نظرة عامة

الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠١٧

استكشاف صمود الديمقراطية

www.idea.int

© ٢٠١٧ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)

إن منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات مستقلة عن أية مصالح وطنية أو سياسية معينة. ولا تعبر الآراء الواردة في هذا المنشور بالضرورة عن آراء المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أو مجلس إدارتها، أو الأعضاء في مجلسها.

إن الإشارة إلى أسماء البلدان والمناطق في هذا المنشور لا تمثل موقفاً رسمياً للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات فيما يخص الوضع القانوني للكيانات المذكورة أو سياستها.

توجه الطلبات للحصول على إذن بإعادة إنتاج أو ترجمة كل هذا المنشور أو أي جزء منه إلى العنوان التالي:

International IDEA
Strömsborg
SE-103 34 STOCKHOLM
SWEDEN
Tel: +46 8 698 37 00
Email: info@idea.int
Website: <http://www.idea.int>

تشجع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات على نشر أعمالها وتستجيب فوراً لطلبات الإذن بإعادة إنتاج منشوراتها أو ترجمتها.

لقد نال هذا المنشور دعم الدول الأعضاء في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات من خلال التمويل الأساسي للمؤسسة. والامتنان موجه إلى حكومتي النرويج والسويد، اللتين تقدمتا بدعم سخي أتاح إصدار هذا المنشور.

تحرير النص: كيلي فريل
الترجمة الى العربية: ستراتيجك أجندا، لندن (Strategic Agenda)
تحرير النص العربي: علي برازي
تصميم الغلاف: مايكل تومبسيت <http://www.michael-tompsett.pixels.com>
التصميم والإخراج: شركة فينكس ديزاين أيد (Phoenix Design Aid)
الطباعة: مطبعة بلز كرافكس، السويد (Bulls Graphics)
الرقم المعياري الدولي للكتاب: 978-91-7671-139-2

نظرة عامة

الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠١٧

استكشاف صمود الديمقراطية

INTERNATIONAL IDEA
INSTITUTE FOR DEMOCRACY AND ELECTORAL ASSISTANCE

المحتويات

تقديم v
شكر وتقدير vi
المقدمة viii

الفصل الأول: الحالة العالمية للديمقراطية بين عامي ١٩٧٥ و٢٠١٥ ٢
الحكومة التمثيلية ٣
الحقوق الأساسية ٤
مراقبة عمل الحكومة ٥
الإدارة النزيهة ٦
العمل التشاركي ٦

الفصل الثاني: صمود الديمقراطية في عالم متغير ٩
ما الذي يجعل الديمقراطية قادرة على الصمود؟ ٩

الفصل الثالث: التهديدات الداخلية: قدرة الديمقراطية على الصمود في مواجهة الانتكاس ١٣
الآثار المترتبة على نوعية الديمقراطية ١٣
مقاومة التراجع الديمقراطي ١٧
توصيات لمواجهة التراجع ومقاومته ١٨

الفصل الرابع: الطبيعة المتغيرة للأحزاب السياسية والتمثيل السياسي ١٩
تحدي النتائج: الأزمات ومراقبة السياسات ١٩
تحدي بناء الثقة والشمول ١٩
انحسار الثقة بالأحزاب ١٩
تهميش النساء والشباب ٢١
التحدي الماثل في الأحزاب الجديدة والشعبوية ٢١
تحديات إشراك المواطنين ٢٢
صنع القرار التداولي ٢٣
أدوات الديمقراطية المباشرة ٢٣
استجابات الأحزاب القادرة على الصمود ٢٤
خيارات وتوصيات بشأن سياسات التعامل مع الطبيعة المتغيرة للمشاركة السياسية ٢٥

الفصل الخامس: المال والنفوذ والفساد والهيمنة: هل يمكن صون الديمقراطية؟ ٢٦
تقويض تكافؤ الفرص ٢٦
الفساد والهيمنة على السياسة ٢٧
انعدام الثقة بالعمل السياسي والسياسيين ٢٨
قصور الأطر القانونية الضيقة للتمويل السياسي ٢٨
معالجة شاملة هدفها الإنصاف وعمادها النزاهة ٢٩
خيارات وتوصيات لسياسات مواجهة تحديات المال السياسي ٢٩

الفصل السادس: ردم الهوة: هل تستطيع الديمقراطية مكافحة عدم المساواة؟ ٣١
تعريف عدم المساواة ٣١
عدم المساواة والرعاية الاجتماعية وتقديم الخدمات ٣٢
عدم المساواة والتلاحم الاجتماعي ٣٢
عدم المساواة والصوت السياسي والتمثيل ٣٢
عدم المساواة وشرعية المؤسسات السياسية ٣٣
عدم المساواة والعنف والنزاع المسلح ٣٤
الديمقراطية وعدم المساواة: علاقة غير تلقائية ٣٤
تحديات الإصلاحات والسياسات القائمة على إعادة التوزيع ٣٤
خيارات وتوصيات لسياسات معالجة عدم المساواة ٣٦

الفصل السابع: الهجرة والاستقطاب الاجتماعي والمواطنة والتعددية الثقافية ٣٧
المهاجرون والدرب نحو المواطنة ٣٨
المهاجرون وحقوق التصويت ٣٨
المهاجرون وتأثير إقبال الناخبين على التصويت – هل هي رغبة في المشاركة السياسية؟ ٣٣
الدمج السياسي للمهاجرين ٣٩
تحدي الأحزاب المناهضة للمهاجرين ٤٠
التمثيل السياسي للمهاجرين المغتربين في مؤسسات سياسية رئيسية وهيئات استشارية ٤٢
خيارات وتوصيات السياسات لمواجهة تحديات الهجرة ٤٤

الفصل الثامن: بناء السلام الشامل في الدول المتأثرة بالنزاعات: تصميم يعزز صمود الديمقراطية ٤٥
اتجاهات في بناء السلام والتحول الديمقراطي ٤٥
الشمول والدول القادرة على الصمود ٤٦
تعريف 'نحن الشعب' ٤٨
الشمول عبر التمثيل ٤٨
المؤسسات الانتخابية ٤٩
خيارات وتوصيات لسياسات مواجهة تحديات الديمقراطية وبناء السلام ٥٠

مراجع مختارة ٥١
حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٥٧

تقديم

حـذرت تقاريـر إعلاميـة واسـتطلاعات للـرأي العـام في الآونـة الأخـيرة مـن التهديـدات الجليـة المتنامية التـي تواجههـا الديمقراطيـة. وتوحـي هـذه التقاريـر والاسـتطلاعات بتشـاؤم، أن الديمقراطيـة آخـذة في التراجـع. ومـن المؤكـد أن هنـاك أسـباباً تدعـو إلى القلـق. فعـلى جميـع البلـدان أن تواجـه التحديـات المعقـدة، خـارج حدودهـا أو داخلهـا، والتـي تتصـف بنطـاق عالمـي: مـن شـح الغـذاء إلى النـزاع، ومـن التغـير المناخـي إلى الإرهـاب والجريمـة المنظمـة، ومـن النزعـة الشـعبوية إلى الفسـاد.

ومـع ذلـك، أرى أن هـذه النظـرة عامـة وغـير مكتملـة. فمن السـهل أن تتـوارى عـن أنظارنـا المكاسـب طويلـة الأمـد التـي حققهـا العالـم في حفاظـه عـلى الديمقراطيـة. وبوجـه عـام أصبحـت المؤسسـات العامـة اليـوم أكثـر تمثيـلاً لاحتياجـات وتطلعـات النسـاء والرجـال مـن جميـع الأعمـار وأكثـر مسـاءلة عنهـا. وطـوال عقـود مضـت، إتخـذت دول كثـيرة الديمقراطيـة نهجـاً لهـا. ورغـم العقبـات وبعـض النكسـات، تمكـن معظمهـا مـن المحافظـة عـلى ذلـك الوضـع. واليـوم باتـت الانتخابـات تجـري في عـدد أكـبر مـن البلـدان قياسـاً بـأي وقـت مـضى. وتحـترم معظـم الحكومـات التزاماتهـا الدوليـة في دعـم الحقـوق الأساسـية بشـكل حاسـم. وبـات مزيـد مـن الأفـراد قادريـن عـلى الإدلاء بأصواتهـم بحريـة، فيمـا أضحـى المجتمـع المدنـي وقادتـه قادريـن عـلى حشـد الآراء والمشـاركة في حـوار مـع الزعمـاء السياسـيين. وبالمجمـل، فقـد أحدثـت الديمقراطيـة تأثـير الدومينـو، إذ نمـت وانتـشرت في سـائر أنحـاء الأرض.

ويتعـين عـلى الحكومـات أن تسـتفيد مـن هـذا الأسـاس القـوي للحـد مـن خطـر الانتـكاس نحـو الاسـتبداد. ومما يؤسـف لـه عـدم احـترام النتائـج الانتخابيـة والتلاعـب بالمؤسسـات والقواعـد في حـالات كثـيرة، لإبقـاء الزعمـاء في السـلطة لأجـل غـير مسـمى. وتمنـع تلـك الممارسـات المواطنـين مـن بلـوغ العنـاصر الأساسـية للحريـة والمسـاواة التـي تناصرهـا الديمقراطيـة.

يطـرح المنشـور الجديـد للمؤسسـة الدوليـة للديمقراطيـة والانتخابـات، *الحالـة العالميـة للديمقراطيـة*، تحليـلاً عالميـاً شـاملاً للتحديـات التـي تواجههـا الديمقراطيـة والخيـارات المتاحـة أمـام السياسـة العامـة في تناولهـا. ويقـارن النـص بـين انتكاسـات ديمقراطيـة حدثـت مؤخـراً واتجاهـات إيجابيـة طويلـة الأمـد، بمـا يعـرض منظـوراً دقيقـاً قائمـاً عـلى الوقائـع ويقـترح حلـولاً لمسـائل كثـيراً مـا تخضـع لتسـييس مبالـغ فيـه. ويناقـش الكتـاب مشـاكل معقـدة حرجـة وحساسـة سياسـياً يواجههـا العالـم اليـوم، مثـل كيفيـة منـح المهاجريـن فـرص المشـاركة السياسـية في أوطانهـم الأصليـة وفي ديارهـم الجديـدة. كمـا يتنـاول نفـوذ المـال في النظـام السـياسي بطريقـة غـير ملائمـة، ومخاطـر ارتفـاع مسـتويات عـدم المسـاواة عـلى الديمقراطيـات وأثرهـا المحتمـل عـلى أجيـال المسـتقبل، والاسـتراتيجيات المطلوبـة لوضـع أو تعزيـز أدوات سياسـية شـاملة لمـا بعـد النزاعـات.

بالإضافـة إلى ذلـك، تلقـي المؤسسـة الدوليـة للديمقراطيـة والانتخابـات نظـرة متفحصـة قيمـة عـلى الـدور الهـام الـذي تلعبـه النسـاء في توطيـد عمـل المؤسسـات السياسـية، وكيفيـة إشراك فئـة الشـباب في العمـل السـياسي، وكيفيـة تغيـير الابتـكارات المطروحـة في التقنيـة والإعـلام لأسـلوب العمـل السـياسي في عالمنـا اليـوم. ويحتـوي الكتـاب عـلى تلخيـص ثـري بالممارسـات السـليمة ودراسـات لحـالات مـن بلـدان العالـم، ويصـب الاهتمـام عـلى العوامـل المحركـة السياسـية المتغـيرة للأنظمـة الديمقراطيـة التـي كانـت تعـرف تقليديـاً بأنهـا 'موطـدة' أو 'ناشـئة'.

ويلفـت الكتـاب الانتبـاه إلى القـوى الإيجابيـة والسـلبية التـي تؤثـر عـلى الأنظمـة الديمقراطيـة، ويطـرح مجموعـة مفيـدة مـن توصيات السياسـة العامـة وخياراتهـا. وبينمـا قـد يسـتعصي وضـع حلـول يسـيرة، فـإن هـذه الأفـكار تعيننـا جميعـاً نحـن المعنيـون ببنـاء مجتمعـات ديمقراطيـة في تنشـيط علاقاتنـا مـع مواطنـي بلادنـا. وباختصـار، في الوقـت الـذي يحظـى توحيـد القـوى لصـون الديمقراطيـة بأهميـة أكـبر مـن أي وقـت مـضى، تمنحنـا المؤسسـة الدوليـة للديمقراطيـة والانتخابـات عنـاصر أساسـية للتحليـل وتقـدم لنـا اقتراحـات للتطبيـق. وهـذا مـا يجعـل الكتـاب يأتـي في موعـد مناسـب عـلى نحـو اسـتثنائي.

ميشيل باشيليه
رئيسة شيلي

شكر وتقدير

نتوجه بالشكر إلى كل من شارك في إنتاج هذا الإصدار الأول من *الحالة العالمية للديمقراطية*. وقد استفاد هذا المنشور من مساهمات عدد كبير من الأفراد في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ومن مساهمات أعضاء في المؤسسات الشريكة للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

فريق هذا المنشور

لينا أنتارا، آرمند بيكاج، لي بينيت، ديانا بولوغوفا، ناتالي إيبيد، روزينا إسماعيل-كلارك، ميليدا خيمينيز، رومبدزاي كانداواسفيكا-نهوندو، بريختشي كيمب، ناعومي ملاكي، جوزيف نونان، فكتوريا بيروتتي، هيلينا شفيرتهايم، أدينا ترانك، كاتالينا أوريبه بيرشر، صموئيل ويليامز.

مساهمات كتابية

زيد العلي، لينا أنتارا، آرمند بيكاج، سوميت بيساريا، هيلينا بيوريمالم، ناتالي إيبيد، ألبرتو فرنانديز، ميليدا خيمينيز، رومبدزاي كانداواسفيكا-نهوندو، غاري كلاوكا، بريختشي كيمب، كاري مانينغ، باول مكدوناه، كاتالينا بيردومو، ساره بوليك، فكتوريا بيروتتي، ألينا روشا مينوكال، تيموثي سيسك، سيما شاه، سفيند-إيريك سكاننغ، أدينا ترانك، كاتالينا أوريبه بيرشر، خورخي فاياداريس، سام فان دير ستاك.

الأبحاث

فليتشر كوكس، جوزيف نونان، إيزابيل روبيرث، هيلينا شفيرتهايم، صموئيل ويليامز.

مساهمات خلفية البحث ودراسات الحالات

لينا أنتارا، آرمند بيكاج، آندرو برادلي، فليتشر كوكس، ناتالي إيبيد، روز إيليس فيلي، ميليدا خيمينيز، نانا كالاندادزي، رومبدزاي كانداواسفيكا-نهوندو، غاري كلاوكا، غرام ماتنغا، ليا ماثيوز، بيرسي مدينا، جويف نونان، فكتوريا بيروتتي، إيزابيل روبرث، هيلينا شفيرتهايم، سيما شاه، شيري مايرهوفر، لينا ريكيلا تامانغ، تيموثي سيسك، سفيند-إيريك سكاننغ، مارتن تاناكا، أدينا ترانك، كلوديو توفيس، صموئيل وليامز، خورخي فاياداريس، سام فان دير ستاك.

موظفو المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (ستوكهولم)

إليزابيث آدو-لوسون، آنا-كارين أوهلن، سياد عليخوجتش، تينا آنتاي، آدم بويز، الكساندر ديبرون، نونو دوراو، إيلين فالغويرا، ماريا في رندبيرغ، كارولين فوكس، كارين غارديس، ناردا هانسن، آلبينا هيرودس، روزينا إسماعيل-كلارك، صموئيل جونز، لوموبا جوما، فرانك كايتاري، إيف ليتيرم، كيبويتسي ماتشانغانا، نعومي ملاكي، بيورن ماغنوسون، توماس ماكين، فرانك مكلوغلين، يوناس ميكلسين، بولا مينا، جديون نهوندو، بريجيت أوسوليفان، لينيا بالم، ثيومي سيناراثنا، آنيكا سيلفا-ليندر، وليم خوستيدت، آلكسندرا والشر، نيكلاوس ياناكاكيس.

موظفو المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (البرامج الإقليمية ومكاتب الارتباط)

زيد العلي، آدهي آمان، آندرو برادلي، أليستر كلارك، ماري دوسيه، صوفيا فرنانديز، شانا كايسر، نانا كالاندادزي، كيران ليتريج، غرام ماتنغا، نيكولاس ماتاتو، مارك مكدويل، شيري مايرهوفر، بيرسي مدينا، ماريلين نيفين، جورج أوكونغو، أديبايو أولوكوشي، نايلا غريس بريتو، لينا ريكيلا تامانغ، آناماري سالونين، بابلو شاتز، بيلار تيلو، ماسيمو توماسولي، سام فان دير ستاك، دانييل زوفاتو، كيمانا زولويتا-فولشر.

وحدة الاتصالات وإدارة المعرفة في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

راؤول كوردنيللو، ليسا هاغمان، فريدرك لارشون، توماس سبراغ نيلسون، أوليفيا نورديل، دايفيد براتر، لين سيموندز، تحسين زيونة.

خبراء مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية

مايكل بيرنهارد، رئيس برنامج رايموند وميريام إيرليخ، أستاذ في قسم العلوم السياسية في جامعة فلوريدا

مايكل كوبيدج، أستاذ في قسم العلوم السياسية وزميل تدريس في معهد كيلوغ للدراسات الدولية في جامعة نوتردام، وباحث مشارك رئيس في مشروع أنواع الديمقراطية

كارل-هنريك كنوتسن، أستاذ في قسم العلوم السياسية في جامعة أوسلو، باحث مشارك رئيس في مشروع أنواع الديمقراطية

ستافان لندبيرغ، أستاذ في قسم العلوم السياسية في جامعة غوتنبرغ، مدير معهد أنواع الديمقراطية

جيراردو مونك، أستاذ في كلية العلاقات الدولية في جامعة كاليفورنيا الجنوبية

سفيند-إيريك سكاننغ، أستاذ في قسم العلوم السياسية في جامعة آرهوس، باحث مشارك رئيس في مشروع أنواع الديمقراطية

كلوديو توفيس، أستاذ مشارك، جامعة بوخارست، قسم العلوم السياسية

هيئة المراجعة التحريرية

بيتر رونالد ديسوزا، مؤلف وأستاذ في مركز دراسات المجتمعات النامية

جون جيثونغو، الرئيس التنفيذي لصندوق إنوكا كينيا

ديليا فيريرا روبيو، مؤلفة واستشارية، حائزة على جائزة جو سي باكستر لعام ٢٠١١ من المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية

بيبا نوريس، محاضرة كرسي ماكغواير في السياسة المقارنة في كلية كينيدي للدراسات الحكومية، جامعة هارفارد، والحائزة على الزمالة الأسترالية وأستاذة الدراسات الحكومية والعلاقات الدولية في جامعة سيدني، ومديرة مشروع النزاهة الانتخابية

الخبراء المراجعون الخارجيون

رايينر باوبوك، ماركوس براند، يوريس غروموفس، أندرياس هيربلنغر، باربارا جوان ستونستريت، دانا لانداو، تود لاندمان، سارة ليستر، سوليداد لوايزا توفار، أوغستين ماغولوندو، سينثيا مكلينتوك، ماغنوس أوهمان، ساكونتالا كاديرغامار راجاسنغهام، شيريل سوندرز، كريستوف سبيكباكر، شهاب الدين يعقوب قريشي، ريتشارد يونغز، روفن زيغلر.

المقدمة

تتفحص النظرة العامة هذه في الحالة العالمية للديمقراطية والتحديات التي يفرضها المشهد السياسي الراهن على الأنظمة الديمقراطية. وهي نسخة موجزة من تقرير *الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠١٧: استكشاف صمود الديمقراطية* (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٧أ)، الذي يستكشف التحديات الرئيسة الحالية الماثلة أمام الديمقراطية والظروف المواتية لقدرتها على الصمود.

تواجه الأنظمة الديمقراطية تحديات عالمية مركبة، يفرضها المشهد السياسي المعاصر الذي ترسمه العولمة وتحولات القوة الجيوسياسية والأدوار والهياكل المتغيرة للمؤسسات فوق الوطنية وتطور تقنيات الاتصالات الحديثة. وتؤثر ظواهر عابرة للحدود الوطنية كالهجرة وتغير المناخ على القوى المحركة للنزاع والتنمية والمواطنة وسيادة الدولة. أما أوجه عدم المساواة الآخذة في التزايد، وما تجره من استقطاب وإقصاء اجتماعي، فتؤدي إلى تشويه التمثيل والصوت السياسي، وتقليص الوسط المعتدل الحيوي من الناخبين.

تواجه الديمقراطية تحديات داخلية متزايدة، كالزعماء السياسيين غير الراغبين في احترام نتائج الانتخابات أو تسليم السلطة سلمياً مثلاً. وقد يفضي هذا إلى ارتداد عن الديمقراطية. أما عزوف الناخبين وانعدام الثقة بالمؤسسات السياسية التقليدية، وخصوصاً الأحزاب السياسية والسياسيين، فقد دفع المواطنين إلى التماس طرق بديلة للحوار والمشاركة السياسية، تدعمها تقنيات حديثة. ويقوض المال السياسي الضخم وقدرته على الاستيلاء على الدولة وتسهيل الفساد، نزاهة الأنظمة السياسية. فالبلدان التي تمر بمرحلة إنتقال ديمقراطي أو المتأثرة بالنزاعات، تواجه صعوبات أكبر في بناء مجتمعات ديمقراطية مستقرة.

لقد ساهمت هذه العوامل المحركة في ظهور وجهة نظر واجهت انتقادات واسعة، ترى أن الديمقراطية في تراجع. وما زالت الأحداث الجارية في العالم تختبر فكرة قدرة الديمقراطية على الصمود وتجعل الأنظمة الديمقراطية تبدو هشة ومهددة. بيد أن قيم الديمقراطية السائدة في صفوف المواطنين والمؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي، ما زالت تعبر عن نفسها وتحظى بالحماية. ففي عام ٢٠١٧، شهدت كل من البرازيل وجمهورية كوريا ورومانيا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة وفنزويلا مظاهرات حاشدة ضد الفساد. وخرج المواطنون إلى الشوارع في بلدان كثيرة للمطالبة باستعادة الديمقراطية.

وتمثل الشعبوية تحدياً شائعاً آخر؛ وهي مطالبات من نخب سياسية غوغائية، تزعم أنها تمثل 'الشعب' تدافع عن وجهات نظر غير ليبرالية وتطرح رؤى رومانسية للمجتمع غالباً ما تكون بعيدة المنال، عوضاً عن الحقوق الأساسية. والحركات الشعبوية حركات معقدة، وقد تترك مضامين إيجابية على الديمقراطية من خلال التعبير عن أصوات المظلومين لدى النخب والمؤسسة الحاكمة، غير أنها تنطوي على جانب مظلم إذا ما استولى الشعبويون على الحكومات ونفذوا سياسات اجتماعية غير ناجحة.

لقد ساد إفتراض على مدى عقود بأن الديمقراطية تستمر في معظم الحالات إذا كانت 'موطدة' (ألكساندر ٢٠٠٢). غير أن التقدم نحو الديمقراطية خلال مرحلة انتقالية لا يكون خطياً أو حتمياً (كاروذرز ٢٠٠٢). ويمكن للبلدان التي ينظر إليها عادة على أنها ذات ديمقراطيات موطدة أن تمر بتآكل أو إنتكاس ديمقراطي (لوست وفالدنر ٢٠١٥).

تواجه الديمقراطية تحديات في أوروبا الغربية. فالاستقطاب يقوض التلاحم الاجتماعي اللازم للممارسة الديمقراطية السليمة (غريم ٢٠١٦). وإلى ذلك، فقد أدى تصويت 'بريكزت' (Brexit) في حزيران/يونيو ٢٠١٦ على خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي الى إثارة مخاوف بشأن قدرة أغلبية ضعيفة على إتخاذ قرارات تؤثر تأثيراً عميقاً على حياة جميع المواطنين.

وفي إنعكاس للمخاوف العالمية بشأن القيود على المجتمع المدني، شهدت بلدان في أوروبا الوسطى والشرقية مثل أذربيجان وجمهورية التشيك وهنغاريا وبولندا وروسيا وسلوفاكيا تراجعاً في دور المجتمع المدني وحرية الإعلام والمعارضة. وقد انتخبت كل من هنغاريا وبولندا حكومات أيديولوجية متشددة، مما أثار المخاوف بشأن توطيد الديمقراطية (روفني ٢٠١٤). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، نزل المتظاهرون في رومانيا إلى الشوارع تعبيراً عن غضبهم من مرسوم حكومي يضعف قوانين مساءلة المسؤولين الحكوميين (ليمان وجيليت ٢٠١٧).

تشهد أفريقيا تطوراً سريعاً في عملية التحول الديمقراطي. ومن المرجح أن تستبدل القارة قريباً جيل الزعماء الذي اقترن بالاستقلال. ففي أنغولا وجنوب أفريقيا وزمبابوي، ستوضع قوة الديمقراطية متعددة الأحزاب في الأنظمة الحاكمة لأول مرة منذ الاستقلال على المحك، فقد اندلعت في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧

أزمات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والغابون وزمبابوي بسبب تلاعب السلطة التنفيذية للاحتفاظ بالسلطة بعد نهاية المدة الدستورية. وغالباً ما يؤدي تحكم الرؤساء بالسلطة إلى نشوب احتجاجات عنيفة ودورات من القمع، مثلما جرى في بوروندي، حيث كادت مطالبة الرئيس بيير نكورونزيزا العنيدة بـ 'فترة رئاسية ثالثة' أن تحدث 'دولة فاشلة' في البلاد (الفريق الدولي المعني بالأزمات ٢٠١٦).

تتمتع بعض بلدان آسيا والمحيط الهادي مثل الصين وفيتنام بازدهار اقتصادي متواصل في ظل نظام حكم الحزب الواحد. وفي عام ٢٠١٦، انتقلت السلطة في فيتنام إلى قيادة جديدة انتخبها مندوبو الحزب الشيوعي الحاكم. أما الفلبين، التي انتقلت إلى الديمقراطية في أعقاب ثورة 'قوة الشعب' في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٦، فقد شهدت الحقوق والحريات فيها تراجعاً تحت مبررات الحرب الشعبوية على المخدرات. وشككت أحزاب المعارضة في أفغانستان وبنغلاديش وكمبوديا وماليزيا والمالديف وباكستان وتايلند في صحة العمليات الانتخابية وقاطعتها أو رفضت القبول بالنتائج. ويشير هذا النمط إلى ضعف الديمقراطية في المنطقة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية ٢٠١٥).

وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، توحي الأنماط السائدة أن الديمقراطية تكاد تكون العرف السائد في المنطقة التي تشهد أعمق تعزيز ديمقراطي لها حتى الآن، حيث شهدت توسعاً في حقوق الهوية الجنسية وحقوق الشعوب الأصلية. ومع ذلك، لا تزال الديمقراطية تعاني من تفشي الفساد واستمرار التفاوت الاقتصادي في البرازيل وبيرو وفنزويلا. وقد مرت السلفادور وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك وفنزويلا بأحداث عنف مسلح نابعة من الجريمة المنظمة ومن أشكال أخرى من انعدام الأمن الإنساني، كالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وهو ما يقيد الديمقراطية (سانتاماريا ٢٠١٤). وفي مثل هذه البيئات غير الآمنة، استهدفت المنظمات الإجرامية والشبكات غير المشروعة المجتمع المدني والإعلام المستقل والمدعين العامين والقضاة ومسؤولي الحكومات المحلية.

يستكشف الإصدار الأول من *الحالة العالمية للديمقراطية* التحديات الراهنة الرئيسية التي تواجهها الديمقراطية والظروف التي تعينها على الصمود. ويعرف **الصمود** بأنه قدرة الأنظمة الاجتماعية على التكيف مع التحديات والأزمات المعقدة التي تشكل ضغطاً وإجهاداً قد يدفع نحو فشل شامل، والنجاة منها وابتكار حلول لها والتعافي بعدها. ويدرس هذا الإصدار أيضاً أثر الانحسار الديمقراطي على نوعية الديمقراطية إلى جانب تحديات رئيسية مثل: الطبيعة المتغيرة للأحزاب السياسية والتمثيل السياسي؛ والمال والنفوذ والفساد والهيمنة على الدولة؛ وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي؛ والهجرة والاستقطاب الاجتماعي والمواطنة والتعددية الثقافية؛ والديمقراطية وبناء السلام في تحولات ما بعد النزاع. واستناداً إلى مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية، الموضوعة حديثاً، يعرض المنشور الكامل تقييمات عالمية وإقليمية لحالة الديمقراطية من عام ١٩٧٥، عند بداية الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، إلى عام ٢٠١٥. وتستكمل بتحليل نوعي للتحديات الماثلة أمام الديمقراطية حتى عام ٢٠١٧. وتبدأ مجموعات بيانات مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية في عام ١٩٧٥ لضمان مستوى مرتفع من الموثوقية وجودة مصادر البيانات الثانوية (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٧ب).

ويبذل الكتاب ما في وسعه لردم الهوة بين البحث الأكاديمي وتطوير السياسات العامة ومبادرات المساعدة المتعلقة بالديمقراطية، ويهدف بالدرجة الأولى إلى إرشاد صناع السياسات والقرار ومؤسسات المجتمع المدني ونشطاء الديمقراطية والجهات الفاعلة في السياسة العامة والمؤسسات البحثية والجهات الداعمة للديمقراطية وممارسيها. ويسعى إلى طرح خيارات وتوصيات بشأن السياسة العامة أمام المؤسسات السياسية الأساسية والجهات الفاعلة، بحيث تصبح قابلة للتطبيق في مساعيها نحو دعم الديمقراطية وتقدمها. ويوجد مخطط تفصيلي بالتوزيع الجغرافي للمناطق والبلدان الخاص بالمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في ورقة المعلومات الأساسية 'تعريفات جغرافية للمناطق والمنظمات الدولية في *الحالة العالمية للديمقراطية*' (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٧ج).

هل شهدت الحالة العالمية للديمقراطية تراجعاً طوال الأعوام العشرة الماضية؟ ما هي الاتجاهات العالمية الرئيسية لمختلف الجوانب الديمقراطية منذ بدء الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي؟ ما الذي يتعين على الديمقراطيات فعله لمنع الانحسار الديمقراطي؟ كيف يمكن مجابهة التحديات الماثلة أمام الديمقراطية لإيجاد ظروف مواتية لديمقراطيات قادرة على الصمود؟

تعريف الديمقراطية وفقاً للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات منظمة حكومية دولية تدعم الديمقراطية المستدامة حول العالم، وتعرّف **الديمقراطية** بأنها 'الرقابة الشعبية على صناع القرار والتكافؤ السياسي بين من يمارسون تلك الرقابة'. وعلى وجه الخصوص، تسعى المثل الديمقراطية إلى 'ضمان المساواة والحريات الأساسية؛ وتمكين الشعب؛ وحل الخلافات بالحوار السلمي؛ واحترام الاختلاف؛ وتحقيق التجديد السياسي والاجتماعي دون نزاع' (لاندمان ٢٠٠٨: ١٧). وبالتالي، فمفهوم الديمقراطية أوسع من مجرد انتخابات حرة. وهو مفهوم متعدد الأبعاد، ينطوي على

إطار مفاهيمي للديمقراطية: الحالة العالمية للديمقراطية

الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والحكم الديمقراطي وسيادة القانون.

ويتداخل فهم الديمقراطية وفقاً للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات مع ملامح من الفكر الديمقراطي، كالديمقراطية الانتخابية والديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية التشاركية. ويعكس مفهومها للديمقراطية قيمة جوهرية تكفلها المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على أن 'إرادة الشعب' هي مناط سلطة الحكم والشرعية للدول ذات السيادة. وتدمج رغبة مشتركة وعامة في تحقيق السلام والأمن والعدالة. وتعكس الديمقراطية القواعد الأخلاقية الأصيلة المتعلقة بالمساواة بين البشر وكرامة الأفراد، وهي بالتالي غير قابلة للانفصال عن حقوق الإنسان.

تتوافق المبادئ الديمقراطية للرقابة الشعبية والتكافؤ السياسي مع المؤسسات السياسية المختلفة في صورة نظم انتخابية (نسبية - أغلبية)، وأنظمة حكومية (رئاسية - برلمانية)، وبنية الدولة (اتحادية - وحدوية) على المستويات الوطنية والمحلية وفوق الوطنية. وبالتالي فإن هذه المبادئ منفتحة على تنفيذ المعايير العالمية للحكم الديمقراطي بحسب الظروف.

وباختصار، يمكن تنظيم النظام الديمقراطي بطرق متنوعة، وتستطيع البلدان بناء ديمقراطيتها بطرق مختلفة، وبذلك تستوفي تلك المبادئ بدرجات متفاوتة. ويقاس الفهم العريض للديمقراطية وفقاً للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بواسطة المؤشرات الجديدة للحالة العالمية للديمقراطية (المربع ١-١) استناداً إلى أبعاد أو 'سمات' خمس للديمقراطية: الحكومة التمثيلية، الحقوق الأساسية، مراقبة عمل الحكومة، الإدارة النزيهة والعمل التشاركي (انظر الشكل ١-١).

١. تغطي *الحكومة التمثيلية* مدى حرية وعدالة الحصول على السلطة السياسية عن طريق انتخابات تنافسية شاملة ومنتظمة. ولهذا البعد المتصل بمفهوم الديمقراطية الانتخابية، أربعة أبعاد فرعية: الانتخابات النظيفة وحق الاقتراع العام والأحزاب السياسية الحرة والحكومة المنتخبة.

٢. تعكس *الحقوق الأساسية* درجة احترام الحريات المدنية، وحصول الناس على موارد أساسية تمكنهم من المشاركة الفاعلة في العملية السياسية. ولهذا البعد، الذي يتداخل إلى حد بعيد مع العهود الدولية لحقوق الإنسان، أبعاد

فرعية ثلاثة. يتصل بعدان منها بمفهوم الديمقراطية الليبرالية (الوصول الى العدالة والحريات المدنية) ويتصل الثالث بمفهوم الديمقراطية الاجتماعية (الحقوق الاجتماعية والمساواة).

٣. يقيس بعد *مراقبة عمل الحكومة* الرقابة الفعالة على السلطة التنفيذية. وله ثلاثة أبعاد فرعية تتصل بمفهوم الديمقراطية الليبرالية: استقلال القضاء والبرلمان الفعال ونزاهة الإعلام.

٤. تتعلق *الإدارة النزيهة* بمدى عدالة وإمكانية توقع تنفيذ القرارات السياسية، وتعكس بالتالي جوانب أساسية لسيادة القانون. ويتصل هذا البعد بمفهوم الديمقراطية الليبرالية، التي تنص على أن ممارسة السلطة يجب أن تكون ملتزمة بالقانون وقابلة للتنبؤ بها. وهناك بعدان فرعيان لهذا البعد: غياب الفساد، والتطبيق الواضح.

٥. يتعلق *العمل التشاركي* بمدى إتاحة أدوات المشاركة السياسية ودرجة استخدام المواطنين لها. ويتصل بمفهوم الديمقراطية التشاركية وله أربعة أبعاد فرعية: مشاركة المجتمع المدني والمشاركة الانتخابية والديمقراطية المباشرة والانتخابات المحلية.

المربع ١-١:

مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية لدى المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

تقيس المؤشرات الجديدة لدى المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عن الحالة العالمية للديمقراطية جوانب مختلفة للديمقراطية بين عامي ١٩٧٥ و٢٠١٥ في ١٥٥ بلداً حول العالم.

التعريف: تعرف الديمقراطية بأنها الرقابة الشعبية على صناعة القرار العام وعلى صناع القرار، والتكافؤ السياسي بين المواطنين في ممارسة تلك الرقابة.

سمات الديمقراطية: تقيس المؤشرات خمس سمات رئيسية للديمقراطية، تحتوي على ١٦ سمة فرعية. وتتفرع إلى خمس خصائص وفقاً للتقاليد المختلفة للفكر الديمقراطي التي ترتبط بمفاهيم الديمقراطية الانتخابية والديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية التشاركية:

السمة ١: الحكومة التمثيلية
السمات الفرعية: الانتخابات النظيفة، حق الاقتراع العام، الأحزاب السياسية الحرة، الحكومة المنتخبة

السمة ٢: الحقوق الأساسية
السمات الفرعية: الوصول إلى العدالة، الحريات المدنية، الحقوق الاجتماعية، المساواة

السمة ٣: مراقبة عمل الحكومة
السمات الفرعية: البرلمان الفعال، استقلالية القضاء، نزاهة الإعلام

السمة ٤: الإدارة النزيهة
السمات الفرعية: غياب الفساد، التطبيق الواضح للقوانين

السمة ٥: العمل التشاركي
السمات الفرعية: مشاركة المجتمع المدني، المشاركة الانتخابية، الديمقراطية المباشرة، الانتخابات المحلية

المصادر: تستند البيانات إلى مجموعة من الموارد، كالدراسات الاستقصائية للخبراء والترميز القائم على المعايير للفرق البحثية والمحللين وبيانات الرصد والمقاييس المركبة من أكثر من ١٠٠ مؤشر.

وحدات الملاحظة: تشمل مجموعة بيانات الحالة العالمية للديمقراطية بيانات مصنفة حسب البلد والسنة في ١٥٥ بلداً لا يقل عدد سكان أي منها عن مليون نسمة. وفي حساب المعدلات الإقليمية والعالمية، لم يتم قياس النتائج بحسب عدد السكان.

الموازين: تتراوح جميع المؤشرات بين الرقم صفر (أدنى إنجاز ديمقراطي) والرقم ١ (أعلى إنجاز ديمقراطي)؛ ويشير الرقم صفر عموماً إلى أسوأ أداء في كامل عينة البلد-السنوات (يغطيها مؤشر معين)، بينما يشير الرقم ١ إلى أفضل أداء في عينة البلد-السنة.

تجميع البيانات: يعتمد وضع المؤشرات بصورة رئيسة على نمذجة نظرية اختبار العناصر (item response theory) وتحليل عوامل بيشان (Baysian). وفي حالات قليلة، يحسب التجميع بأخذ المعدل أو بحاصل ضرب مؤشرات مختلفة.

توجد تفاصيل أخرى حول مجموعة بيانات الحالة العالمية للديمقراطية والمؤشرات المرتبطة بها في سكاننغ، إس-إي، *منهجية مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية: إطار لتصور المفهوم وقياسه* (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٧)، <http://www.idea.int/gsod>.

الفصل ١. الحالة العالمية للديمقراطية بين عامي ١٩٧٥ و٢٠١٥

ما هي الحالة العالمية للديمقراطية؟ يذهب بعض المراقبين (مثل ليفتسكي وواي ٢٠١٥؛ لوهرمان وآخرون ٢٠١٧؛ مولر وسكاننغ ٢٠١٣ب) إلى أن عقوداً عدة شهدت تحسناً ملحوظاً في حالة الديمقراطية منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، وتبعها تباطؤ أو توقف في التقدم الديمقراطي. ولكن آخرين (دايموند ٢٠١٦ مثلاً) يزعمون حدوث تراجع كبير في الديمقراطية في العالم لأكثر من عقد، ويرون علامات واضحة على موجة عكسية في التحول الديمقراطي. وكثيراً ما تستند التصورات السلبية عن حالة الديمقراطية إلى روايات غير متزنة مع تركيز متحيز على أمثلة سلبية حديثة، أو تعتمد على مجموعات بيانات تفتقر إلى الشفافية وضعت باستخدام إجراءات مشكوك بها علمياً (كوبيدج وآخرون ٢٠١١). وعلاوة على ذلك، ورغم أن مثل هذه المخاوف بشأن وجود تراجع ديمقراطي عام قد أصبحت أكثر تواتراً وبروزاً في السنوات الأخيرة، إلا أنها ليست جديدة (انظر ميركل ٢٠١٠).

ويظهر 'الفحص الصحي' للديمقراطية الذي أجرته المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، استناداً إلى تحليل اتجاهات عالمية وإقليمية بين عامي ١٩٧٥ و٢٠١٥ المستمد من مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية، أن الديمقراطية تواجه تحديات كثيرة، وأن صمودها ليس محسوماً. وثمة متسع كبير لإجراء تحسينات في جميع أبعاد الديمقراطية تقريباً. ومع ذلك، فالوضع أفضل مما تصوره آراء متشائمة على نحو متزايد تتعلق بانتشار الديمقراطية المعاصرة وصمودها. وتشير الاتجاهات منذ عام ١٩٧٥ إلى تحسن معظم جوانب الديمقراطية، وقدرة معظم الديمقراطيات على الصمود بمرور الزمن. وعلاوة على ذلك، فالانكفاءات الديمقراطية الراهنة هي قصيرة الأجل عموماً، ويتبعها تعافٍ متى ما تعاونت القوى الداخلية الصديقة للديمقراطية وقاومت الزعماء ذوي النزعات الاستبدادية.

وباتباع فهم ضيق (انتخابي حصرياً) وواضح للديمقراطية (أي تصنيف البلدان في فئتين فقط: ديمقراطية أو غير ديمقراطية)، نجد أن عدد ونسبة البلدان التي تعد ديمقراطيات انتخابية قد نما خلال الفترة بين عامي ١٩٧٥ و٢٠١٦. ففي عام ١٩٧٥، كانت الانتخابات التنافسية قد أسفرت عن سلطة حكومية في ٤٦ بلداً فقط (٣٠ بالمئة)، بينما ارتفع هذا العدد إلى ١٣٢ بلداً (٦٨ بالمئة) بحلول عام ٢٠١٦.

لا يزال ثلث البلدان يخضع لحكم استبدادي، ومنها قوى إقليمية كبرى ذات أعداد سكان كبيرة كالصين ومصر وروسيا والمملكة العربية السعودية. وعلاوة على ذلك، فقد حدث ٢٤ ارتداداً ديمقراطياً منذ عام ٢٠٠٥، بينها مالي والنيجر وتايلند. ويشير ذلك بقوة إلى أن بعض الديمقراطيات الجديدة ليست قادرة على الصمود. ولكن أغلبية الديمقراطيات الانتخابية التي تأسست بعد عام ١٩٧٥ لا تزال قائمة، ولم تشهد أي ديمقراطيات انتخابية قديمة العهد أي ارتدادات تقريباً.

وفي حين أصبحت أنظمة بعض البلدان أنظمة ديمقراطية انتخابية للمرة الأولى، فقد جرت معظم التحولات الديمقراطية الأخيرة في بلدان خاضت تجربة سابقة في الديمقراطية. واستناداً إلى هذه التطورات من المهم أن نضع في الاعتبار أن التحول الديمقراطي كان دائماً ينطوي على مزيج من المكاسب والخسائر (مولر وسكاننغ ٢٠١٣: الفصل ٥).

يستند الشكل ١-١ إلى مؤشر الانتخابات التنافسية المحدّث من فهرس الديمقراطية الانتخابية. ويعتبر هذا المؤشر محاولة لتطبيق تعريف شومبيتر الشهير للديمقراطية بأنها 'تدبير مؤسسي للتوصل إلى قرارات سياسية يكتسب فيها الأفراد سلطة اتخاذ القرار بواسطة كفاح تنافسي لنيل أصوات الشعب' (١٩٧٤: ٢٦٩). ويرصد المقياس إن كان النظام الانتخابي على مساره الصحيح (بحيث تجري الانتخابات بانتظام دون انقطاع، بفعل انقلاب مثلاً) وهل الانتخابات متعددة الأحزاب حرة بما يكفي للسماح بفوز المعارضة بسلطة الحكومة، وفقاً لما تقرره مصادر خاصة بالقطر المعني كالتقارير والدراسات الانتخابية التي يجريها خبراء من تلك الاقطار معترف بكفاءتهم.

الشكل ١-١

عدد ونسبة الديمقراطيات الانتخابية في العالم ونسبة سكان العالم الذين يعيشون في ديمقراطيات انتخابية، ١٩٧٥ - ٢٠١٦

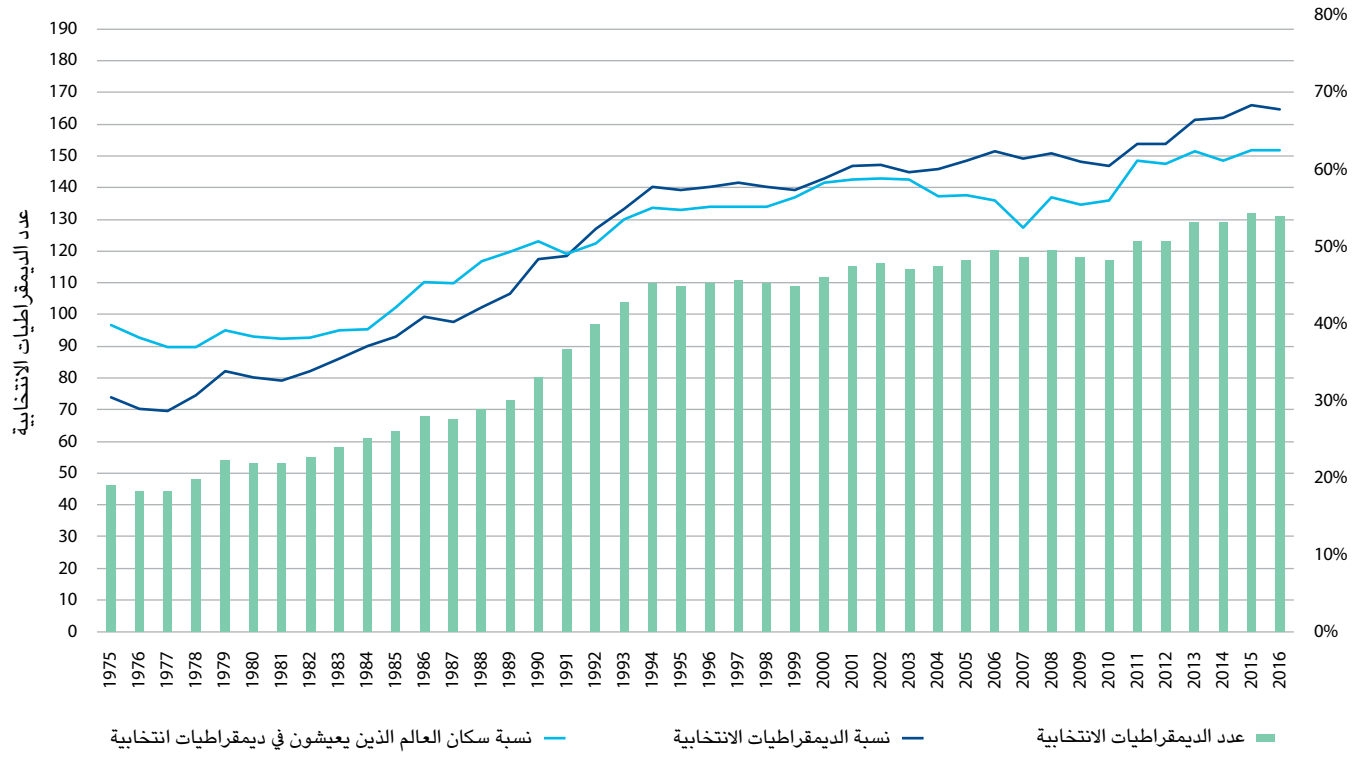

ملاحظة: يظهر الشكل عدد ونسبة البلدان التي تعتبر ديمقراطيات انتخابية بين عامي ١٩٧٥ و٢٠١٦. وتتأثر هذه النسبة بحقيقة نشوء مزيد من البلدان المستقلة في تلك الفترة. وقد استقيت أرقام السكان المستخدمة في حساب نسبة سكان العالم الذين يعيشون في ديمقراطيات انتخابية من مؤشرات التنمية العالمية ومؤشرات مؤسسة غابمايندر.

المصدر: سكاننغ، إس-إي، جيرنغ، جي وبارتوسيفيشيوس، إتش، "فهرس معجمي للديمقراطية الانتخابية [مؤشر الانتخابات التنافسية]"، دراسات سياسية مقارنة، ٤٨/١٢ (٢٠١٥)، ص ١٤٩١-١٥٢٥.

إن إلقاء نظرة فاحصة على السنوات العشر الماضية لا يظهر ما يؤيد كثيراً وجود تراجع عالمي كبير في الديمقراطية استناداً إلى الفهم الضيق لهذا النظام من الحكم. وعلى العكس، فقد ارتفع عدد الديمقراطيات الانتخابية. والسؤال المطروح هو هل يظل هذا صحيحاً من منظور واسع ومتواصل للحالة العالمية للديمقراطية.

عند استخدام التعريف الشامل للديمقراطية وفقاً للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات تظهر بيانات مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية إحراز تقدم كبير في أربعة من الأبعاد الخمسة (الحكومة التمثيلية والحقوق الأساسية ومراقبة عمل الحكومة والعمل التشاركي) بين عامي ١٩٧٥ و٢٠١٥، بينما لم يطرأ على المستوى العالمي للإدارة النزيهة خلال تلك الفترة سوى تغيرات طفيفة.

الحكومة التمثيلية

نصادف اتجاهات إيجابية في جميع الأبعاد الفرعية للحكومة التمثيلية (الانتخابات النظيفة وحق الاقتراع العام والأحزاب السياسية الحرة والحكومة المنتخبة) وفي جميع المناطق. ومنذ عام ١٩٧٥، أصبحت الانتخابات أكثر شيوعاً ونظافة أيضاً (أي بتزوير وتلاعب ومخالفات انتخابية أقل)، وباتت الأحزاب السياسية تواجه حواجز أقل في تنظيم الانتخابات والمشاركة فيها، على الرغم من وجود تفاوت حاد بين منطقة وأخرى. وبصورة عامة، تحظى مناطق أمريكا الشمالية وأوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريبي بحكومات أكثر تمثيلاً من بلدان أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وإيران. وفي كثير من البلدان، يتميز الحكم السياسي بمؤسسات ديمقراطية رسمية تعاني من أوجه قصور كبيرة في ممارساتها الديمقراطية. وما زال بوسع بلدان كثيرة تحسين نوعية الانتخابات ومعاملة أحزاب المعارضة.

وتستوفي بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية والكاريبي عموماً، معايير الحكومة التمثيلية بدرجة أعلى من بلدان الشرق الأوسط وإيران وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. وفي حين أن عدداً لا بأس به من بلدان الشرق الأوسط عبارة عن ملكيات لا تجرى فيها انتخابات متعددة الأحزاب، هناك بلدان كثيرة ذات أنظمة هجينة في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. وتستوفي هذه الأنظمة المعايير الرسمية للحكومة التمثيلية على هيئة انتخابات متعددة الأحزاب، وإنما في ظل مشاكل كبيرة في النزاهة الانتخابية وظروف عمل وسائل الإعلام وأحزاب المعارضة أو الرقابة على عمل الحكومة (انظر تشيزمان ٢٠١٥؛ نوريس ٢٠١٥ مثلاً).

تواجه بعض بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي مثل فنزويلا مشاكل مشابهة. ومع ذلك، شهدت هذه المنطقة أكبر تغيير إيجابي منذ عام ١٩٧٥. فقد بات الاقتراع العام العرف الرسمي في جميع بلدانها، وتجري جميعها تقريباً انتخابات متعددة الأحزاب، مع بقاء كوبا الاستثناء الوحيد الدائم. أما سوء الممارسات الانتخابية فقد شهد انخفاضاً، وازدادت حريات الأحزاب السياسية. ولكن التحسينات توقفت في منتصف تسعينيات القرن العشرين، وهناك تفاوت ملحوظ بين المتوسط الإقليمي والبلدان الأفضل أداءً في المنطقة، مثل شيلي وأوروغواي.

تشمل البلدان التي حدث فيها أكبر تراجع في الحكومة التمثيلية منذ عام ٢٠٠٥ كلاً من بنغلاديش وبوروندي وسوريا وتايلند وتركيا. أما أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا وهايتي وقيرغيزستان وميانمار ونيبال ونيجيريا والسودان وتونس، فقد شهدت أكبر قدر من التحسينات. ومع ذلك، لا تقترب أي من الحالات ذات التحسينات الكبيرة منذ عام ٢٠٠٥ من مستوى الحالات الأفضل أداء، مثل فرنسا وأوروغواي. وقد عرفت ميانمار مؤخراً تحرراً كبيراً وانفتاحاً ديمقراطياً ملحوظاً، إلا أنّها لا تزال تواجه مشاكل في تسجيل الناخبين وفي أحداث العنف. وفي أنغولا، التي تتصف الانتخابات فيها بجودة أقل، ينبغي تأويل التحسينات في سياق اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٩٢ والانتخابات التي تأجلت حتى عام ٢٠٠٨.

الحقوق الأساسية

شهد جانب الحقوق الأساسية تقدماً عالمياً منذ عام ١٩٧٥ في جميع أبعاده الفرعية: الوصول إلى العدالة والحريات المدنية والحقوق الاجتماعية والمساواة (الشكل ١-٢). وتتخذ تطورات الحقوق الاجتماعية والمساواة اتجاهاً خطياً إيجابياً، بينما انتقل اتجاه الوصول إلى العدالة وتحقيق الحريات المدنية من تحسن تدريجي إلى تقدم حاد حوالي عام ١٩٩٠، وإلى فترة أخرى من التحسن التدريجي، ثم استقرار نسبي بعد عام ٢٠٠٥. ومع ذلك، لا بد أن صناع السياسات على دراية بانحدار الحريات المدنية عالمياً بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥.

وبمرور الوقت، أظهرت أمريكا الشمالية وأوروبا أداء أفضل عموماً من أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، بينما أحرزت منطقة الشرق الأوسط وإيران مكاسب قليلة في هذا البعد. ولكن معظم المناطق تميزت باتجاهات إيجابية منذ عام ١٩٧٥، مع ظهور التغير الإيجابي الأكبر في أمريكا اللاتينية والكاريبي. فقد أدى النمو الاقتصادي وسياسات إعادة التوزيع في بلدان عدة في أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى أثر إيجابي على استيفاء الحقوق الاجتماعية والمساواة (أوسويك وتسونتا ٢٠١٤). كما أدى انتهاء الحروب الأهلية في أمريكا الوسطى (السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا) ومنطقة الأنديز (كولومبيا وبيرو) إلى أثر إيجابي أيضاً على الوصول إلى العدالة والحريات المدنية. ولسوء الحظ، تتكرر في هذه المنطقة أنواع أخرى من أحداث العنف المتصلة بتهريب المخدرات وجرائم المدن (الأمم المتحدة ٢٠١٤).

شهدت بلدان عديدة تراجعاً كبيراً في بعد الحقوق الأساسية منذ عام ٢٠٠٥، ومنها بوروندي وموريتانيا وتايلند وتركيا وأوكرانيا واليمن. ومرت هذه البلدان بصراعات سياسية عنيفة بشكل محاولات انقلابية واعتداء على أعضاء المعارضة وحروب أهلية. وتعد ليبيا وميانمار ونيبال وسري لانكا وتونس من بين الحالات التي حققت مكاسب رئيسية. وعلى الرغم من أن سقوط نظام معمر القذافي في عام ٢٠١٠ أفضى إلى تحسن الحريات المدنية، غير أن الحرب الأهلية الدائرة حالياً في ليبيا تدفع البلاد في الاتجاه المعاكس (هيومن رايتس ووتش ٢٠١٧). وبات أكثر شيوعاً أن تستخدم الحكومات أساليب قمعية أكثر انتقائية واستهدافاً وأقل عنفاً وشمولاً (بيرميو ٢٠١٦؛ شيدلر ٢٠١٣). ويشمل ذلك التشريع الذي يقدم على أنه مشروع وغير مؤذ ويصب في الصالح العام، ولكنه يستخدم لإسكات الأصوات الانتقادية تدريجياً، ولتقويض المعارضة مثلما حدث في روسيا وتركيا وفيتنام على سبيل المثال (تريسمان ٢٠١٧). وتمارس انتهاكات جسيمة لجميع الحقوق الديمقراطية تقريباً في بعض البلدان مثل كوبا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإريتريا والمملكة العربية السعودية والسودان وتركمانستان.

في أنحاء أخرى من العالم، تنجم المشاكل المرتبطة بحقوق الإنسان عن عدم المساواة الاجتماعية وشح الموارد. وفي كثير من البلدان النامية، تفتقر أعداد كبيرة من السكان إلى خدمات التعليم الأساسي والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي. ويمكن ربط أشكال مختلفة من التمييز والفوارق في توزيع الموارد الاقتصادية وغيرها من الموارد

الشكل ١-٢

الوصول إلى العدالة والحريات المدنية والحقوق الاجتماعية: اتجاهات عالمية، ١٩٧٥-٢٠١٥

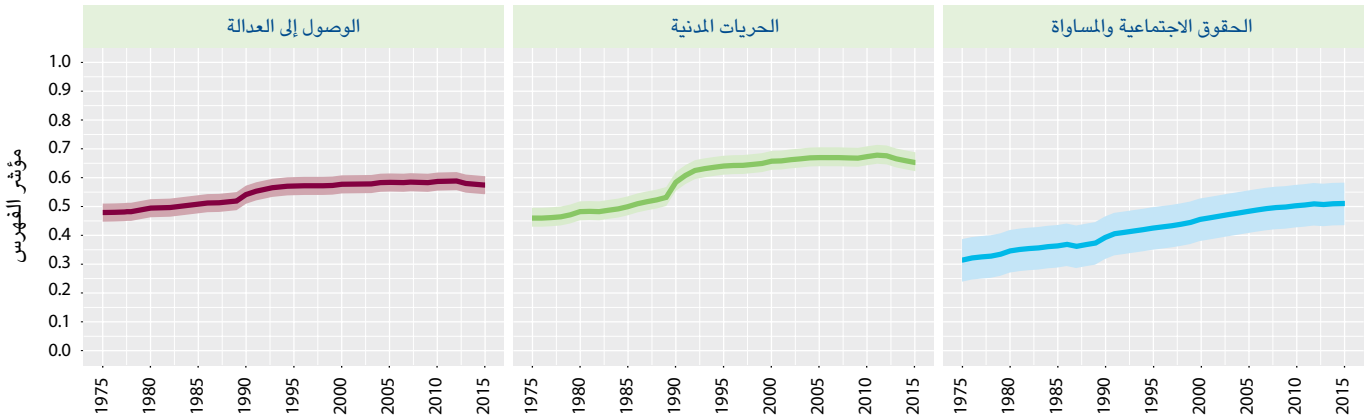

ملاحظة: تحدد النطاقات المظللة حول الخطوط حدود الثقة بالتقديرات وتبلغ ٦٨ بالمئة.

المصدر: مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية لعام ٢٠١٧ (مؤشر الوصول إلى العدالة ومؤشر الحريات المدنية ومؤشر الحقوق الاجتماعية والمساواة).

بـ 'المواطنة منخفضة الكثافة' (حيث تعجز الدولة عن تطبيق قوانينها وسياساتها على جماعات اجتماعية مختارة، تتميز تبعاً للهوية أو الطبقة أو النوع الاجتماعي).

ومنذ عام ١٩٧٥، ارتفعت المساواة في النوع الاجتماعي في جميع المناطق، إنما بسرعات متفاوتة وانطلاقاً من مستويات مختلفة. وقد شهدت أمريكا الشمالية وأوروبا اتجاهات إيجابية، رغم وجود عقبات ما زالت تعترض سبيل المساواة في النوع الاجتماعي، وخصوصاً على صعيد المساواة في الأجور والتمثيل في المناصب القيادية في القطاعين الخاص والعام. وتشير مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية إلى أن الفجوة في درجة المساواة بالنوع الاجتماعي أكثر اتساعاً في منطقة الشرق الأوسط وإيران، بينما توجد فجوات ومتسع لتحسينها في المنطقتين الأخريين: أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ.

ويرصد مؤشران من المؤشرات المستخدمة في إنشاء مؤشر الحالة العالمية للديمقراطية الخاص بالمساواة بالنوع الاجتماعي، التمثيل النسائي في البرلمانات وفي مجالس الوزراء، على التوالي. وقد ارتفع متوسط التمثيل النسائي العالمي في البرلمانات من ٧ بالمئة تقريباً في ١٩٧٥ إلى ١٥ بالمئة في ٢٠١٥، بينما ارتفعت حصة النساء في مجالس الوزراء من ٥ بالمئة في أواخر ثمانينيات القرن العشرين إلى ١٤ بالمئة في ٢٠١٥. وبالتالي، تحقق تقدم نسبي، ولكن النساء ما زلن بعيدات عن التمتع بالتمثيل المتساوي في البرلمانات ومجالس الوزراء بالمعنى المطلق.

مراقبة عمل الحكومة

أظهر البعد المعني بمراقبة عمل الحكومة (رصد البرلمانات الفعالة واستقلال القضاء ونزاهة الإعلام) تحسناً كبيراً منذ عام ١٩٧٥. ولكن التقدم توقف على ما يبدو، إذ سجلت معظم البلدان في هذا المؤشر مستويات متشابهة في عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٥. وتظهر اختلافات ملحوظة في مدى ممارسة تلك المراقبة في مناطق مختلفة، وتتبع إلى حد كبير أنماطاً شبيهة بأنماط الحكومة التمثيلية.

أما المحاولات الماكرة لتقويض الديمقراطية، بتقييد سلطات واستقلالية المحاكم والإعلام والبرلمان، فهي واسعة الانتشار في جميع المناطق. وكثيراً ما يجري التذرع بالكفاءة والمصلحة الوطنية إلى جانب التهديدات المتصورة لزيادة صلاحيات السلطة التنفيذية على حساب الصلاحيات البرلمانية. ومن أكثر الوسائل المستخدمة في تركيز السلطة وإسكات الأصوات الانتقادية: إساءة استخدام قوانين التشهير والضرائب، وفرض قيود صارمة على إتاحة الوثائق الإدارية والسياسية للجمهور، والتعيينات غير الحيادية للقضاة وأعضاء مجالس الإعلام والموظفين العموميين (هوك وغنزبيرغ ٢٠١٧؛ أوتاواي ٢٠٠٣).

في أفريقيا، شهدت نزاهة وسائل الإعلام أكبر تغير إيجابي، تلاها مؤشر برلمانات أكثر فعالية. أما مستوى استقلال القضاء، فتشير البيانات إلى تغير طفيف على هذا الصعيد. ومع أن البرلمانات ووسائل الإعلام على وجه الخصوص، تراقب حالياً عمل

الحكومات الإفريقية أكثر من الماضي، فإن الأداء الوسطي في هذه السمات منخفض نسبياً قياساً بالديمقراطيات الأكثر رسوخاً في كندا والدنمارك والمملكة المتحدة.

ولتوضيح الاختلافات الإقليمية، فإن مراقبة عمل الحكومة في السويد أشد منها في روسيا، وفي كوستاريكا منها في فنزويلا، وفي غانا منها في إثيوبيا، وفي اليابان منها في الصين. وقد شهدت كل من بوروندي والإكوادور ومقدونيا ونيكاراغوا وتايلند وتركيا تراجعاً كبيراً في هذا البعد منذ عام ٢٠٠٥، بينما أحرزت كل من قيرغيزستان وليبيا وميانمار ونيبال وتوغو وتونس تقدماً.

الإدارة النزيهة

يظهر المتوسط العالمي لبعد الإدارة النزيهة (الذي يغطي غياب الفساد والتطبيق الواضح للقوانين) عدم وجود تغييرات كبيرة بين عامي ١٩٧٥ و٢٠١٥. وبمعنى آخر، ما زال الفساد والتطبيق الواضح للقوانين يمثلان مشكلة كبيرة اليوم مثلما كانت عليه الحال في عام ١٩٧٥. ويشير ذلك إلى أن تغيير سبل الوصول إلى السلطة السياسية واحترام مختلف أنواع الحريات رسمياً بحسب تصميم النظام الدستوري، أسهل، على المدى القصير على الأقل، من تنفيذ سيادة القانون في الإدارة العامة (انظر ماتزوكا ٢٠١٠؛ مولر وسكانينغ ٢٠١٣). وقد يفسر ذلك إلى حد ما عدم الرضا الملحوظ تجاه الديمقراطية في كثير من الديمقراطيات الانتخابية الناشئة بعد عام ١٩٧٥.

ومنذ عام ١٩٧٥، شهدت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي وحدها تحسناً كبيراً في الإدارة النزيهة حتى تسعينيات القرن العشرين، مع ابتعاد البلدان عن الأنظمة الاستبدادية. كما شهدت أوروبا تراجعاً بعد انهيار الأنظمة الشيوعية. ويرتبط ذلك بوجود المحسوبية وزيادة الفساد خلال عمليات الانتقال من الاقتصادات الموجهة إلى اقتصاد السوق (هولمز ٢٠٠٦). وقد أظهرت دراسات (مثل هولمبرغ وروثشتاين ونصيريتوسي ٢٠٠٩) أن هناك اختلافاً عالمياً ملحوظاً في نزاهة الإدارات العامة، وأن المؤسسات غير الفعالة والفاسدة ما زالت قائمة.

وحققت كوت دوفوار والغابون وغينيا ولاتفيا وقيرغيزستان ونيجيريا وسري لانكا وتونس تقدماً كبيراً في مكافحة الفساد وضمان تطبيق للقانون أكثر شفافية ووضوحاً منذ عام ٢٠٠٥. وفي غينيا، بذلت إدارة كوندي (منذ عام ٢٠١٠ حتى الوقت الحاضر) محاولات جادة لمكافحة عقود من سوء الإدارة. وتستفيد لاتفيا من الإصلاحات الأخيرة في مكافحة الفساد (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١٥أ). وعانت بلدان عدة من تراجع كبير في هذا البعد، ومنها هنغاريا ومدغشقر وموريتانيا وسوريا وتركيا وفنزويلا. وكثيراً ما تتأثر الحالات السلبية بالنزاع العنيف أو المحاولات الحكومية لفرض سلطة مركزية بطريقة غير ديمقراطية.

العمل التشاركي

أحرزت فرص العمل التشاركي (وتحقيقه) تقدماً بصورة عامة، كما يظهر في الأبعاد الفرعية الأربعة لمشاركة المواطن. ويعكس الارتفاع العالمي في قدرة الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني على المشاركة حقيقة رفع القيود على حقوق المجتمع المدني في التنظيم. وتحظى الجماعات المستقلة حالياً بظروف عمل أفضل عموماً من السابق، رغم أن بعض البلدان ما زالت تفرض قيوداً (أو تزيدها) على مؤسسات المجتمع المدني. ويعود الارتفاع العالمي في المشاركة الانتخابية في الانتخابات الوطنية إلى استبدال النظم غير الانتخابية بنظم انتخابية بصورة رئيسية. وفي الوقت ذاته، شهدت بلدان عدة ذات تقاليد أقدم عهداً في الانتخابات التنافسية والعادية تراجعاً في معدلات الإقبال على الاقتراع. كما ظهر تحسن طفيف في توفر آليات الديمقراطية المباشرة واستخدامها. غير أن تلك الآليات غير منفذة بالكامل في أي منطقة من المناطق. وارتفعت فرص المشاركة في انتخابات محلية حرة وعادلة ارتفاعاً كبيراً، رغم تفاوت المستويات بين منطقة وأخرى.

في الأنظمة الاستبدادية ذات السلطة المركزية غير المنتخبة أو ذات الحزب الواحد، يواجه المواطنون عموماً عوائق أكثر ويحظون بفرص أقل للمشاركة قياساً بالأنظمة متعددة الأحزاب والأكثر انفتاحاً التي أصبحت المعيار السائد في معظم أنحاء العالم. ولكن بعض البلدان، كالجزائر وأذربيجان وبنغلاديش ومصر وهنغاريا وكازاخستان وروسيا وتركيا، شهدت 'انكماشاً في حيز المجتمع المدني' طوال الأعوام العشرة الماضية (التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين ٢٠١٦).

تظهر اتجاهات مشاركة المجتمع المدني منذ عام ١٩٧٥ أن جميع المناطق قد شهدت تحسينات متوالية: أولاً أمريكا اللاتينية والكاريبي، ثم آسيا والمحيط الهادئ، فأوروبا وأفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة. وبينما تواصل المشاركة التقليدية والمؤسسية للمجتمع المدني لعب دور حاسم، يستخدم المواطنون في العالم كذلك أشكالاً أخرى من العمل التشاركي، تستند في الغالب بشكل فضفاض إلى شبكات غير رسمية وحركات مقاومة مدنية، وتيسرها وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة (شيركي ٢٠١١).

ومنذ عام ٢٠٠٥، ارتفعت مشاركة المجتمع المدني ارتفاعاً كبيراً في دول عدة في أفريقيا ومنطقة آسيا

والمحيط الهادئ، بينها ساحل العاج وليبيريا وميانمار ونيبال وتونس. ولكنها شهدت تراجعاً في بعض البلدان مثل ألبانيا وأذربيجان وصربيا وتركيا وتايلند.

ومنذ عام ١٩٧٥، اتخذ الإقبال على الاقتراع في الانتخابات الوطنية أنماطاً متشابهة في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وتعود زيادة المشاركة في الأغلب إلى إحلال نظم انتخابية محل نظم غير انتخابية. وبما أن النظم الانتخابية ليست جميعها ديمقراطيات انتخابية، فإن التغيرات في الإقبال على الاقتراع لا تشير بالضرورة إلى تقدم أو تقهقر. ففي أوروبا، شهدت معدلات الإقبال على الاقتراع في الانتخابات الوطنية تراجعاً. وقد دفعت بالاتجاه التنازلي إلى حد ما ديمقراطيات راسخة، بما في ذلك فرنسا وسويسرا والمملكة المتحدة، إذ انخفضت المشاركة الانتخابية في الانتخابات الوطنية طوال العقود الأربعة الأخيرة. وشهدت الموجة الثالثة من الديمقراطيات الانتخابية في شرق وسط أوروبا تراجعات أكثر سرعة في مستويات المشاركة الانتخابية، في حين حافظت على مستواها المرتفع في البلدان الاسكندنافية.

أما الاتجاه السلبي الأكثر وضوحاً، فقد تمثل في الانخفاض الكبير نسبياً في الإقبال على الاقتراع منذ عام ٢٠٠٥ في بلدان مثل بنغلاديش وقبرص واليونان وغينيا والولايات المتحدة. بيد أن هذا التراجع يعوضه تحسن في أماكن أخرى. وغالباً ما يرتبط هذا التحسن بطرح الانتخابات للمرة الأولى أو بإعادة طرحها، كما حدث في أنغولا وميانمار ونيبال.

ومنذ عام ١٩٧٥، ارتفعت إتاحة (واستخدام) الآليات الديمقراطية المباشرة كالاستفتاءات العامة والاستفتاءات الشعبية ارتفاعاً طفيفاً في كل المناطق. لكنها بدأت من مستويات متدنية جداً، وما زالت لا تشكل سمة بارزة للديمقراطية في أية منطقة. وتمثل آسيا المتوسط الإقليمي الأدنى وأوروبا المتوسط الإقليمي الأعلى (انظر آلتمان

الشكل ١-٣

الحكومة التمثيلية والحقوق الأساسية ومراقبة عمل الحكومة والإدارة النزيهة: اتجاهات عالمية، ١٩٧٥ – ٢٠١٥

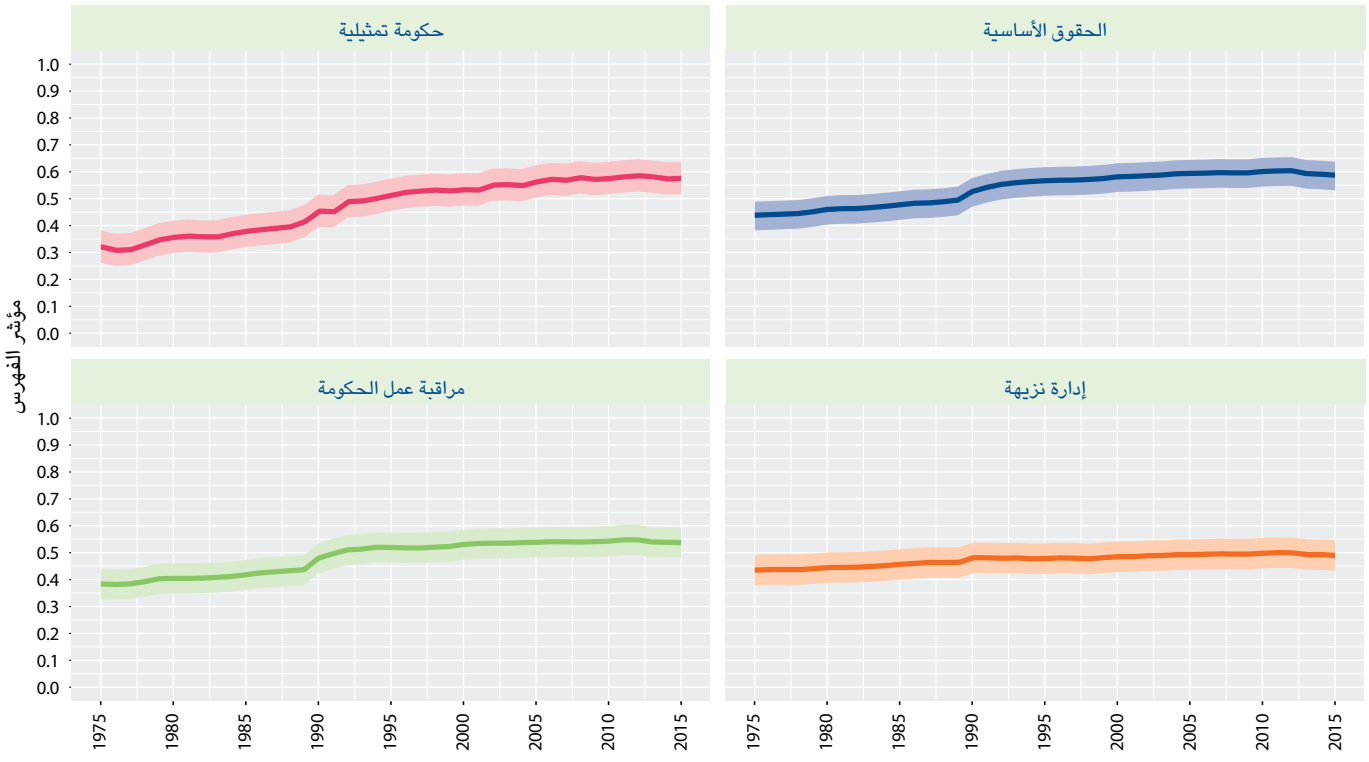

ملاحظة: تحدد النطاقات المظللة حول الخطوط حدود الثقة بالتقديرات التي تبلغ ٦٨ بالمئة.

المصدر: مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠١٧ (مؤشر الحكومة التمثيلية ومؤشر الحقوق الأساسية ومؤشر مراقبة عمل الحكومة ومؤشر الإدارة النزيهة).

٢٠١٦). وتشكل بعض البلدان استثناءً، إذ توفر ليتوانيا ونيوزيلندا ورومانيا وسلوفينيا وسويسرا وأوروغواي وفنزويلا مثل تلك الآليات بدرجة كبيرة مقارنة بغيرها وتستخدمها كثيراً نسبياً.

ارتفعت فرصة مشاركة الموطنين في انتخابات حرة وعادلة ارتفاعاً كبيراً في أوروبا وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي. أما التقدم في آسيا والمحيط الهادئ، فقد كان أبطأ وأقل أهمية، وكذلك في أفريقيا والشرق الأوسط وإيران. ومع ذلك، هناك استثناءات لا تجري فيها الانتخابات المحلية أو تكون أقل حرية ونزاهة من الانتخابات الوطنية إلى حد كبير، كما في الأرجنتين والبرازيل والهند والمكسيك وجنوب أفريقيا (انظر مثلاً بهريند ووايتهد ٢٠١٦). ومن أسباب ذلك التحديات الجغرافية أمام تنظيم الانتخابات المحلية، والتنوع العرقي للسكان، والتفاوتات في الحكم الذاتي دون المركزي في الدول الاتحادية.

لقد أحرزت معظم جوانب الديمقراطية تقدماً طوال العقود الأربعة الماضية، وأضحت الديمقراطية اليوم في حال صحية أفضل مما يعتقد كثيرون. وتظهر الاتجاهات الإيجابية للأبعاد العريضة للديمقراطية، وفقاً للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، في جميع مناطق العالم الرئيسية، واتسمت الديمقراطية طوال الأعوام العشرة الماضية بقدرة كبيرة على الصمود. وتحققت مكاسب أكثر من الخسائر على المستوى القطري في بعض جوانب الديمقراطية. وفي جوانب أخرى، وازنت حالات التحسن إلى درجة كبيرة الأمثلة التي شهدت تراجعاً.

تتحدى هذه النتائج وجهة النظر المتشائمة التي ترى أن الديمقراطية هشة للغاية وآخذة في التراجع عموماً. ولكن التقدم بالمجمل تباطأ في كثير من جوانب الديمقراطية منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين. ويوحي ذلك بأن الحالة العالمية للديمقراطية في الوقت الراهن تتصف بتقلبات عديمة الاتجاه، فهناك انعطافات صاعدة ونازلة في بلدان منفردة، ولكن لا توجد اتجاهات عريضة للتراجع أو التقدم في الديمقراطية. وتمثل التقلبات عديمة الاتجاه في حد ذاتها اتجاهاً: وهو استمرارية الديمقراطية عند أعلى مستوياتها في تاريخ العالم. ومع أخذ التحديات الراهنة بعين الاعتبار، فإن هذه الاستمرارية تشير إلى غلبة الديمقراطية في أبسط أوجه تنافسها مع الدكتاتورية. مع ذلك، وكما تشير التحديات الراهنة أمام الديمقراطية، لا ينبغي اعتبار نظام الحكم هذا أمراً مسلماً به. وعلى المواطنين العاديين ومؤسسات المجتمع المدني والنخب السياسية مواصلة العمل في الدعوة للديمقراطية والذود عنها والنهوض بها.

الفصل ٢. صمود الديمقراطية في عالم متغير

تتصف الديمقراطية، فضلاً عن قيمتها المتأصلة، بمنفعتها الجوهرية الدائمة في تحقيق التنمية والسلام (سين ١٩٩٩أ، ١٩٩٩ب). فهي تنص على التكافؤ بين أصوات المواطنين، وتعزز بالتالي التعبير عن المصالح والأفضليات، والتدفق الحر للمعلومات، وهما عنصران رئيسيان في التنمية. ويضمن الشمول استدامة العقد الاجتماعي في البلدان؛ فالمشاركة في الحكم تساندها معنوياً حماية الحقوق الأساسية. وقد ارتقت ممارسة السياسات العامة في المنظمات الدولية، فباتت تدرك ضرورة السعي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف معاً بصورة متزامنة، كالتنمية والنمو ومنع النزاعات وتوسيع المشاركة والنزاهة والتكافؤ والاستدامة. فالحكم الديمقراطي يوفر الإطار المعياري الذي يجري من خلاله 'صياغة وتنفيذ' سياسات تتناول تلك المسائل (آشر وآخرون ٢٠١٦: ٨٠).

تتيح الديمقراطية الظروف المواتية لإدارة النزاعات غير العنيفة التي يمكن لها أن تصلح بين الانقسامات والخلافات داخل المجتمع وأن تشكل أساس السلام المستدام. وقد تكون الحكومات الاستبدادية 'قابلة للصمود' وتضمن فترات طويلة من الاستقرار، وإنما على حساب حقوق الإنسان. وقد ذهب الباحثون لسنوات طوال إلى أن الديمقراطية تسهم عموماً في تحقيق السلام الدولي، وترى 'نظرية السلام الديمقراطي' أن الأنظمة الديمقراطية نادراً ما تخوض حرباً، إن حدث هذا، مع أنظمة ديمقراطية أخرى، ويمكنها أن تتيح تحقيق 'سلام ديمقراطي' داخلي: الأنظمة الديمقراطية أقل عرضة للحرب الأهلية (غليديتش وهيغر ١٩٩٧؛ روسيت وأونيل ٢٠٠١).

يستند الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة إلى فرضية 'للحكم أهمية': إذ ينص أن المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع تكون أساسية في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ويعكس تشجيع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة على 'مجتمعات سلمية وشاملة' و 'مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع' فهماً مقبولاً على نحو مشترك يجد أن محصلات الديمقراطية والسلام والتنمية متداخلة بطبيعتها، وأن «الهشاشة» في المجتمعات تنبثق من غياب الحكم الشامل'. وتعتبر الديمقراطية وسيلة مؤسسية باقية لحل النزاعات الاجتماعية ومنعها، ويسهم الحكم الديمقراطية بالتالي في تحقيق السلام، مما يسهل عمليات التنمية (براون ٢٠٠٣).

وكما ورد أعلاه، تعرف قابلية الصمود بأنها قدرة النظام الاجتماعي على التكيف مع التحديات والأزمات المعقدة والنجاة منها والتعافي بعدها. فالنظم الاجتماعية القادرة على الصمود تمتاز بالمرونة (قادرة على امتصاص الإجهاد أو الضغط)، والقدرة على التغلب على التحديات أو الأزمات (قادرة على التغير استجابة لحالة تشكل ضغطاً على النظام) والابتكار (قادرة على التغير بطريقة تواجه التحدي أو الأزمة بكفاءة أو فعالية).

ما الذي يجعل الديمقراطية صامدة؟

المواطنون الصامدون: مجابهة مشاكل التمثيل وأخطاره

ترتدي مشاركة المواطنين ووجود مجتمع مدني قوي أهمية حاسمة في قدرة الديمقراطية على الصمود. ففي أماكن كثيرة، 'تحمي' الممانعة المدنية الشعبية، بالعمل مع المجتمع المدني والإعلام، الديمقراطية من خلال التحري وشفافية المعلومات والمناصرة (فوكس وهالوران ٢٠١٦). فحيثما يكون المواطنون والمجتمع المدني نشطاء وقادرين على التنظيم وجسر الانقسامات الكبرى داخل المجتمع، بما فيها الانقسامات الدينية أو العرقية، تقل أرجحية اندلاع عنف اجتماعي مدمر. فوجود مجتمع مدني متين يساعد على خلق ثقة كامنة وتلاحم اجتماعي، ويرعى بدوره التنافس والخلاف بما يسمح ببقاء الديمقراطية قوية تحت الضغوطات (تشيما وبوبوفسكي ٢٠١٠).

إذا التزم المواطنون بالديمقراطية التزاماً وثيقاً، فإنها ستبقى مثلاً أعلى دائماً وأساسياً (نوريس ٢٠١١). ويبدأ تحسين قدرة الديمقراطية على الصمود ببناء أو استعادة

مخطط 'الديمقراطية تحت الضغط: استجابات صامدة'

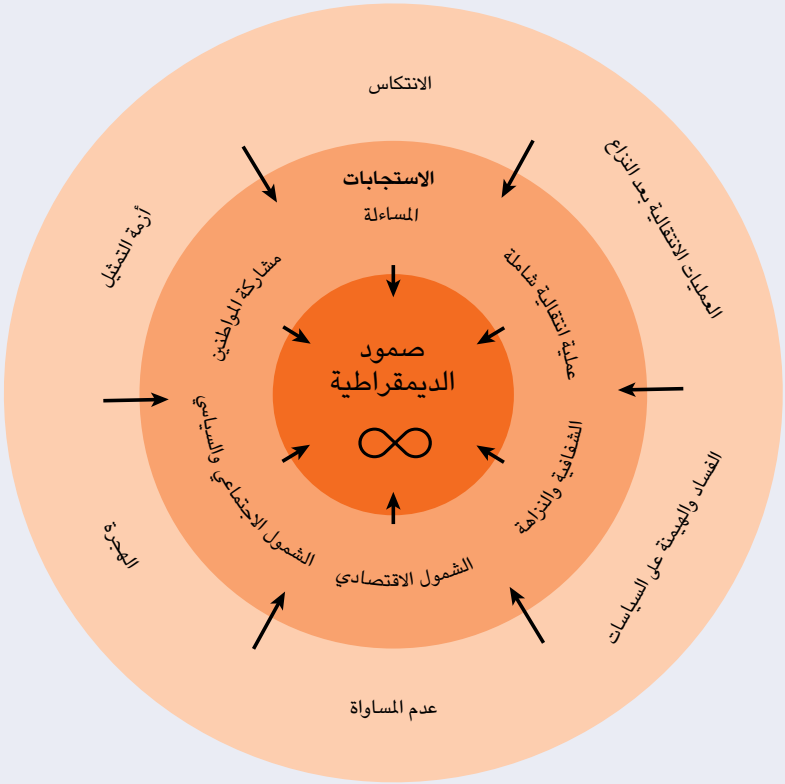

ثقة المواطن في نجاح العمل السياسي الديمقراطي والدفاع عنه، بما يشمل الذود عنه أمام القومية الاستبدادية.

ولا بد من حماية حقوق المواطنين في حشد الآراء والاحتجاج والتجمع وتكوين الجمعيات والتدوين والمقاومة، بما في ذلك حمايتها بواسطة السلطات القضائية المكلفة بأن تضمن، عن طريق الممارسة العملية، صيانة الحقوق التي تنص عليها الدساتير والمواثيق والبيانات العامة. فالحقوق تكتسب متى ما استطاع المواطنون المطالبة بها وحمايتها: فعليهم أن يعرفوا حقوقهم أولاً قبل أن يتصرفوا بموجبها. ولا بد من صيانة حرية التعبير وحرية التجمع والقدرة على التنظيم سلمياً. ويجب أن يخضع سعي الدولة في تقييد الحقوق أو منع ممارسة حرية تكوين الجمعيات إلى رقابة المجتمع المدني وشجبه على المستوى الدولي.

ويبقى تجديد حالة المجتمع المدني عاملاً مهماً للصمود الديمقراطي على المدى الطويل. فمنع الانحسار الديمقراطي يتطلب مجتمعاً مدنياً قابلاً للصمود ومؤسسات فاعلة قادرة على اتخاذ القرار، وأحياناً الاستبسال من أجله. وتتطلب الديمقراطية القادرة على الصمود التزام المواطنين بتحقيق توازن المؤسسات القوية ظاهرياً. كما أن صون الديمقراطية يتطلب تنشيط مشاركة المجتمع المدني، بحيث يتمكن المواطنون الذين ينشطون مقابل القوى النافذة من ضمان الرقابة الشعبية على الحكم.

تشكل حماية حقوق الأقليات ورفع مكانة الفئات المهمشة جوانب أساسية في نجاح الديمقراطية على المدى الطويل. وتخضع حماية حقوق الأقليات إلى المعايير والصكوك العالمية لحقوق الإنسان الأساسية. وعلى سبيل المثال، وضعت منظمة العمل الدولية معايير وأسساً للممارسات السليمة المتعلقة بالموارد وبحقوق السكان الأصليين، وتستحق التأكيد عليها مجدداً. ففي خضم الخطاب الحاد ذي النزعة القومية المتزايدة، ثمة حاجة ماسة إلى وضع آليات لرصد حقوق الأقليات وحمايتها.

المؤسسات الصامدة

إن التحول إلى نظام المؤسسات وشيوع ضوابط وتوازنات رقابية متعددة يقلل من احتمال هيمنة أي فرع من فروع الحكم أو جهة فاعلة على الديمقراطية هيمنة كاملة. وتستطيع المؤسسات ذاتية الحكم القادرة والمستقلة، كالبرلمانات والسلطات القضائية والمدعين العامين، اللجوء

إلى الضوابط والتوازنات الرقابية لمنع مثل تلك الهيمنة، والتحري عن النخب السياسية الفاسدة 'التي تفتش عن الريع' وغالباً ما تعمل مع مؤسسات غير أخلاقية أو نخب اقتصادية، ومقاضاتها ومعاقبتها.

وتشكل سيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء والنظام القضائي القوي والمستقل والقادر والكفؤ عناصر شديدة الأهمية في تحقيق ديمقراطية صامدة. وهناك عامل مهم يتمثل في الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والقطاعات الأمنية، وإضفاء الطابع المهني عليها، ووضعها تحت الرقابة المدنية للسلطات المنتخبة ديمقراطياً.

ويمكن للعمليات الانتخابية أن تساعد في تكييف الديمقراطية وتعزيزها بمرور الوقت. فلجهات إدارة الانتخابات المهنية وذاتية الحكم والمستقلة أهمية حاسمة، إذ ينطوي تفويضها على حماية مصداقية الإجراءات المتبعة في العملية الديمقراطية.

تتصدى الديمقراطيات القادرة على الصمود لأوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع إلى الشعور بالإحباط وتتسبب بأحداث عنف وتجييش للمشاعر العرقية. وللحد من عدم المساواة، لابد من توجيه اهتمام متجدد لتوفير الخدمات المحلية الضرورية كالمياه النظيفة والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم وإتاحة اللجوء إلى القضاء. ولابد من حوافز انتخابية وسياسية واضحة، وزيادة قدرات إدارات الحكم المحلية على تقديم هذه الخدمات الأساسية للحد من المخاطر البنيوية المتصلة بعدم المساواة التي تهدد الديمقراطية.

وتتطلب مكافحة توظيف النفوذ المالي في العمل السياسي وضع منهجيات شاملة تراعي النزاهة وتعمل على تحويل ثقافة العمل السياسي من الإثراء الشخصي والتفتيش عن الريع إلى الخدمة العامة وبناء الثقة. ولا بد من شبكات ومنهجيات شاملة لتحقيق التحولات الثقافية وتوطيد استقلالية الضوابط والموازين المؤسسية. وعلى مثل هذه المنهجيات والشبكات أن تعمل على الصعيدين المحلي والعالمي لفهم عمل الشبكات غير المشروعة وتبادل المعلومات عنها وكشفها ومواجهتها من خلال تبادل المعلومات الإقليمي والارتباط الوثيق بين الجهات الفاعلة في الدولة والمؤسسات المجتمعية، ومن خلال تقييمات قائمة على السوق للظروف المحلية التي تستغلها لشبكات غير مشروعة لاختراق الحكومة.

تصميم الصمود

يذهب الباحثون في شؤون المؤسسات إلى إمكانية تصميم مجموعة من القواعد، أو المؤسسات، لهندسة نتائج معينة منشودة في الأنظمة الديمقراطية، كالشمول أو التمثيل الحقيقي أو المحاسبة. وتفترض منهجية 'الهندسة الدستورية' أن بعض الاعتبارات كتصميم النظام الرئاسي وتصميم النظام الانتخابي أو تعيين الحدود الداخلية والحكم اللامركزي (كما في الأنظمة الاتحادية) توطد محصلات معينة منشودة في الأنظمة الديمقراطية (كالاستقرار أو الشمول أو السياسة العرقية).

ولعل التطبيق الأوسع لوجهة النظر هذه موجود في أدبيات تصميم النظام الانتخابي، التي تتطلب انتقاء النظام الانتخابي لبلد ما، بناءً على تقييم دقيق في ضوء الظروف لأهداف كالمحاسبة والشمول والمساواة في النوع الاجتماعي (نوريس ٢٠٠٤). ويدور جدل واسع في الأدبيات العلمية بشأن أنواع المؤسسات التي تفضي إلى ديمقراطيات صامدة.

يشكل التعزيز المتواصل لنزاهة الانتخابات والأمن المتصل بالانتخابات أهمية بالغة. ولا بد من بذل جهود أكبر لتحسين جميع جوانب الدورة الانتخابية بصورة أكبر، بدءاً بضمان وجود إطار قانوني واضح وعادل وصولاً إلى توفير الأمن في مراكز الاقتراع وحماية أمن تقنيات الانتخابات وأنظمة اتصالاتها. كما أن الدعم المتجدد للتعليم والتدريب وتنمية القدرات في هيئات إدارة الانتخابات والمجتمع المدني أمر مطلوب لبناء القدرات الوطنية والمحلية لضمان نزاهة الانتخابات. وتعد هذه الجهود جزءاً من خطة العمل العالمية التي تركز على الصمود في إرساء الديمقراطية.

لقد استخدمت عمليات صياغة الدساتير لإعادة النظر في القواعد الأساسية للديمقراطية وبناء مؤسسات أكثر شمولاً وقدرة على الصمود. وينطوي تصميم المؤسسات في هذه الظروف على اتخاذ قرارات بشأن أهم الهياكل الأساسية في النظام السياسي، على نحو يضمن الشمول والتناسب وتأثير الأقليات والفئات المهمشة على العمل السياسي. إن بناء القدرة على الصمود في بلدان متعددة الثقافات، سواء للمهاجرين أو عبر الانقسامات العرقية أو غيرها من الانقسامات القائمة على الهوية، يتطلب التفكير بما هو أبعد من المؤسسات الديمقراطية التقليدية وعمليات التكيف والإصلاح (وولف ٢٠١١).

لابد لانفتاح الأنظمة السياسية والمؤسسات على هذه المجتمعات وسماعها من إيجاد سبل جديدة ومبتكرة لطرح الأصوات والتمثيل والمشاركة. وتعد منهجيات العمل مع المهاجرين وجماعات الأقليات ومجتمعاتهم المحلية وثيقة الصلة أيضاً في التصدي للإقصاء والتمييز والتهميش في مجتمعات 'ما بعد العولمة'.

وهناك حاجة ماسة لمنهجيات مبتكرة لإشراك مجتمعات غير المواطنين (كالمهاجرين). ويجب أن توضع برامج إشراك اجتماعي لمنع إقصاء وتطرف مجموعات غير المواطنين

والأقليات. ويمكن تدارك هذه الإجراءات بواسطة حقوق تصويت محدودة أو محلية وحوار منظم على مستوى المجتمع المحلي لمنح المجتمعات المهمشة صوتاً وتمثيلاً. فالإشراك الاجتماعي الفعال للمهاجرين يقتضي تأمين أمنهم الاقتصادي وضمان كرامتهم وقيمتهم وحقوقهم في بلدهم المضيف.

دعم الصمود: استجابات إقليمية ودولية

يقتضي الحفاظ على قدرة الديمقراطية على الصمود أن تعالج الجهات الفاعلة الدولية والوطنية فوراً أية عوامل تهدد الديمقراطية. كما يجب على الجهات الخارجية الساعية إلى تقديم المساعدة في صون الديمقراطية داخلياً أن تحمل رؤية طويلة المدى: فإذا كانت قدرة الديمقراطية على الصمود سمة داخلية (أو محلية) أساساً، فلا بد أن تتطور عضوياً من الداخل، وغالباً بمساندة من منظمات إقليمية. وعلى المدى القريب، يقتضي صون قدرة الديمقراطية على الصمود وجود إجراءات تسمح بتكييف الممارسات الديمقراطية مع الواقع الاجتماعي سريع التغير.

لقد لعبت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أدواراً متنوعة للمساعدة في صون الديمقراطية وحمايتها. وتعد المشاركة في مثل هذه المنظمات والمبادرات وسائل مهمة في غرس المعايير الديمقراطية داخل البلدان وفي سائر المنظمات الإقليمية (كيمب وآخرون ٢٠١٣).

تأتي ردود الأفعال الإقليمية 'التلقائية' المتنامية على التغيرات الحكومية غير الدستورية في طليعة الممارسات الرامية إلى صون الديمقراطية، كما شوهد في تعامل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع أزمة غامبيا في عام ٢٠١٧. وتشكل الوساطة الانتخابية كذلك مجالاً مهماً في إجمالي المشاركة الدولية (وغالباً الإقليمية) لصون الديمقراطية (كين وهايسوم ٢٠١٦). وتنحو المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، مثلاً، بصورة متزايدة إلى العمل المشترك مع وسطاء انتخابيين محليين في المجتمع المدني للترويج للمعايير دون الإقليمية والقارية التي ترى أن الانتخابات التعددية يجب أن تحل محل الاستيلاء غير الدستوري على السلطة (شيل وغيرنج ٢٠١٧).

شكل تعهد سانتياغو لعام ١٩٩١ الصادر عن منظمة الدول الأمريكية، منهجية إقليمية رائدة لصون الديمقراطية. وقد دعا التعهد المنظمة المذكورة إلى اتخاذ إجراء فوري إذا حدثت أي 'عرقلة' للديمقراطية في أي من الدول الأعضاء (بيفيهاوس ٢٠٠٥: ١٣٠). ويعد الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية الصادر عن منظمة الدول الأمريكية عام ٢٠٠١، علامة بارزة في صون الديمقراطية من خلال مثل تلك الاستجابات الإقليمية التلقائية ظاهرياً؛ إذ يحدد الحالات التي تستوجب تدخل منظمة الدول الأمريكية لحماية الديمقراطية في المنطقة.

وقد أثبتت المنظمات الإقليمية قيمتها على وجه الخصوص في صون الديمقراطية إبان الأزمات. ولذلك، يجب توسيع قدراتها على المراقبة والرصد ومنحها طابعاً مهنياً أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد لها من مواصلة مشاركتها في العمليات الانتخابية بصورة واسعة للمساعدة في منع النزاعات التي تنشأ عن الانتخابات من التصعيد لتصبح أزمات مدمرة.

الفصل ٣. التهديدات الداخلية: قدرة الديمقراطية على الصمود في مواجهة الانتكاس

يسعى الزعماء المستبدون والطغاة المنتخبون بصورة متزايدة إلى استغلال القانون عوضاً عن خرقه أو تجاهله لزيادة سلطتهم ضمن حدود الدستور (برزيفورسكي ٢٠١٤). وبينما يعمد صناع الانقلابات التقليديون إلى الإطاحة بالحكومات، يسعى 'المرتدون' المعاصرون إلى وهن النظام الديمقراطي بالتلاعب به عوضاً عن إبطاله (بيرميو ٢٠١٦). وعلى سبيل المثال، كثيراً ما يبطل الرجعيون حدود الولاية التنفيذية أو يمددونها، أو يسعون إلى تغيير القواعد الانتخابية من طرف واحد لصالحهم بإعادة تشكيل القيود الانتخابية أو بزيادة صلاحياتهم في النقض (بولمر ٢٠١٥)، أو بتغيير النظام الانتخابي لصنع أغلبيات قوية مصطنعة. ومن العواقب الشائعة للانتكاس الديمقراطي توسيع صلاحيات المراسيم التنفيذية وخفض الرقابة التشريعية وتقليص استقلال القضاء والإعلام واستغلال حالة الطوارئ في البلاد وسن تشريعات تقيد الحقوق المكفولة دستورياً للحد من المعارضة السياسية والاختلاف في الرأي.

وتزخر الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بالأمثلة على التراجع الديمقراطي. ففي فنزويلا، أعادت الحكومة كتابة الدستور على نحو يمنح الرئيس سلطات واسعة ويقوض عمل المؤسسات الرقابية؛ وفي تركيا، زج بالآلاف من الأكاديميين والصحفيين وأعضاء المعارضة في السجن؛ أما في هنغاريا، فقد أجبرت وسائل الإعلام الناقدة للحكومة على الإغلاق. ويبدو أن عدد حالات التراجع الديمقراطي في صعود (بيرميو ٢٠١٦: ٨)، حتى في بلدان وصفت بأنها تجارب ناجحة للتحول الديمقراطي كبولندا وماليزيا. وفي أنظمة ديمقراطية عريقة كالولايات المتحدة، ثمة بوادر مقلقة بما تشكله رئاسة ترامب من تحد للنظام الدستوري والديمقراطي.

لكي يتسنى للديمقراطية مقاومة التراجع، لا بد للضوابط والموازين في النظام السياسي أن تكون قادرة على مواجهة التلاعب بالقوانين والمؤسسات القائمة أو إبطالها أو إضعافها. ويقتضي ذلك أن يتحلى المواطنون بالقدرة على التكيف والتعامل مع سيناريوهات التغيير السياسي، وكذلك أن تظهر السلطات القضائية والتشريعية ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية معارضتها. وتفرض القواعد الدستورية قيوداً على من هم في السلطة؛ ويفترض وجود تلك القيود أن القادة التنفيذيون قد يسعون إلى انتزاع السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية أو حزبية. أما القواعد الانتخابية، التي تشكل مجموعة فرعية من القواعد الدستورية، فتتيح للأفراد والجماعات سبل التنافس على السلطة عبر التأييد الشعبي. ويصبح النظام الديمقراطي قادراً على التعافي متى ما تمكن من مقاومة تلك الاختلالات.

الآثار المترتبة على نوعية الديمقراطية

في تحليلها للتراجع الديمقراطي المعاصر، تدرس المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات آثاره على شرعية الديمقراطية كنظام سياسي، وسبب تهديده للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، عوضاً عن النظر في مسبباته أو دوافعه (لوست وفالدنر ٢٠١٥). ويستكمل هذا التحليل تقييم الحالة العالمية للديمقراطية منذ عام ١٩٧٥ بتركيزه على عدد مختار من حالات التراجع عن الديمقراطية حتى عام ٢٠١٦.

بناءً على بيانات مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية لدى المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وعلى مجموعة مؤلفة من ١٥ بلداً، عملت المؤسسة على استكشاف مدى تأثير حالات التراجع عن الديمقراطية على أبعاد أخرى في النظام الديمقراطي لبلد ما. وقد أجري التحليل استناداً إلى سمات مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية،

ما هي آثار التراجع الديمقراطي؟

وهي الحكومة التمثيلية والحقوق الأساسية ومراقبة عمل الحكومة والإدارة النزيهة والعمل التشاركي.

واختيرت العينة من بلدان كانت بياناتها متاحة، بهدف الحفاظ على توازن إقليمي مع الأخذ بعين الاعتبار الحالات التي أجرى فيها الزعماء تعديلات على حدود الولاية لتمديد تفويضهم وفقاً لتعريف غينسبورغ وميلتون وإلكنز (٢٠١١: ١٨٦٩)، أو لأن البلد المعني قد تأثر بالتراجع الديمقراطي على نحو أعم، وفقاً لتعريف بيرميو (٢٠١٦: ٥-١٩). ويعرض الجدول ٣-١ القائمة الكاملة لعينة البلدان التي شهدت تراجعاً. ورغم وجود اختلافات بين هذه البلدان وحالات التراجع، فالعينة قابلة للمقارنة لأن التحليل لا يصب اهتمامه على البلد أو حالة التراجع بحد ذاتها، بل على التغير الذي حدث لأسباب تتعلق بنوعية الديمقراطية وأبعادها الفرعية، وكذلك التصورات عن الديمقراطية.

يقارن التحليل عينة البلدان بمجموعة بلدان مراقبة (ذات تنمية بشرية مشابهة وروابط تاريخية) لم تحدث فيها حالات تراجع ديمقراطي، مع أن بعضها شهد نكسات ديمقراطية في تلك الفترات (انظر الجدول ٣-٢). وتوافق نقطة البداية لتحليل البيانات السنوات التي توفرت بياناتها في مصادر الاستبيان. وقد استخدمت السنوات نفسها في تحليل بيانات مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية واستبيانات التصورات لضمان التجانس بينها.

يدل التحليل على أن الأبعاد الأربعة للديمقراطية (الحكومة التمثيلية، والحقوق الأساسية، ومراقبة عمل الحكومة، والإدارة النزيهة) شهدت كمعدل، ركوداً أو انحساراً نسبياً في أعقاب حالات التراجع الديمقراطي.

وفي المقابل، لم تتعرض سمة العمل التشاركي، التي قيست من خلال السمات الفرعية وهي مشاركة المجتمع المدني والإقبال على الاقتراع والديمقراطية المباشرة والانتخابات المحلية، لتغير نسبي كبير بعد التراجع الديمقراطي. ويشير ذلك إلى أن كثيراً من جوانب الديمقراطية تتدهور أثناء التراجع الديمقراطي وبعده، ولكن هذا لا يجعل السكان يتراجعون حتى في مواجهة محاولات إسكات المجتمع المدني (هيومن رايتس ووتش ٢٠١٧). كما يتضح أن الديمقراطيات القادرة على الصمود تتمكن من مقاومة الانتكاسات التي تغذيها حالات التراجع الديمقراطي بما يتصل بكبح الفساد، إذ يبدو أن التراجع، في المعدل، لم يخلف تأثيراً كبيراً على مستويات الفساد.

الجدول ٣-١

بلدان وأحداث مختارة لتحليل البيانات

البلد (المنطقة)	سنة التراجع الديمقراطي	نوع التراجع الديمقراطي	فترة التحليل (مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية)	فترة التحليل (استبيانات التصورات)
الأرجنتين (أمريكا اللاتينية والكاريبي)	١٩٩٥	الرئيس كارلوس منعم تجاوز المدة الرئاسية - تعديل	١٩٧٥-١٩٩٥-٢٠١٥	١٩٩٦-٢٠١٦
البرازيل (أمريكا اللاتينية والكاريبي)	١٩٩٨	الرئيس فيرناندو هنريك كاردوسو تجاوز المدة الرئاسية	١٩٧٥-١٩٩٨-٢٠١٥	٢٠٠٠-٢٠١٥
كولومبيا (أمريكا اللاتينية والكاريبي)	٢٠٠٦	الرئيس آلفارو أوريبي فيليز تجاوز المدة الرئاسية	١٩٧٥-٢٠٠٦-٢٠١٥	٢٠٠٧-٢٠١٥
الإكوادور (أمريكا اللاتينية والكاريبي)	٢٠٠٧	انتخاب الرئيس رافائيل كورييا وتعديلات دستورية	١٩٧٥-٢٠٠٧-٢٠١٥	٢٠٠٨-٢٠١٥
ليسوتو (أفريقيا)	١٩٩٤	انقلاب	١٩٧٥-١٩٩٤-٢٠١٥	١٩٩٩-٢٠١٤
مدغشقر (أفريقيا)	٢٠٠٩	انقلاب	١٩٧٥-٢٠٠٩-٢٠١٥	٢٠١٣-٢٠١٥
ناميبيا (أفريقيا)	٢٠٠٠	الرئيس صمويل نوجوما تجاوز المدة الرئاسية	١٩٩٥-٢٠٠٠-٢٠١٥	٢٠٠٢-٢٠١٤
النيجر (أفريقيا)	٢٠٠٩	الرئيس مامادو تانجا تجاوز المدة الرئاسية - انقلاب/ حالة طوارئ	١٩٧٥-٢٠٠٩-٢٠١٥	٢٠١٣-٢٠١٥
باكستان (آسيا والمحيط الهادئ)	١٩٩٩	انقلاب	١٩٧٥-١٩٩٩-٢٠١٥	٢٠٠١-٢٠١٢
بيرو (أمريكا اللاتينية والكاريبي)	١٩٩٥	الرئيس آلبيرتو فوجيموري تجاوز المدة الرئاسية	١٩٧٥-١٩٩٥-٢٠١٥	١٩٩٥-٢٠١٥
تايلند (آسيا والمحيط الهادئ)	٢٠٠٧	انقلاب	١٩٧٥-٢٠٠٧-٢٠١٥	٢٠٠٧-٢٠١٣
روسيا (أوروبا)	٢٠١٢	الرئيس فلاديمير بوتين إعادة تولي المنصب	١٩٩١-٢٠١٢-٢٠١٥	٢٠٠٦-٢٠١١
تركيا (أوروبا)	٢٠٠٢	انتخاب الرئيس رجب طيب أردوغان	١٩٧٥-٢٠٠٢-٢٠١٥	٢٠٠٧-٢٠١١
أوكرانيا (أوروبا)	٢٠١٠	الرئيس فيكتور يانوكوفيتش يتولى مهام منصبه	١٩٩١-٢٠١٠-٢٠١٥	٢٠٠٦-٢٠١١
فنزويلا (أمريكا اللاتينية والكاريبي)	٢٠٠٤	الرئيس هوغو شافيز تجاوز المدة الرئاسية - استبدال	١٩٧٥-٢٠٠٤-٢٠١٥	٢٠٠٥-٢٠١٥

ملاحظات: إن سنة البداية لفترة التحليل (استبيانات التصورات) هي السنة السابقة للعام الذي حدث فيه التراجع الديمقراطي المتاحة بياناته في استبيان التصورات؛ والسنة النهائية هي آخر سنة متاحة بياناتها في استبيان التصورات.

المصادر: Bermeo, N., 'On democratic backsliding', Journal of Democracy, 27/1 (2016), pp. 5–19; Ginsburg, T., Melton, J. and Elkins, Z., 'On the evasion of executive term limits', William & Mary Law Review, 52 (2011), pp. 1807–69, <https://ssrn.com/abstract=1683594>. [حول التراجع الديمقراطي] و [حول التهرب من حدود الولاية التنفيذية].

ومن النتائج الثانوية المثيرة للقلق للتراجع الديمقراطي الآثار المدمرة التي يخلفها على المعيشة اليومية للناس والتصورات الأمنية. وتوضح البيانات المدروسة العلاقات بين التراجع الديمقراطي وتدهور النظام العام (ويعرف بأنه مزيج من نزاع داخلي وأحداث كبيرة من العنف السياسي). وعموماً، قادت حالات التراجع الديمقراطي إلى تدهور نسبي في النظام العام. إن العنف في هذه الظروف يتحول إلى 'شرك لا مخرج منه': فمع زيادة تركيز السلطة، يتصاعد عدم رضا الناس، مما يشعل ردود فعل عنيفة. وبدورها، تستخدم الأطراف الساعية إلى البقاء في السلطة العنف لتبرير قراراتها وفرضها القيود على الحرية.

بالإضافة إلى ذلك، قد توجد علاقة بين التراجع الديمقراطي والتنمية. فبيانات مؤشر الحالة العالمية للديمقراطية تشير إلى أن حالات التراجع أدت إلى إحباط أداء البلدان في الحقوق الاجتماعية والمساواة (وهي مستوى تحقق الرفاه الأساسي والمساواة الاجتماعية والتكافؤ السياسي) بمقدار النصف كمعدل، مقارنة بالوضع قبل التراجع.

هل يرتبط التراجع الديمقراطي بانحسار التأييد الشعبي للديمقراطية؟ هل يشير التراجع المعاصر في عدد الزعماء المنتخبين ديمقراطياً إلى قبول شعبي بالحكم المطلق الناعم، أي، هل ينتخب المواطنون الذين قلصوا دعمهم للقيم الديمقراطية أشخاصاً رجعيين من حيث الديمقراطية؟ ولهذا السؤال أهميته، نظراً لأهمية المواقف الفردية أيضاً. ففي حين أن العوامل المتصلة بالنخبة وبالمؤسسات قد تنهض بالاستقرار الديمقراطي أو تقي من تراجعه، يلعب المواطنون دوراً رئيسياً. فالوقود الذي يشعل العمل الجماعي والمؤسسي ضد تجاوزات الدولة، وهي التراجع عن الديمقراطية في هذه الحالة، يبدأ من المواطنين.

وتشير بيانات مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية لدى المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات إلى تحسن تصورات الناس الإيجابية تجاه الديمقراطية بصفتها نظاماً للحكم (بأكثر من ٨ بالمئة كمعدل) في البلدان التي شهدت تراجعاً ديمقراطياً، في حين حدث تراجع في معدل دعم الديمقراطية في مجموعة بلدان المقارنة.

الجدول ٣-٢

بلدان المقارنة

البلد (المنطقة)	فترة التحليل (مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية)	فترة التحليل (استبيانات التصورات)
بوتسوانا (أفريقيا)	١٩٩٩–٢٠١٥	١٩٩٩–٢٠١٤
شيلي (أمريكا اللاتينية والكاريبي)	١٩٩٥–٢٠١٥	١٩٩٥–٢٠١٥
كوستاريكا (أمريكا اللاتينية والكاريبي)	١٩٩٥–٢٠١٥	١٩٩٦–٢٠١٥
غانا (أفريقيا)	١٩٩٩–٢٠١٥	١٩٩٩–٢٠١٤
الهند (آسيا والمحيط الهادئ)	١٩٩٥–٢٠١٥	١٩٩٥–٢٠١٢
رومانيا (أوروبا)	١٩٩١–٢٠١٥	١٩٩٥–٢٠١٢
جنوب أفريقيا (أفريقيا)	١٩٩٩–٢٠١٥	١٩٩٩–٢٠١٤
جمهورية كوريا (آسيا والمحيط الهادئ)	١٩٩٥–٢٠١٥	١٩٩٦–٢٠١٠
سلوفينيا (أوروبا)	١٩٩١–٢٠١٥	١٩٩٥–٢٠١١
أوروغواي (أمريكا اللاتينية والكاريبي)	١٩٩٥–٢٠١٥	١٩٩٥–٢٠١٥

ملاحظات: بالنسبة لفترة التحليل لمؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية، أعطيت سنة البداية نفسها لجميع البلدان ضمن كل منطقة. وتغطي هذه الفترات كذلك المدة كلها في بلدان العينة لكل منطقة بدءاً بحالة التراجع الأولى. وبالنسبة لفترة التحليل لاستبيانات التصورات، يجمع القياس النتائج من استبيانات المصدر عن سؤاليها 'هل الديمقراطية هي نظام الحكم الذي تفضله؟' و 'هل ترى أن إقامة نظام سياسي ديمقراطي أمر جيد؟'

المصادر: World Values Survey, 'Wave 6: 2010–2014', <http://www.worldvaluessurvey.org/WVSOnline.jsp>; Afrobarometer 2016; Latinobarometer 2016.

يبدو أن التراجع الديمقراطي يجعل المواطنين يدركون أن الديمقراطية هي نظام حكم أفضل من غيره؛ وفي الأماكن التي شهدت معاناة أقل يجدها الناس أمراً مسلما به. وفي حين لا يتسع نطاق هذا الاستبيان لتفسيرات سببية، فإن النتيجة الحاسمة بالنسبة لجهات دعم الديمقراطية هي أن التراجع الديمقراطي، في جميع الحالات تقريباً، لا يشير إلى انحسار في التأييد الشعبي للديمقراطية، بل العكس هو الصحيح.

مقاومة التراجع الديمقراطي

لعبت المحاكم دوراً حاسماً في الحد من محاولات السلطات التنفيذية توسيع صلاحياتها عبر التلاعب بالدستور. وعلى سبيل المثال، مع أن أنصار الرئيس الكولومبي آلفارو أوريبي نجحوا في تغيير الدستور في عام ٢٠٠٥ ليسمح له بالترشح لولاية ثانية على التوالي، فإن المحكمة الدستورية أوقفت مسعاه لتغيير الدستور مجدداً في عام ٢٠١٠ من أجل الترشح لولاية ثالثة.

تستطيع البرلمانات أيضاً أن الحد من محاولات التوسيع المفرط للصلاحيات التنفيذية (فيش ٢٠٠٦). ففي عام ٢٠٠١، سحب مشروع قانون في زامبيا لتمديد فترة الولاية نظراً لاحتمالات رفضه في البرلمان. وقد حدث الأمر نفسه في ملاوي في عام ٢٠٠٢، حين أخفق مشروع قانون في الحصول على تأييد كاف من البرلمان؛ وكان قد جرى أمر مماثل في نيجيريا عام ٢٠٠٦ (زامفير ٢٠١٦: ٥).

وتعد وسائل الإعلام عاملاً محفزاً هاماً أيضاً في الحد من التراجع الديمقراطي أو التصدي له. ففي بيرو إبان عهد الرئيس آلبيرتو فوجيموري، أدى تداول مقطع فيديو لمستشاره وهو يرشو أحد نواب البرلمان إلى سقوط الرئيس. وفي اليوم الذي بث فيه الشريط، دعا الرئيس إلى انتخابات، وأعلن أنه لن يترشح مجدداً (لا ريبوبليكا ٢٠١٦). وعلى نحو مماثل، تتميز وسائل التواصل الاجتماعي بالقدرة على تمكين الناشطين والمحتجين من الإعراب عن استيائهم من المشهد الديمقراطي المتآكل بصورة متزايدة.

يعتبر المرتدون المعاصرون عن الديمقراطية، قياساً بأسلافهم، أقل ميلاً لإلغاء الأحزاب السياسية، مما يترك مجالاً للاعتراض على الأفكار ومقاومة تضخيم السلطة التنفيذية. ويحظى المواطنون بفرصة أفضل لتعبئة الممانعة الشعبية حيث يتاح للنخب للتنافس فيما بينها (براونلي ٢٠٠٧).

لقد سعت المنظمات الإقليمية إلى الذود عن الديمقراطية. وهيأ بعضها أدوات كانت مصممة أساساً للتعامل مع الانقلابات التقليدية لمواجهة التهديدات التي تواجهها الديمقراطية الدستورية من داخلها (تشودري وبيساريا ٢٠١٤). ويضع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي

الشكل ٣-١

التغيرات في تصورات الناس الإيجابية تجاه الديمقراطية

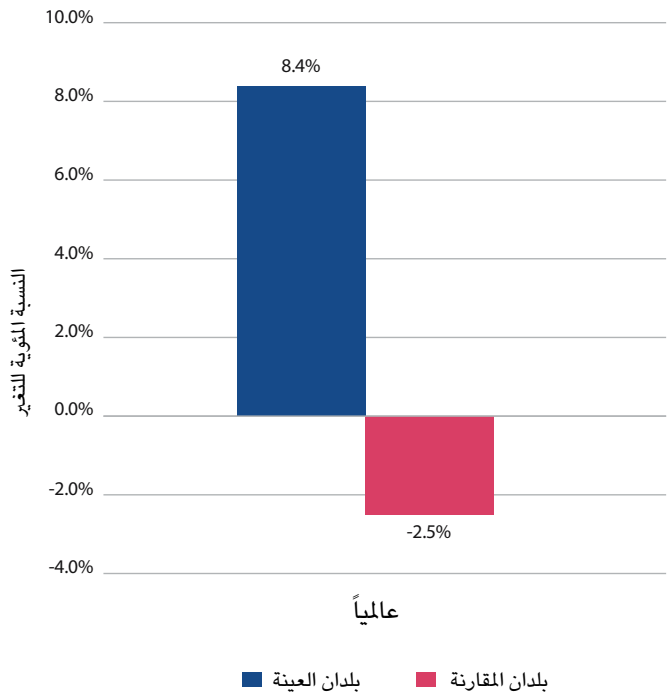

ملاحظة: يجمع هذا القياس النتائج من استبيانات المصدر عن سؤاليها 'هل الديمقراطية هي نظام الحكم الذي تفضله؟' و 'هل ترى أن إقامة نظام سياسي ديمقراطي أمر جيد؟' ومع أن هذه القياسات تحمل بعض التحيزات المتأصلة والقيود (انظر شفيرتهايم ٢٠١٧)، فقد تم التخفيف منها ليس عن طريق المقارنة بنتائج معينة في البلدان المختارة وإنما بدراسة التغير في هذه التصورات في كل بلد قبل حالات التراجع وبعدها مقابل التغير في مجموعة بلدان المقارنة. ويعرض الجدولان ٣-١ و٣-٢ بيانات تفصيلية لمجموعة بلدان العينة ومجموعة بلدان المقارنة، إلى جانب سنة البداية في التحليل لكل منهما. وفي الشكل ٣-١، يشير الشريط الأزرق إلى نسبة التغير في بلدان العينة قبل الأحداث، فيما يشير الشريط الاحمر إلى نسبة التغير المئوية في بلدان المقارنة بعد الأحداث. ويعرض الجانب السفلي من المقياس النسب السالبة (التراجع)، والجانب العلوي النسب الموجبة (المكاسب). ويشير ارتفاع الشريطين إلى نسب التغير بين سنوات الأحداث وعام ٢٠١٥.

المصادر: المسح العالمي للقيم ٢٠١٦؛ أفروباروميتر ٢٠١٦؛ لاتينوباروميتر ٢٠١٦.

ومنظمة الدول الأمريكية، إلى جانب المنظمات دون الإقليمية كالمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، آليات لفرض عقوبات على الدول الأعضاء لانتهاكها القيم المشتركة التي تعزز الديمقراطية الدستورية وسيادة القانون، التي قد تصطدم بها أعمال التراجع الديمقراطي المعاصر. وبهذه الطريقة تحظى قدرة الديمقراطية على الصمود بالمساندة، ليس لكون الصمود ميزة متأصلة في الحكم الديمقراطي، بل لأنه قيمة عالمية مشتركة مهمة.

توصيات لمواجهة التراجع ومقاومته

جهات دعم الديمقراطية

- تجنب الخلط بين التراجع الديمقراطي والانخفاض في تأييد الديمقراطية، والحفاظ على دعم المجتمع الدولي للبلدان المهددة بخطر التراجع الديمقراطي أو التي بدأ فيها.
- التطلع إلى ما بعد التحولات الديمقراطية والتركيز على توطيد الديمقراطية، وكذلك على قصص النجاح الديمقراطي عن طريق الوقاية والاستدامة والمنهجيات طويلة الأمد.

الأحزاب السياسية المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني

- التنظيم والتعبئة السريعة عند ظهور بوادر تقليص الحيز المدني.
- إيجاد طرق توعية تشرح للجمهور التغيرات الفنية في عمل نظام الحكم. والانتباه بشكل خاص إلى آليات التعيين في المحاكم والتغيرات الطارئة على التشريع الانتخابي.
- الحفاظ على التنظيم والسعي إلى التحاور مع العناصر المعتدلة في السلطة الحاكمة في فترة التراجع الديمقراطي.

صناع السياسات

- صون أوجه الحماية الدستورية للأقليات السياسية والمعارضة، إلى جانب الآليات الأكثر تقليدية في الفصل بين فروع الحكم ومؤسسات المحاسبة المستقلة.
- الاستثمار في بناء هيئة مهنية ومستقلة للإدارة الانتخابية تتحلى بالكفاءة وتكون لها ولاية قوية لإدارة انتخابات تمتاز بالشفافية وتكتسب ثقة الشعب.

المنظمات الإقليمية

- الاستفادة من النظم القائمة للعقوبات في وضع أنظمة رصد رسمية مصاحبة لها على صعيد النقل غير الدستوري للسلطة، عن طريق الرصد المنتظم للحكم الدستوري وعمليات نقل السلطة وزيادة تبادل المعلومات.
- الاستثمار في الرصد المنتظم للحكم الدستوري.
- رعاية الحوار بين المناطق في الدول الأعضاء حول الممارسات السليمة في صون الديمقراطية الدستورية.

الفصل ٤. الطبيعة المتغيرة للأحزاب السياسية والتمثيل السياسي

يرزح التمثيل السياسي التقليدي تحت ضغط متزايد؛ ففي سائر القارات يولي الناس ثقة قليلة بالأحزاب السياسية. وقد شهدت الولايات المتحدة وبلدان أوروبية كثيرة انتخابات واستفتاءات عادت بنتائج غير متوقعة تمخضت عن زلزال سياسي بين النخب التقليدية. وفي حين لا تزال الأحزاب السياسية تشكل الوسط المركزي للتمثيل الديمقراطي، لا بد للأحزاب السياسية القديمة والجديدة من تعديل طريقة عملها لتتمكن من استعادة ثقة ناخبيها.

يمكن للأحزاب السياسية والأجهزة الحزبية أن تظل مواكبة للتغيرات بتكييف وابتداع دورها ووظيفتها في المجتمع. وتحقق الأحزاب القادرة على الصمود توازناً حذراً بمنح المواطنين دوراً مركزياً في عملياتها الداخلية وجعلهم الهدف في إجراءات سياساتها. وتتعامل الأحزاب القادرة على الصمود مع الأزمات المعقدة والتحديات التي تواجه السياسات باتخاذ رؤى سياسية مترابطة، يتولى نقلها قادة حاسمون واستراتيجيون يمكن انتخابهم. وتساعد الأحزاب السياسية على زيادة ثقة الجمهور في المؤسسات الديمقراطية باتخاذها إجراءات شاملة، وتجديد قيادتها (وخصوصاً باختيار النساء والشباب) وتطبيق منهجيات جديدة في إشراك المواطنين.

تحدي النتائج: الأزمات ومراقبة السياسات

منذ ظهور الأزمة المالية العالمية في عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، جاهدت كل من الموجة الثالثة والديمقراطيات الراسخة لتوفير حلول وسياسات واضحة لتقليص مشاكل كثيرة دولية في طبيعتها ولكنها تتحدى الوضع الراهن. ومثلما أسهمت الأزمات المالية في أمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ في تنشيط العمل السياسي والأنظمة الحزبية في تسعينيات القرن العشرين، تعمل الأزمة المالية حالياً على فرض ضغط مشابه على الأحزاب الأوروبية حتى تتكيف مع الأزمة وتتغير. وفي حين أدى ارتفاع الديون في أوروبا إلى زيادة الضغط على اقتصادات منطقة اليورو، اضطرت الحكومات لمعالجة ارتفاع تدفق اللاجئين والمهاجرين، وكذلك التهديدات الأمنية. وظهر توافق دولي في الآراء حول طريقة مواجهة الأزمة المالية العالمية، وأبطلت هيئات فوق وطنية قرارات الحكومات الوطنية مثل اليونان عند الاختلاف. وقد اتخذ التكنوقراط وموظفو الخدمة المدنية كثيراً من هذه القرارات. فبمنح مسؤولين غير منتخبين بعض الصلاحيات، انتقلت سياسة اتخاذ القرار بشأن المسائل المالية إلى خارج متناول المحاسبة الديمقراطية الوطنية. ونتيجة لذلك، يتهم السياسيين حول العالم بأنهم 'بعيدون عن ضبط السياسات' (ليتيرم وفان دير ستاك ٢٠١٦) لعدم قدرتهم على التأثير في السياسات بقدر ما يرغب فيه ناخبوهم، ولعدم قدرتهم على تلبية مطالب الناخبين خارج نطاق نفوذهم.

تحدي بناء الثقة والشمول

يتوقع المواطنون أن تبذل حكوماتهم جهوداً أكبر لتحقيق نتائج أفضل، ويضعون مع ذلك ثقة أقل في قدرة ممثليهم على معالجة المسائل الملحة القائمة. وقد أتاحت الوسائل التقنية المتقدمة للجمهور قدراً أكبر من المعلومات لمراقبة أقوال السياسيين وأفعالهم بما جعلهم عرضة أكثر لفضائح الفساد، وأتاح تعزيز النزاهة والشفافية. ويتفاقم انعدام ثقة المواطنين بالأحزاب مع إقصاء النساء والشباب عن مواقع اتخاذ القرار والتسلسل الهرمي الحزبي.

انحسار الثقة بالأحزاب

تشير مجموعة واسعة من المقاييس الاجتماعية في العالم إلى أن الأحزاب السياسية تحظى بأدنى مستوى من الثقة بين مؤسسات المجتمع. ويبين الشكل ٤-١ أن مستوى الثقة بالأحزاب السياسية في جميع المناطق حتى

طريق الأحزاب السياسية نحو تحقيق الصمود

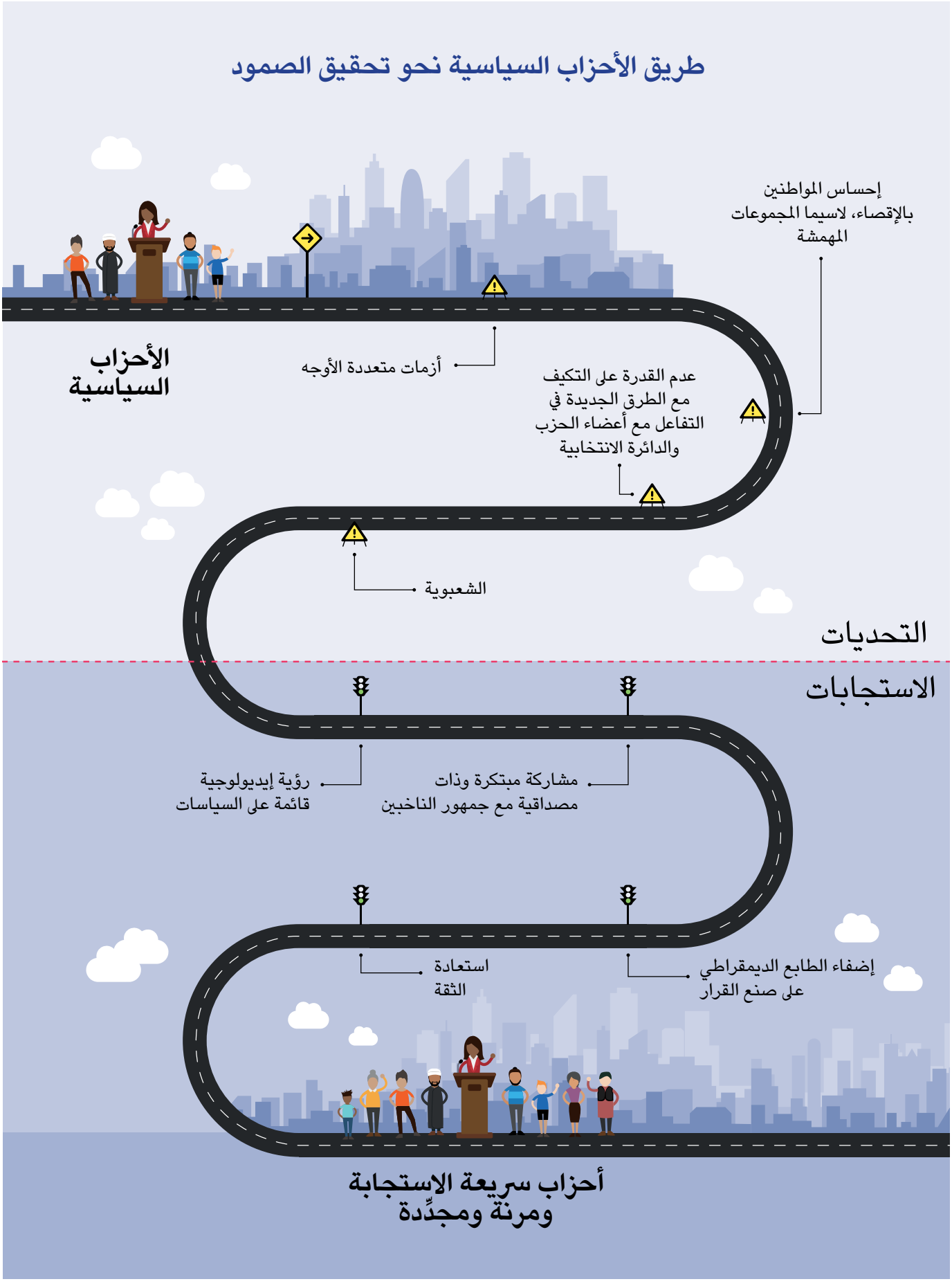

الشكل ٤-١

نسبة المواطنين الذين يولون الأحزاب السياسية ثقة 'كبيرة للغاية' أو 'قدراً لا بأس به' قياساً بالمؤسسات الأخرى

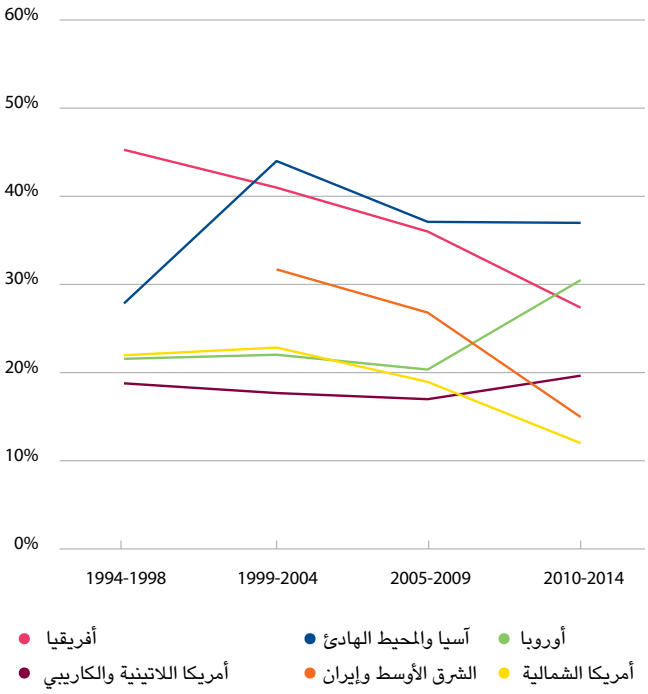

ملاحظة: تعتمد جميع الأرقام التي تظهر المعدلات الإقليمية لبيانات المسح العالمي للقيم على كل بلدان العينة التي تمثل موجة معينة. وبالتالي، تستند الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨ إلى نتائج ٥٢ بلداً، والفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤ إلى ٣٧ بلداً، والفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ إلى ٥٧ بلداً، والفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ إلى ٥٨ بلداً.

المصدر: موجات المسح العالمي للقيم ١-٦، للفترة ١٩٩٤-٢٠١٤.

عام ٢٠١٤ على الأقل، باستثناء منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أوروبا، قد شهد ركوداً أو انحساراً منذ عام ١٩٩٤. ومع أن المستوى الأساسي للثقة بالأحزاب السياسية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يسجل معدلاً أعلى من المناطق الأخرى، فقد كانت الثقة بالأحزاب هناك أدنى منها قياساً بمؤسسات أخرى. ويبدو أن استبيانات أحدث أجرتها مؤسسة 'لاتينوباروميتر' تؤكد مستوى الثقة المتدني قديم العهد في أمريكا اللاتينية، إذ أعلن ٢٠ بالمئة في عام ١٩٩٥ و١٦ بالمئة في ٢٠١٦ أن ثقتهم بالأحزاب السياسية مرتفعة أو أنهم يولونها بعض الثقة (لاتينوباروميترو ٢٠١٦).

تتآكل الثقة بالأحزاب مع ظهور الخطاب المعادي للمؤسسة، حينما يكون هناك دليل على الفساد، وإخفاق في تقديم الخدمات، أو انعدام احتواء مطالب المواطنين أو معالجتها. ويعكس مستوى الثقة كذلك طريقة التفكير الناقدة الأكثر تطوراً عند المواطنين، وتمثل بذلك حافزاً إيجابياً للإصلاح.

يفقد السياسيون ثقة المواطنين حين يقطعون وعوداً كبيرة في حملاتهم أو يدلون بتصريحات 'خالية من الحقائق' تحيكها وسائل الإعلام المنحازة في المناظرات العامة الاستقطابية. وقد وقع ذلك في أمريكا اللاتينية والكاريبي في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وفي استفتاء 'بريكزت' في عام ٢٠١٦ في المملكة المتحدة، وفي الحملات الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة عام ٢٠١٦. وقد جرى التشكيك بصحة الفرضية الديمقراطية التي تقول بقدرة المواطنين على اتخاذ خيارات مستنيرة في عصر 'سياسات تجاوز الحقائق' (دايفيز ٢٠١٦؛ هوكستشايلد وإينشتاين ٢٠١٥؛ الايكونومست ٢٠١٦). ويمكن ربط انحسار الثقة بالفساد أيضاً.

تهميش النساء والشباب

تقوم الديمقراطية السليمة القادرة على الصمود على شمول الجميع، وتتمتع فيها الأحزاب السياسية والمؤسسات التمثيلية بموقع رئيسي لحماية هذا الشمول. بيد أن الأحزاب تواجه صعوبة في تطبيقه، لاسيما في ظل الإقصاء الواسع للنساء والشباب عن المؤسسات التمثيلية. ومع أن التمثيل النسائي قد ارتفع بما يزيد عن الضعف في المجالس التشريعية في الأعوام الـ ٢٢ الماضية، من ١١ بالمئة عام ١٩٩٥ إلى ٢٢ بالمئة عام ٢٠١٥، وإلى ٢٣,٤ بالمئة عام ٢٠١٧ (الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠١٥ و٢٠١٧)، إلا أن التقدم بهذه الوتيرة يستلزم ٤٠ عاماً أخرى حتى تتساوى أعداد النساء والرجال في المجالس التشريعية.

أما الأجيال الشابة، فهي ناقصة التمثيل في العضوية الحزبية والقيادة والهيئات التشريعية. وتهميشهم في العمل السياسي الحزبي التقليدي (وتقليل الثقة بهم) يبعث على القلق بوجه خاص، لأن نجاح أو فشل النماذج التمثيلية المستقبلية مرهون بهم. وشهدت العضوية الحزبية ارتفاعاً متواضعاً، ولكنه مهم في ألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة في ٢٠١٦-٢٠١٧، وخصوصاً بين الشباب. ويظهر مسح أجراه الاتحاد البرلماني الدولي في ٢٠١٤-٢٠١٥ على ١٢٦ برلماناً مستويات غير مفاجئة من التمثيل الشبابي في المجالس التشريعية: فسن الأهلية القانونية في ٦٥ بالمئة من المجالس التشريعية أعلى من السن الأدنى للتصويت (الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠١٦). وهناك مجلس واحد تقريباً بين كل ثلاثة مجالس أحادية أو مجالس نواب و٨٠ بالمئة من مجالس الشيوخ لا تضم أعضاء دون سن ٣٠ عاماً.

التحدي الماثل في الأحزاب الجديدة والشعبوية

عندما تعتبر الأحزاب ضعيفة القدرة على مراقبة السياسات وتفتقر إلى الثقة، وتخفق النظم الحزبية في تمثيل مختلف فئات المجتمع تمثيلاً ملائماً، فإن التأييد الانتخابي سيميل نحو أحزاب جديدة وزعماء جدد. وقد

شهدت ديمقراطيات الموجة الثالثة والعريقة ظهور من يتحدى المؤسسة الحزبية إنتخابياً في سائر أنحاء أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وأمريكا الشمالية وشرق وجنوب شرق آسيا على حد سواء. وغالباً ما نجح هؤلاء في التعبير عن المظالم الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية الواقعية أو المدركة.

ليست الشعبوية حالة جديدة ولا تقتصر على الأنظمة الديمقراطية. ففي أمريكا الجنوبية، استخدم الرئيس إيفو مورالس، إلى جانب الرؤساء السابقين هوغو تشافيز وألبيرتو فوجيموري والرئيسين كيرشنر، تكتيكات شعبوية؛ بينما في الفلبين، كسب الرئيس رودريغو دوتيرتي التأييد في الانتخابات الرئيسية عام ٢٠١٦ بإلقاء اللوم عن حال البلاد على قيادة الأحزاب السياسية الرئيسية. وشكلت عناصر الشعبوية أيضاً جزءاً لا يتجزأ من العمل السياسي في أفريقيا، على الرغم من تغيرها في الشكل والتركيب على الدوام. وكانت بلدان القارة بمعظمها قد اعتمدت، في تسعينيات القرن العشرين، تعددية سياسية تميزت بظهور التعبئة الشعبوية من قبل الجهات الفاعلة السياسية الساعية إلى تأمين موقع لها في وجه منافسين أشد رسوخاً. وقد ترافقت تعبئة الهويات العرقية الإقليمية والدينية مع طرح مواقف شعبوية في العمل السياسي بشأن قضايا كإعادة التوزيع والحقوق الاجتماعية الاقتصادية والعدالة. واتسمت التغيرات في أوروبا الغربية والولايات المتحدة بثلاث مزايا: 'مناهضة المؤسسة'، و'الاستبدادية'، و'النزعة الوطنية' (إنغلهارت ونوريس ٢٠١٦: ٥).

لقد شهدت أوروبا صعوداً في الحركات والأحزاب الشعبوية منذ سبعينيات القرن العشرين. وحقق بعضها نمواً سريعاً، كالجبهة الوطنية في فرنسا، وتحالف اليسار الراديكالي 'سيريزا' (Synaspismós Rizospastikís Aristerás, Syriza) في اليونان. وارتفعت حصة الجبهة الوطنية من الأصوات من ١٠,٤ بالمئة عام ٢٠٠٧ إلى ٢١,٣ بالمئة في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية الفرنسية عام ٢٠١٧ (وزارة الداخلية غير مؤرخ). وعلى نحو مماثل، ارتفعت حصة حزب سيريزا من ٤,٦ بالمئة في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٩ إلى ١٦,٨ بالمئة في عام ٢٠١٢، و٣٥,٦ بالمئة عام ٢٠١٥ (وزارة الداخلية اليونانية ٢٠١٥). وبحلول عام ٢٠١٦، دخلت الأحزاب الشعبوية بتحالفات في ١١ بلداً أوروبياً (إنغلهارت ونوريس ٢٠١٦). وأظهرت على نحو أهم أن إعادة تشكيل العمل السياسي لم يتطلب الفوز بمقاعد برلمانية.

في أمريكا اللاتينية والكاريبي، صعدت موجة من الأحزاب الجديدة والقادة الجدد منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين استجابة للإحباط الشعبي من الفساد وسوء إدارة الاقتصاد والأزمات الاقتصادية التي تلتها، مما زاد من حدة الفقر وعدم المساواة في توزيع الثروة في بلدانها. وواجهت الحكومات في تعاملها مع تلك الأزمات صعوبة العمل بحس من المسؤولية وقابلية الاستجابة، ولكنها غالباً ما كانت تعالج مشكلة واحدة فقط على حساب البقية (إما التقشف الصريح أو الإنفاق السخي)، أو لا تعالج أي منهما. وقد مهد إخفاقها الطريق أمام صعود الأحزاب الجديدة والزعماء الجدد مما دفع إلى انهيار النظام الحزبي في بعض البلدان مثل بوليفيا والإكوادور وبيرو وفنزويلا. وحفزت إحباطات مماثلة على تجديد المشهد الحزبي السياسي في أنظمة حزبية أكثر استقراراً كما حدث في كولومبيا والمكسيك، وفي شيلي مؤخراً.

تشكل الحركات السياسية الخارجة من فورة احتجاجات المواطنين مع خطاب مناهض للمؤسسة ظاهرة صاعدة أخرى، غالباً ما تحولت طوال الأعوام العشرة الماضية إلى كيانات سياسية عندما اقتضت أهدافها السياسية التحكم بالسلطة التشريعية.

ومع أن بعض هذه التشكيلات الحديثة تعمل إلى حد كبير بأسلوب الأحزاب التقليدية نفسه (وتواجه التحديات نفسها)، فإنها تبدو أكثر ابتكاراً. فهي تعمل مثلاً على طمس الفروق بين الأعضاء وغير الأعضاء، وتخفف شروط العضوية (المالية مثلا). وتعتمد هذه الحركات السياسية الجديدة (وكثير منها يتحاشى مصطلح 'حزب') على الإشراك المباشر للمواطنين، عبر وسائل التواصل الاجتماعي والأدوات الرقمية الأخرى مثلاً، أكثر من اعتمادها على إقامة تجمعات حزبية تقليدية. وتتصف بفعاليتها في حشد المواطنين وبمكافأة أعضائها ممن يظهرون إدراكاً قوياً لمعنى التمثيل السياسي (ستروكس ٢٠١٥).

تحديات إشراك المواطنين

يعكس حجم العضوية الحزبية طريقة تفاعل المواطنين مع العمل السياسي الحزبي التقليدي. وإجمالاً، انخفضت عضوية الأحزاب انخفاضاً ثابتاً منذ عام ١٩٩٤ في آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وفي أفريقيا منذ عام ٢٠٠٥. أما في الشرق الأوسط وإيران، وكذلك في أمريكا الشمالية، فيبدو أنها آخذة في الصعود (المسح العالمي للقيم، الموجات ١-٦، ١٩٩٤-٢٠١٤).

ومع ذلك لم تفقد جميع الأحزاب أعضاء، بل أفلح بعضها في جذب أعضاء جدد. فقد ارتفعت عضوية الحزب المحافظ وحزب العمال وحزب الديمقراطيين الأحرار في المملكة المتحدة من ٠,٨ بالمئة من جمهور الناخبين عام ٢٠١٣ إلى ١,٦ بالمئة عام ٢٠١٦ (كين وأبوستولوفا ٢٠١٧). وفتح الحزبان التقليديان في فرنسا إمكانية الترشيح لجميع المناصرين، بعد أن كانت للأعضاء فقط. وفتح الحزب الاشتراكي أولاً انتخاباته الحزبية التمهيدية أمام غير الأعضاء عام ٢٠١١؛ واتخذ الحزب الجمهوري الفرنسي تلك الخطوة خلال انتخاباته التمهيدية عام ٢٠١٦. ولدى حزب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون 'الجمهورية إلى الأمام!' موالين عوضاً عن الأعضاء.

تعمل الأحزاب السياسية المجدِّدة على تحديث هياكلها الداخلية الثقافية والميدانية لتواكب الارتفاع في عجلة التفاعلات وصنع القرار في الشارع وعلى شبكة الإنترنت. وتتيح التقنيات الرقمية للمواطنين الإدلاء بآرائهم بطريقة مباشرة أكثر مما سبق، مما يخلق أجواء أفقية وليس رأسية، بطريقة متساوية لا هرمية: فالجميع يقرر ولا أحد يحكم. كما أصبحت أماكن حضور السياسيين وسلوكهم وقراراتهم مكشوفة أكثر أمام الجمهور العام، ويمكن التأثير عليهم بصورة مباشرة أكثر.

غير أن التحول الرقمي يشكل فرصاً وتهديدات لمشاركة المواطنين وتمثيلهم. فالمستبعدين من التمثيل التقليدي بسبب صغر سنهم أو إعاقتهم أو جنسهم أو انتمائهم إلى أقلية قادرون على الاستفادة من هذه الطرق الجديدة في المشاركة المفيدة وممارسة التأثير من خارج الهياكل الحزبية التقليدية. أما المواطنين الأقل اتصالاً بالإمكانات الرقمية، ككبار السن والفقراء أو الأفراد الأقل تعليماً، فقد يشعرون بالإقصاء (وضعف التمثيل) في الأحزاب التي تشارك بصورة متزايدة في صنع القرار عبر التواصل الإلكتروني. وبسبب إمكانية التلاعب بالمشاركة عبر الإنترنت، لا بد للأحزاب من تبني أشكال أخلاقية تضبط هذه المشاركة، وتحافظ على التواصل خارج الإنترنت.

صنع القرار التداولي

بحسب بوابة الأحزاب الرقمية التابعة للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، تعتمد الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الراسخة والناشئة تقنيات جديدة في الوصول إلى أعضائها وغير أعضائها للمساعدة في تولي المهام الحزبية التقليدية كمهام صياغة السياسة والتصويت وجمع التبرعات الإلكترونية (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، غير مؤرخ). وتسمح بعض البرمجيات المخصصة للتطبيقات الديمقراطية، مثل 'آغورا فوتنغ' (Agora Voting) أو 'ديموكرسي أو أس' (DemocracyOS)، لفئات واسعة من المواطنين بجدولة مقترحات ومناقشتها والتصويت عليها إلكترونياً.

وهناك مع ذلك مخاطر كبيرة ينطوي عليها استخدام الأحزاب السياسية لتكنولوجيا الاتصالات. وفي الانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة عام ٢٠١٦ والفرنسية عام ٢٠١٧، اخترقت حسابات البريد الإلكتروني لكبار السياسيين وسرب محتواها إلى الإعلام. وبما أن الأمن الإلكتروني للأحزاب السياسية والمرشحين غالباً ما يقع خارج تفويض الهيئات الانتخابية، تعد هذه العوامل الحلقة الأضعف في صون الانتخابات من الاختراق. ثانياً، تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي والإعلامي بصورة متزايدة في التضليل الإعلامي. ففي عام ٢٠١٦، تأثرت الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة واستفتاء 'بريكزت' في المملكة المتحدة بالتضليل الإعلامي الناشئ عن الأحزاب السياسية ومرشحيها، أو المدعوم منها.

وعلى الأحزاب السياسية الإفادة من التكنولوجيا لتسهيل وظيفتها القائمة، وليس لاستبدال النقاشات الموضوعية والتفاعل المباشر. وعليها أن تبدي اهتماماً مماثلاً بابتكارات تحفز إشراك المواطنين لتفادي اتساع الفجوة الرقمية.

أدوات الديمقراطية المباشرة

في الآونة الأخيرة عمد بعض القادة إلى إحالة بعض القرارات إلى المواطنين. فقد سُجل ارتفاع طفيف في الاستخدام العالمي لأدوات الديمقراطية المباشرة منذ عام ١٩٧٥ (مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠١٧: ٥-٣). وبين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ لجأت دول متنوعة، مثل كولومبيا وكوت دوفوار وهنغاريا وإيطاليا وهولندا والسودان وسويسرا والمملكة المتحدة وطاجيكستان وتركيا وفنزويلا وزامبيا، إلى طرح بعض قراراتها على الاستفتاء. وكانت أسئلة الاستفتاءات تتناول مجموعة من القضايا كالإصلاح المالي والاستقلال والعضوية في الاتحاد الأوروبي (أو أحد جوانب الدمج)، والتجارة الدولية والهجرة والضرائب والحقوق المدنية والسياسية ومعاهدات السلام والإصلاح السياسي والانتخابي.

قد تؤدي الاستفتاءات إلى خيبة أمل بين المواطنين. فغالباً ما يدرج كثير من أدوات الديمقراطية المباشرة معاً تحت المصطلح العام 'استفتاء'. أما من الناحية العملية، فليس بعضها سوى مبادرات للمواطنين، والبعض الآخر استفتاءات تبادر بها الحكومات. وبعضها اختياري والآخر إلزامي؛ وبعضها استشاري والآخر ملزم؛ ولبعضها عتبة مرتفعة، ولبعضها الآخر عتبة منخفضة. تؤثر جميع هذه العوامل على طريقة تفسير السياسيين لنتائج الاستفتاء والالتزام بها. وتستدعي الحاجة العامة تعزيز فهم الجمهور بالتفويض الدقيق للاستفتاء لتفادي أي خيبة أمل في نتائجه. وهناك استفتاءات كثيرة تخرج كذلك بنتائج غير مقصودة. ففي عام ٢٠١٦، ربط رئيسا الوزراء في المملكة المتحدة وإيطاليا مستقبلهما السياسي مباشرة بالاستفتاء حول قضايا أخرى. وأخيراً، يمكن للسياسيين المنتخبين الاستفادة من الاستفتاءات استراتيجياً لتوسيع أجنداتهم السياسية. وعلى سبيل المثال، يمكن للأحزاب طرح استفتاءات اختيارية لاستبعاد قضايا مثيرة للجدل من الحملة الانتخابية، أو لإظهار تأييد شعبي لموقف حكومي.

أي مستقبل تحمله الاستفتاءات في الديمقراطيات الراسخة؟ فكثير من الحركات السياسية الجديدة، بل حتى بعض الأحزاب القائمة، تجري الآن حملات علنية لطرح استفتاءات إلزامية في محاولة لاستعادة ثقة المواطنين. وتقدم سويسرا نموذجاً مناسباً لكيفية مساندة الديمقراطية التمثيلية والمباشرة لبعضهما بعضاً. وحتى يتفادى السياسيون خيبة أمل المواطنين من نتائج الاستفتاء، عليهم أن يكونوا أكثر وضوحاً بشأن صلاحيات صنع القرار

التي تؤول إلى المواطنين مباشرة، وتلك التي تبقى بيد السياسيين المنتخبين. وعملياً، عليهم أن يتفادوا التعامل مع الاستفتاءات الاستشارية كما لو أنها أمر واقع ملزم، أو تبني سياسة قائمة على استفتاء حقق إقبالاً دون العتبة رغبة منهم في انتهاز الفرصة السياسية. وأخيراً، لا بد أن يدرك السياسيين أن التوظيف التكتيكي للاستفتاءات قد ينزع الشرعية عن الديمقراطية التمثيلية، وقد تحف به المخاطر سياسياً.

إن ارتفاع وتيرة الاحتجاجات يثير الارتياب في مساءلة المؤسسات التمثيلية. فقد تصدرت احتجاجات عدة في السنوات الأخيرة عناوين الأخبار العالمية. وتشير عناوينها إلى أسماء الساحات التي احتشدت فيها (مثل 'التحرير' في القاهرة، و'تقسيم' في اسطنبول، و'يوروميدان' في أوكرانيا)، أو الألوان والرموز التي ساعدت في تجمعها (مثل المظلات الصفراء في احتجاجات هونغ كونغ عام ٢٠١٤، والقبعات الوردية في المسيرة النسائية في واشنطن عام ٢٠١٧). وباتت الاحتجاجات تتخذ شكلاً شعبياً ومشروعاً للتعبير عن الآراء السياسية بصورة متزايدة، وخصوصاً مع تطور الديمقراطيات.

وبينما بلغ عدد الاحتجاجات الواسعة ٥٩ احتجاجاً في العالم عام ٢٠٠٦، فقد وقع ١١٢ احتجاجاً في النصف الأول من عام ٢٠١٣ (أورتيز وآخرون ٢٠١٣). واندلعت حركات احتجاجية كبيرة في نحو ٥٦,٤ بالمئة من البلدان من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤ (وحدة الاستخبارات لمجلة إيكونوميست ٢٠١٥). وسجل مشروع قاعدة البيانات العالمية للأحداث واللغة والاتجاه العام ارتفاعاً في شدة الاحتجاجات بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥ إلى مستويات شبيهة بمستويات أواخر ثمانينيات القرن العشرين (المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٦). وبمقارنة بيانات مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية ببيانات مشاركة المواطنين في تنظيم العرائض والمقاطعات والمظاهرات والإضرابات وغيرها من أشكال الاحتجاج من موجة ٢٠١٠-٢٠١٤ في المسح العالمي للقيم، يظهر أن البلدان التي تحظى بمستويات أعلى من الحقوق الاجتماعية والمساواة لديها أيضاً مواطنة تحتج بصورة أكثر نشاطاً.

استجابات الأحزاب القادرة على الصمود

لا بد للأحزاب السياسية من إظهار تأكيدها المتجدد لإشراك المواطنين كي تبقى مواكبة للأوضاع. فالمواطنون لا يشكلون مادة الإقناع السياسي فحسب (أي الحصول على الأصوات المطلوبة للفوز بمنصب سياسي) بل يشكلون الهدف النهائي أيضاً. وتحقق الأحزاب القادرة على الصمود توازناً حذراً بين منح المواطنين دوراً مركزياً في أنشطة الحزب وقراراته الداخلية، من ناحية، وتجعل المواطنين الغاية في إجراءات سياساتها، من ناحية أخرى.

يتطلب تحقيق النتائج أكثر من مجرد قرارات تكنوقراطية. فالأحزاب التي تسعى إلى أهداف سياسية متسقة أكثر قدرة على الأرجح على مواجهة الأزمات الحكومية المعقدة. ويماثل ذلك في الأهمية تبني الأحزاب الناجحة منصات برمجية مميزة وقدرتها على التواصل بمصداقية مع الناخبين من خلال زعماء حازمين وحذقين ويمكن انتخابهم. فالقادة الناجحين قادرون على تفسير المسائل والسياسات العويصة للناخبين وتحمل مسؤولية تنفيذها. ويمكنهم أيضاً بناء تحالفات عريضة مع فئات المجتمع من خلال فهم دوائرها الانتخابية وأجنداتها والتعبير عنها، واجتذاب أعضاء ذوي عقليات مشابهة بإضفاء الطابع الديمقراطي على عمليات الحزب الداخلية في اتخاذ القرار (فاياداريس وسامبل وفان دير ستاك ٢٠١٤).

تزدهر الأحزاب الشعبوية في ظروف الفراغ السياسي عندما تترك لها الأحزاب التقليدية مجالاً لطرح روايات أحادية الجانب (شعبوية). وبانخراطها مع المواطنين، يمكن للأحزاب التقليدية أن تملأ الفراغ السياسي وتطرح بدائل مقنعة. وهناك بعض الأحزاب السياسية القائمة التي تعتمد صفات وممارسات الأحزاب الشعبوية الناجحة المنافسة لها. وتكون الأحزاب التقليدية أكثر فعالية حين تجمع بين قدرتها على صياغة السياسات العامة وتوظيف زعماء سياسيين جدد وقدرتها على تعبئة المواطنين وتوضيح مصالحهم بمصطلحات واضحة وجريئة. وللحفاظ على تأييد المواطنين لها على المدى الطويل، لا بد للأحزاب أن توازن أساليبها التقليدية بمنهجيات مبتكرة في التفاعل مع جيل جديد من المواطنين النشطاء وتمثيلهم.

وتتمتع الأحزاب السياسية بقدرة أكبر على الاحتفاظ بثقة المواطنين من خلال عرضها لأجندة نزاهتها الشاملة. فقد أخفق التركيز على تمويل الأحزاب السياسية وتمويل الحملات وحده في حماية العمل السياسي من الفساد نظراً للشبكات والأدوار الشائكة للأموال في العمل السياسي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١٦). أما النظم الشاملة المعززة بالنزاهة، التي تنسق الأطر في سائر المجالات السياسية المختلفة كالمشتريات وتضارب المصالح والتمويل الحزبي، فتعمل على زيادة القدرة على الصمود التي تحمي السياسات العامة والدولة من المصالح الاقتصادية الضيقة. ويمكن للزعماء الجديرين بالثقة إظهار سجل نظيف والالتزام الصادق بتنفيذ قواعد وممارسات النزاهة التي تسري على أحزابهم وعلى عمل الحكومة.

ويمكن للأحزاب أن تستعيد الثقة كذلك بتوسيع نطاق شمولها، خصوصاً للنساء والشباب. فللحفاظ على قدرتهم التنافسية، على قادة الأحزاب التواصل مع هاتين الفئتين وضمان إشراكهما على قدم المساواة في عمليات الحزب الديمقراطية الداخلية وصنع القرار. ولا بد للأحزاب من إقامة فروع ومؤتمرات تحضيرية للنساء والشباب، وتشجيع استخدام أدوات المشاركة الرقمية، وتحسين توازن النوع الاجتماعي في القيادة واستخدام قوائم مختصرة نسائية بالكامل.

خيارات وتوصيات بشأن سياسات التعامل مع الطبيعة المتغيرة للمشاركة السياسية

الأحزاب السياسية

- عرض رؤية سياسية قوية وواضحة.
- إيجاد أشكال بديلة لإشراك المواطنين عبر نماذج بديلة من العضوية.
- التجاوب مع جمهور الناخبين بين الانتخابات بإعادة التفكير في استراتيجيات التواصل الحزبية، وتحديث هياكل الأحزاب الداخلية الثقافية والميدانية لتواكب الارتفاع في عجلة التفاعلات وصنع القرار في الشارع وعلى شبكة الإنترنت.
- تشجيع أجواء التعددية والمشاركة ضمن الحزب بإقامة العلاقات مع مجموعة عريضة من المؤسسات الاجتماعية المتوافقة فكرياً والحركات الاجتماعية ومجموعات المصالح.
- معالجة انعدام ثقة الجمهور من خلال التعهد بالشفافية التامة في شؤون الحزب المالية، وضبط تضارب المصالح بدقة، وتنفيذ سياسات مكافحة للفساد وآليات ديمقراطية حزبية داخلية.
- التأكد من أن الزعماء والممثلين المنتخبين ديمقراطياً يعكسون التوزيع الديموغرافي للمجتمع من خلال تدريب وتوظيف مزيد من النساء والشباب على تولي أدوار رئيسية تفضي إلى مناصب قيادية.
- مراعاة الانتفاع بحذر من أدوات الديمقراطية المباشرة كالاستفتاءات، وتعزيز فهم الجمهور للغرض الدقيق من الاستفتاء.
- توسيع مشاركة المواطنين على جميع المستويات باستخدام أدوات رقمية كالمواقع والتطبيقات التفاعلية. ويشمل ذلك الوصول إلى أعضاء الحزب وغير الأعضاء للمساعدة في تولي المهام الحزبية التقليدية كصياغة السياسات والتصويت وجذب المانحين.
- زيادة الشفافية حول الممثلين المنتخبين، بما فيه الاطلاع على البيانات المالية الخاصة بالحملات السياسية وكذلك المصالح المالية لممثلي الأحزاب.
- التأكد من تمثيل وإشراك شرائح أوسع من المجتمع مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب. أخذ دراسة تعزيز الثقافة المدنية بالاعتبار وتخفيض السن القانونية للتصويت.

المجتمع المدني

- العمل مع الأحزاب السياسية على ترجمة آراء الجمهور إلى سياسات، والعمل مع فروع الحكم التشريعية والتنفيذية من خلال الأحزاب السياسية.
- الدعوة إلى مزيد من الشفافية والنقاش الديمقراطي البناء.

الفصل ٥. المال والنفوذ والفساد والهيمنة: هل يمكن صون الديمقراطية؟

تؤثر فضائح الفساد على التصورات المعنية بالعمل السياسي الديمقراطي. وتعرض ثقة المواطنين بالأحزاب السياسية والسياسيين والمؤسسات للخطر، وتثير الاحتجاج أو السخط العميق. وغالباً ما يربط الناس العمل السياسي بالفساد والإثراء الشخصي (إيدلمان إنسايتس ٢٠١٣). وحتى عند صب الأموال في السياسة بطريقة قانونية، فإن النفوذ غير التناسبي للمانحين الكبار على صنع القرار العام يفاقم التصورات المتدهورة بالفعل عن العمل السياسي. ويعد ذلك المال مورداً مهماً في التواصل مع الدوائر الانتخابية وتنظيم حملات انتخابية ناجحة وإقامة تنظيمات سياسية أقوى وفي دعم البحوث في السياسات أو في تدريب أعضاء الحزب، إلا أن ذلك المال غالباً ما ينسى أو تقلل أهميته إذ تطغى الفضائح السياسية على أذهان الجمهور.

يشكل وجود الأموال الطائلة في العمل السياسي مخاطر على جميع السياسيين. فتلك الأموال من أشد الأخطار التي تهدد صمود المؤسسات التمثيلية وخصوصاً الأحزاب السياسية. وتظهر ثلاثة تحديات مترابطة: عدم التكافؤ في الحصول على التمويل بما يقوض تكافؤ الفرص في التنافس السياسي، والتمويل السياسي الذي كثيراً ما يشكل قناة للفساد والهيمنة على السياسات، والمال السياسي الذي يؤثر على ثقة الجمهور (ومشروعية) العمل السياسي والسياسيين.

تقويض تكافؤ الفرص

تعمل الأموال على تمكين المشاركة السياسية، إذ تساعد المرشحين في الوصول إلى الناخبين ونشر الأفكار وتنظيم المؤيدين. ولهذا أهميته لدى الأحزاب الجديدة على وجه الخصوص، أو لأولئك المتنافسين ضد شاغلي المناصب. ومع ذلك قد تعوق الأموال العمل إذ تحول دون المشاركة العادلة لمحدودي التمويل. وعندما تكون تكاليف المنافسة السياسية مرتفعة، فإن السبل المتاحة للأموال المطلوبة تحدد بشدة من يستطيع أن يشارك في المنافسة. وعلى سبيل المثال، بلغ متوسط الإنفاق الوطني لمرشحي البرلمان في انتخابات الهند عام ٢٠١٤ ما يزيد عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ ٥٠ ضعفاً. ويشكل ذلك مشكلة معقدة للنساء والشباب وجماعات الأقليات الذين غالباً ما ينتمون إلى شبكات أقل لجمع المال. وقد أثبتت دراسات من كولومبيا وكينيا وتونس صحة ذلك الاتجاه: فعندما كان المرشحون يمولون حملاتهم بأنفسهم كان وصول النساء إلى شبكات التمويل أقل، وتلقين دعماً مالياً أقل من أحزابهن وامتلكن أصولاً اقتصادية أقل لاستثمارها في إدارة الحملات.

وتستطيع الجهات الفاعلة غير المشروعة أن تشتري الأصوات وتستخدم المال للحفاظ على أنظمة المحسوبية والمحاباة أيضاً (بريسكو وغوف ٢٠١٦أ: ٤٢؛ البنك الدولي ٢٠١٧: ٧٨). وتعمل أنظمة المحسوبية على مكافأة المؤيدين بوظائف أو منافع حكومية بسبب ارتباطاتهم أو صلاتهم، بغض النظر عن مؤهلاتهم. وفي أنظمة المحاباة، يشجع الناخبون على استبدال دعمهم السياسي بخدمات (فالغويرا وجونز وأوهمان ٢٠١٤). ويؤدي ذلك إلى تقويض الخدمة المدنية القائمة على الجدارة، وتجعل مسؤولي الحكومة رهينة لمصالح تلك الشبكات. وبذلك، فإن الأموال تلغي قدرة الأغلبية عبر منح فرص أكبر لجهات فاعلة قليلة جيدة التمويل.

تناقش الديمقراطيات المتينة والهشة إن كان عليها تنظيم الأموال في العمل السياسي، وكيف. وتحتج بعض البلدان في تبريرها للحد من اللوائح التنظيمية بأنها تقوض الحقوق الأساسية كحرية التعبير وحق المشاركة السياسية. وهذه المنهجية تفضي في النهاية إلى تخفيف اللوائح التنظيمية بشأن التمويل السياسي (ويل ٢٠١٤). وتدعو أطراف أخرى إلى زيادة اللوائح وقيود التمويل، مثل وضع سقف للإنفاق الحزبي السياسي، وتنفيذ تدابير الشفافية، وتوفير التمويل العام للمرشحين والأحزاب.

ومن أكثر اللوائح التنظيمية شيوعاً في التمويل السياسي تقديم التمويل الحكومي (نوريس وفان إس وفينيس ٢٠١٥)؛ إذ تقدم الدولة في ١٢٠ بلداً تمويلاً مباشراً إلى الأحزاب السياسية إما لإقامة الحملات الانتخابية أو على أساس منتظم (سكاننغ ٢٠١٧). وفي جميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باستثناء سويسرا، تتلقى الأحزاب السياسية تمويلاً حكومياً مباشراً (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١٦). وهناك كذلك، كما في ألمانيا، منظومات تقدم أموال الدولة فيها بما يتناسب مع قدرة الأحزاب على اجتذاب تبرعات صغيرة خاصة (كاساس-زامورا وزوفاتو ٢٠١٦: ٣١-٣٢).

يمكن للتمويل العام أن يساعد في تكافؤ الفرص في المنافسة، بتقليل الاعتماد على التمويل الخاص مثلاً وإتاحة الأموال للأحزاب المعارضة. ويمكن أن تخصص موارد الدولة لتعزيز توازن أكبر بالنوع الاجتماعي في المشاركة السياسية أو لدعم تعبئة الشباب. ومع ذلك، غالباً ما تمنح الأموال على أساس النتائج الانتخابية السابقة التي تحابي الأحزاب العريقة مقابل المستجدة أو الصغيرة. فإذا وجد في الأحزاب هدر لأموال دافعي الضرائب، فقد يفقد الجمهور مزيداً من ثقته فيها. وإذا منحت أموال عامة، وكانت الأموال الخاصة غير محدودة، فقد يرتفع إجمالي المبلغ المنفق، ويحتفظ المانحون الأثرياء بنفوذهم على السياسيين (كاسال بيرتوا وآخرون ٢٠١٤: ٣٥٥-٣٧٥). ولا بد لمستويات التمويل العامة أن تكون مرتفعة بما فيه الكفاية لتصبح ذات جدوى. ولذلك يجب تحقيق توازن بين التمويل العام والخاص في الجهود المبذولة للحد من الآثار العكسية على الأموال في العمل السياسي (مجلس أوروبا ٢٠٠١).

علاوة على ذلك، من المهم الحد من التوقعات بشأن ما يمكن للتمويل العام تحقيقه. فمع أن ذلك يشكل طريقة مهمة لتشجيع المشاركة السياسية للنساء والفئات المهمشة إلا أن أثره قد يكون محدوداً على مجمل جهود كبح الفساد.

الفساد والهيمنة على السياسة

هناك طرق شتى لاستغلال السلطة والموارد المالية في العمل السياسي، مما يؤثر على الديمقراطيات المتينة والهشة معاً (ستيغليتز ٢٠١٣). فالفساد والهيمنة على السلطة مخاطر سائدة عندما تتحدد السياسة وفقاً للمصالح الخاصة وليس العامة (واربن ٢٠٠٣).

وعموماً، تظهر الحكومات الأكثر ديمقراطية أداء أفضل في لجم الفساد. وفي حين أن طرح الانتخابات وحده قد يغذي الفساد، فإن الفساد يتراجع متى ما تحسنت نوعية الانتخابات وتأصلت ضوابط أخرى في المجتمع والدولة، كحرية التعبير وتكوين الجمعيات، والرقابة القضائية (مكمان وآخرون ٢٠١٧؛ روثشتاين وهولمبرغ ٢٠١٤؛ ص ٣٣). ويبدو أن العلاقة بين الحكومة التمثيلية وغياب الفساد تؤكد هذا الارتباط الإيجابي (انظر الشكل ٥-١).

يمكن للتبرعات الكبيرة أن تساهم في الهيمنة على السياسة العامة. فقد يلجأ السياسيون الأقل ثراء إلى طلب التمويل من جهات مانحة خارجية، ومن جهات غير مشروعة أحياناً، بما فيها شبكات الجريمة المنظمة (بريسكو وبيردومو وأوريبه بيرشر ٢٠١٤؛ بريسكو وغوف ٢٠١٦ب). وقد تجعلهم هذه الجهات رهينة لمصالح المانحين وأجنداتهم. فمن غير المرجح أن يحظى السياسي بفرصة كمرشح قوي إذا لم يجد تمويلاً إضافياً. ويغذي هذا الانكشاف حساً عاماً بأن الديمقراطية قد ضعفت لأن الأفراد ذوي الدخل المرتفع قادرون على فرض نفوذ أكبر على اختيار السياسيين والسياسات من خلال التبرعات والضغط، مما يضر في نهاية المطاف بتحقيق الدولة الكفؤة ومحاسبة الأغلبية (ريتانو وهنتر ٢٠١٦). وتفضي الهيمنة على السياسة كذلك إلى العنف حيث يسعى من يتولون مقاليد السلطة إلى الاحتفاظ بها بالضغط على خصومهم بقوة (بيردومو وأوريبه بيرشر ٢٠١٦).

الشكل ٥-١

ترابط الحكومة التمثيلية بغياب الفساد، ٢٠١٥

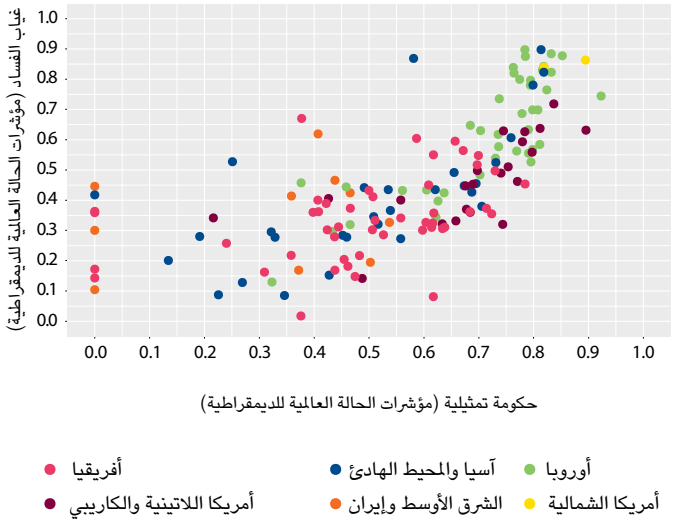

ملاحظة: يظهر هذا الشكل العلاقة بين الحكومة التمثيلية وغياب الفساد. وضع مقياس من صفر إلى ١ لكل من سمة الحكومة التمثيلية والسمة الفرعية لغياب الفساد؛ تشير النتائج الأعلى إلى مستوى مرتفع من الحكومة التمثيلية ومستوى مرتفع من غياب الفساد، على التوالي. نتائج معامل ارتباط بيرسون: العدد (ن) = ١٥٣، النسبة (ر) = ٠,٦٧١، حيث القيمة الاحتمالية (p-value) تكون < ٠,٠٠٥.

المصدر: مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠١٧ (مؤشر غياب الفساد ومؤشّر الحكومة التمثيلية).

لقد يسرت العولمة حركة المعاملات المصرفية الدولية ووطدت عمل الشركات الدولية، مما شوش على تأثير هياكل ومصالح المِلكية على العمل السياسي على الأصعدة الوطنية والمحلية. وغالباً ما تتجذر الشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسيات في المجتمعات المحلية، موفرة الوظائف، وفي بعض الحالات، تطرح برامج اجتماعية لفترات زمنية طويلة. وينتج عن ذلك شبكة معقدة من العلاقات والمصالح، ويطمس الخطوط بين السيطرة الأجنبية والوطنية.

يشكل تقييد أو حظر التبرعات الأجنبية للأحزاب السياسية والمرشحين لوائح تنظيمية مألوفة في كبح نفوذ المصالح الأجنبية في السياسة؛ وغالباً ما تلجأ البلدان إلى مثل تلك الإجراءات لحماية سيادتها. وفعلاً، تحظر ٦٣,٣ بالمئة من البلدان تبرعات الجهات الأجنبية للأحزاب السياسية، وتمنع ٤٨,٩ بالمئة من البلدان التبرعات الأجنبية للمرشحين (سكاننغ ٢٠١٧).

ومع أن حظر أو تقييد التبرعات شائع في لوائح التمويل السياسي، هناك خطط كثيرة للالتفاف على هذه القيود (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١٦). وقد أظهرت 'وثائق بنما'، على سبيل المثال، أن الأموال من مجموعة عريضة من المصادر تؤثر على العمل السياسي في أنحاء كثيرة من العالم (الغارديان ٢٠١٦).

ويظهر ترابط التبرعات السياسية والفساد والهيمنة على السلطة على نحو خاص في الصناعات الاستخراجية (وخصوصاً استخراج النفط والغاز واستغلال الغابات)، وفي الأنشطة الحكومية كالمشتريات العامة وتقديم الخدمات (كالمياه والتعليم) (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١٦). أما البلدان التي يعتمد ناتجها المحلي الإجمالي على ريع الموارد الطبيعية، فتسجل مستويات مرتفعة من الفساد (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٧ب؛ البنك الدولي ٢٠١٦). فكثيراً ما تضغط الشركات متعددة الجنسيات على سلطات البلدان الغنية بالموارد الطبيعية لتبني أنظمة متساهلة بخصوص الصناعات الاستخراجية (مور وفيلاسكيز ٢٠١٢).

ويلعب الصحفيون الاستقصائيون دوراً حاسماً في كشف الفضائح، وهو عامل مهم في لجم الفساد والهيمنة على السياسة. ووفقاً لبيانات مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية، فإن الوضع العالمي لحرية التعبير ونزاهة الإعلام يبعث على القلق. وعلى الرغم من تحقيق مكاسب حول العالم على صعيد نزاهة الإعلام بين منتصف سبعينيات ومنتصف تسعينيات القرن العشرين، فقد انحسر هذا التوجه حتى عام ٢٠١٢. ومنذ ذلك الحين زاد الوضع سوءاً، وخصوصاً في مجال حرية التعبير في أوروبا والشرق الأوسط وإيران وأمريكا الشمالية.

انعدام الثقة بالعمل السياسي والسياسيين

يؤثر الفساد والهيمنة على السياسة عموماً على مستوى ثقة الناس بالسياسيين، وهذا يؤثر سلباً على المشاركة السياسية عموماً (أرخيده أولسون ٢٠١٤). وتشير بيانات مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات إلى ارتباط هذين العنصرين على وجه الخصوص في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وبدرجة أقل في أفريقيا. ويظهر هذا التوجه أيضاً في أوروبا، وإنما غالباً في البلدان التي تشهد مستويات منخفضة من الفساد. أما في آسيا والمحيط الهادئ، فلا يبدو أن فقدان الثقة بالسياسيين سببه تصورات عن الفساد.

يظهر فقدان ثقة حاد بالسياسيين بين فئة الشباب خصوصا. ففي نحو ٦٠ بالمئة من البلدان التي شملتها الاستطلاعات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، أبدى الشباب ثقة أقل بالأحزاب السياسية من ثقة الأشخاص الأكبر سناً (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١٥ب). وتعد هذه المشاعر ضارة بالديمقراطية على وجه الخصوص، لأنها تشكل مواقف اجتماعية طويلة الأمد تجاه تلك المؤسسات.

قصور الأطر القانونية الضيقة للتمويل السياسي

تسعى لوائح كثيرة تنظم التمويل السياسي إلى الحد من تأثير المال على السياسة. ويعد التمويل الحكومي من الوسائل الأكثر شيوعاً، ويهدف في كثير من الأحوال إلى تقليل الاعتماد على التمويل الخاص، وإتاحة الأموال لأحزاب المعارضة، وتعزيز توازن أكبر للنوع الاجتماعي في المشاركة السياسية، أو دعم تعبئة الشباب. كما أن تقييد أو حظر التبرعات للأحزاب السياسية والمرشحين شائع أيضاً، ولاسيما تقييد التبرعات الأجنبية.

ومما يؤسف له أن لتلك القيود وغيرها من لوائح التمويل السياسي مواطن ضعف متأصلة. فكثيراً ما تسود توقعات بأن لوائح التمويل السياسي قد تمارس تأثيراً واسعاً وأكثر وضوحاً على كبح الفساد والهيمنة على السياسة. أما التدابير الأخرى كالكشف عن تبرعات الحملات الانتخابية والتمويل الحكومي فقد حققت أثراً إيجابياً ثانوياً فحسب على تقييد الفساد.

والكثير من لوائح تنظيم التمويل السياسي تحوي ثغرات. في بعض الحالات، تجمع وكالات الرقابة بيانات الكشف عن الأصول من مسؤولي السلطة التنفيذية، ولكنها تخفق في مراقبتها أو مراجعة دقتها بعد ذلك. وفي حالات أخرى، تقتصر متطلبات وضع التقارير على فترة الحملات الانتخابية، وتستثني الأموال التي أنفقت قبل ذلك الوقت. وتتمثل مشكلة أخرى في أن لوائح التمويل السياسي غالباً ما تركز على العمل السياسي على المستوى الوطني، مع أن معظم الفساد يقع محلياً. وفي حالات كثيرة، يمكن الالتفاف على اللوائح، كحظر التبرعات وتقييدها، من خلال تمويهها كرسوم عضوية أو قروض، أو بتحويلها عبر أطراف ثالثة، كما يجري في الولايات المتحدة عن طريق لجان العمل السياسي.

المال السياسي: أنظمة عمادها النزاهة

المانحون

- أنظمة مكافحة غسل الأموال
- آليات استرداد الأصول
- سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات
- لوائح تنظيم جماعات الضغط

الجهات الرقابية

- أدوات الشفافية
- سيادة القانون والوصول إلى العدالة
- المجتمع المدني ووسائل الإعلام وآليات الإبلاغ عن المخالفات
- أنظمة الرصد والرقابة الانتخابية

الأحزاب السياسية والمرشحون

- لوائح التمويل السياسي
- لوائح الديمقراطية الحزبية الداخلية والمساءلة المالية
- الحوارات بين الأحزاب واتفاقيات مدونة السلوك

الموظفون العامون

- آليات تعيين موظفي الخدمة المدنية
- تعارض المصالح ولوائح التجريد من الأهلية
- أدوات محاربة الرشاوى
- عمليات المشتريات العامة
- لوائح الحصانة والتعويض
- أنظمة الإفصاح عن الأصول

وقد تعاني لوائح التمويل السياسي من مواطن ضعف تبعاً لنوع آلية المحاسبة التي تتخذها. وتعد العقوبات الأداة الرئيسية لمحاسبة الجهات الفاعلة السياسية؛ بينما لا يوجد اهتمام كبير بالمكافأة أو بآليات التعلم. وتشكل الغرامات وحجز الأموال ومصادرة الممتلكات والسجن العقوبات الأكثر شيوعاً، فيما تشمل العقوبات الأقل شيوعاً فقدان التمويل العام وإيقاف تسجيل الحزب السياسي وقيوداً على المشاركة الانتخابية في المستقبل. وتوجه معظم العقوبات نحو الأفراد، وتلقي بقليل من مسؤولية تطبيقها على الأحزاب، وتبدو الغرامات منخفضة مقارنة بالمكاسب من الفساد.

معالجة شاملة هدفها الإنصاف وعمادها النزاهة

لا يمكن للوائح التمويل السياسي وحدها أن تحد من نفوذ المصالح الخاصة في السلطة السياسية. ويجب أن تغطي الجهود المعتادة مجمل الدورة السياسية، وخصوصاً من خلال آليات عمادها النزاهة في التنافس السياسي. وتشمل هذه الآليات أدوات مبتكرة لمكافحة الفساد وتشجيع الشفافية وحماية الرقابة على الدولة والسياسة وتعزيزها. ولا بد لها أن تركز على المجالات الأكثر عرضة للفساد كتضارب المصالح وأنشطة حشد التأييد والقواعد المصرفية والسرية الضريبية ومعايير الحصانة البرلمانية وحماية المبلغين عن المخالفات وحرية الصحافة. كما يتعين أن تنطوي هذه الآليات على مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة كالمسؤولين العموميين والأحزاب السياسية والمرشحين والجهات الرقابية والمانحين من القطاع الخاص.

وهناك أربعة مجالات رئيسية للعمل على تقليص الدور السلبي للمال السياسي كجزء من المكافحة العامة للفساد والهيمنة على السياسة. وهذه تشمل أنظمة قائمة على النزاهة يمكن للبلدان اعتمادها عبر التشريع واللوائح أو مدونات السلوك.

خيارات وتوصيات لسياسات مواجهة تحديات المال السياسي

جميع الجهات الفاعلة

- اعتماد أنظمة تحث على النزاهة في العمل السياسي وصنع السياسات وتوفير الدولة للخدمات، بالتنسيق بين المؤسسات التشريعية والمؤسسات العامة والخاصة لمكافحة الفساد، وتشجيع التثقيف المدني والتوعية بنزاهة العمل السياسي، وحماية ودعم الرقابة على الدولة والعملية السياسية، ومنع الهيمنة على السياسة العامة.

- محاربة الآليات الدولية التي تسهل الفساد السياسي والتدفق الخارجي لأموال غير مشروعة إلى العمل السياسي وضمنه.
- تشجيع ودعم آليات رقابة مستقلة لتنفيذ لوائح مكافحة الفساد والتمويل السياسي، مثل حق الاطلاع على المعلومات.
- تمكين وكالات الرقابة من ممارسة دورها باستقلالية، باستخدام موارد ملائمة ووسائل قانونية وصلاحيات ضبط، وضمان وجود تدابير حماية المبلغين عن المخالفات.
- استكشاف تقنيات جديدة وطرق ربط واتصال لمراقبة شفافية السياسيين وجهات الأعمال الفاعلة، كمنصات حشد موارد الجمهور التي تيسر تبرعات الأفراد وأدوات التواصل الاجتماعي في إعداد التقارير والإشراف.

الحكومات

- تنفيذ سياسات ومعايير تكشف غسل الأموال وتمنعه، وخصوصاً المرتبط بشخصيات سياسية بارزة، ومصادرة الأصول.
- تمكين الجهات الرقابية، المسؤولة عن مراقبة التعهدات العامة وتضارب المصالح وأجهزة نزع الأهلية والمعايير العامة لمكافحة الفساد والتمويل السياسي، من التعاون وتبادل المعلومات مع المؤسسات المالية وغيرها من السلطات.
- تعديل التشريع لمنع الهيمنة على السياسة والفساد وتفادي الأنظمة الخاصة والاستثناءات من القاعدة.
- تبني عقوبات ومكافآت وآليات إرشادية ووقائية لتعزيز المحاسبة الحزبية.
- تعزيز وتشجيع اللوائح التي تهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء كربط الأحكام المتعلقة بالتمويل العام والمزايا المالية الأخرى بالمساواة بين المرشحين من الجنسين.
- تيسير عمل الصحفيين وتشجيعهم وحمايتهم في محاربتهم للفساد.

الأحزاب السياسية

- اعتماد مدونات سلوكية تشجع على فرض رقابة ومحاسبة أفضل على ممثلي الأحزاب، وتركز على اتخاذهم للقرارات وعلى إجراءات الديمقراطية الحزبية الداخلية.
- يجب أن تشمل المدونات السلوكية آليات لمكافحة الفساد كالإعلان عن الأصول من قبل ممثلي الأحزاب وعن معايير تضارب المصالح.
- تنفيذ آليات شفافية تتجاوز متطلبات قانون التمويل السياسي من خلال نشر البيانات المالية التفصيلية، وجعل أصول ممثلي الأحزاب علنية، وتنفيذ أنشطة محاسبة تتفاعل مع مجموعات الناخبين ومؤسسات المجتمع المدني.

المجتمع المدني ووسائل الإعلام

- رصد الدور السلبي للأموال في العمل السياسي من خلال التصدي لكافة الطرق الممكنة لتمويه الأموال، والتركيز على رصد التعاقدات الحكومية وتعيين المسؤولين العامين وتضارب المصالح واستقلالية الجهات الرقابية وأوجه عدم المساواة في النوع الاجتماعي لدى الحصول على التمويل السياسي.
- المطالبة بوضع منهجيات شاملة ومنسقة لمكافحة الفساد والهيمنة على الدولة تعزز النزاهة في العمل السياسي. يتعين على أصحاب المؤسسات الإعلامية والجمعيات المهنية والاتحادات النقابية الضغط على الحكومات والبرلمانات لاعتماد وتطبيق المعايير الدولية والإقليمية بشأن الحق في الاطلاع على المعلومات، وحرية التعبير وتكوين الآراء، التزاماً بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لاسيما الهدف ١٦ الذي يشمل أهدافاً خاصة بالحد من الفساد وضمان اطلاع الجمهور على المعلومات.
- العمل مع وسائل إعلام أخرى على المواضيع الحساسة، وتبادل المعلومات ونشر القصص في وقت متزامن، ونزع فتيل الخطر الذي يتهدد أي من الصحفيين الأفراد مع تمكين المراسلين من تغطية المواضيع الخطرة. وعلى هذه القنوات أن تقدم إلى موظفيها والمتعاملين المستقلين معها تدريباً أمنياً وقائياً وأن تحيطهم علماً بما يستجد بعد إنجاز المهام.

المنظمات الإقليمية

- دراسة اعتماد أنظمة لمراجعة الأقران تشمل رصد لوائح التمويل السياسي وتنفيذها.
- الاقتداء بالممارسات السليمة كمجموعة الدول المناهضة للفساد سعياً لتحسين العمليات التنظيمية، والتوعية والحث على تنفيذ اللوائح الموضوعة.

الفصل ٦. ردم الهوة: هل تستطيع الديمقراطية مكافحة عدم المساواة؟

جرى، منذ عام ١٩٩٠، انتشال ١,١ مليار نسمة تقريباً من الفقر المدقع (البنك الدولي ٢٠١٦). وعالمياً، قطعت أشواط كبيرة في مجالات تشمل وفيات الأمهات أثناء الولادة، والوفيات من الأمراض القابلة للشفاء كشلل الأطفال والملاريا، وبقاء الأطفال على قيد الحياة، والالتحاق بالمدارس الابتدائية (غيتس وغيتس ٢٠١٦). ويعكس المكون الفرعي للرعاية الاجتماعية الأساسية تقدماً مشابهاً في مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (الذي يأخذ في الحسبان معدل وفيات الرضع، متوسط العمر المتوقع، التغذية بالكيلو من السعرات الحرارية، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، معدل سنوات الدراسة، إلى جانب تقييمات الخبراء لجودة الخدمات المتاحة من التعليم الأساسي والرعاية الصحية). وكما يبين الشكل ٦-١، تحققت زيادة ثابتة في الرعاية الاجتماعية الأساسية في جميع مناطق العالم منذ عام ١٩٧٥.

على الرغم مما سبق، أصبح تركز الثروة كبيراً جداً. فبين عامي ١٩٨٨ و٢٠٠٨، لم تحقق الشريحة الدنيا من توزيع الدخل العالمي البالغة ٥ بالمئة أي تقدم على الإطلاق، بينما أبلت الشريحة العليا البالغة ٥ بالمئة (وفي الحقيقة أعلى ١ بالمئة) بلاءً مدهشاً (باز آراوكو وآخرون ٢٠١٤). وهناك جيوب متنامية من الأشخاص الفقراء والمهمشين، 'المتروكين' بصفة مستمرة (أوكسفام ٢٠١٧؛ الأمم المتحدة ٢٠١٥) جرى إقصاؤهم أو التغاضي عنهم في التقدم المستمر، حتى في بلدان مثل الصين والهند، اللتين تمتعتا بفترات ثابتة من النمو الاقتصادي. وقد بات تزايد عدم المساواة يمثل تحدي القرن؛ وله آثار عميقة على صحة الديمقراطيات وصمودها. فعدم المساواة والإقصاء يقوضان بشدة فرص مشاركة الشباب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وممارسة (أو حتى تأمين) المواطنة الكاملة. كما تحد عدم المساواة بشدة من الحراك الاجتماعي، وهو إمكانية أن يتمكن الشباب بمرور الوقت من الانتقال إلى وضع اقتصادي أفضل. ويمكن أن تدوم أوجه الحرمان هذه عبر الأجيال.

تعريف عدم المساواة

إن عدم المساواة ظاهرة فردية وجماعية في آن واحد: فهي موجودة بين الأفراد والأسر، وكذلك بين الفئات الاجتماعية. وبالتالي، هي اقتصادية بطبيعتها مثلما هي سياسية واجتماعية وثقافية، وتتشكل من خلال القوة المحركة للتفاعل والتنازع بين الدولة والمجتمع حول توزيع السلطة والموارد. وتتجذر أنماط عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي في الترتيبات التي تقوم عليها المؤسسات و'قواعد اللعبة' التي تعزز نظاماً اجتماعياً وسياسياً ما.

الشكل ٦-١:

الرعاية الأساسية: اتجاهات إقليمية، ١٩٧٥-٢٠١٥

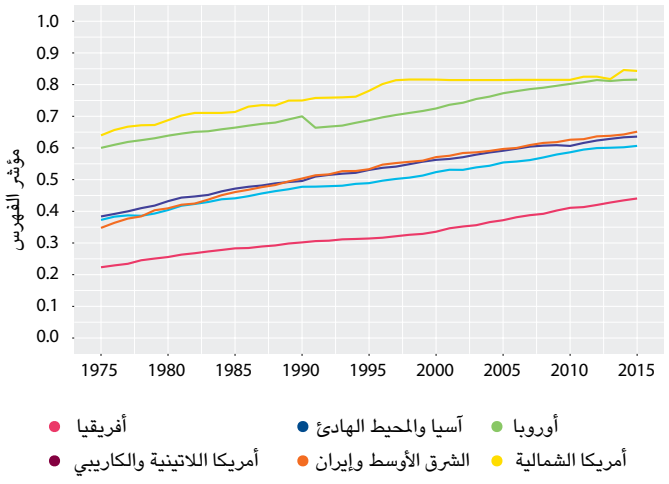

ملاحظة: يظهر هذا الشكل تطور نتائج السمات الفرعية لخدمات الرعاية الاجتماعية الأساسية (المحور-ص) في مختلف مناطق العالم بمرور الزمن (المحور- س). وتتراوح النتائج في المحور ص بين (صفر) و(١)؛ والقيمة الأعلى تعني مستوى أعلى من خدمات الرعاية الاجتماعية الأساسية.

المصدر: مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠١٧ (مؤشر الرعاية الاجتماعية الأساسية).

أما العلاقة بين عدم المساواة والديمقراطية فهي محل جدل. فالأدلة الواردة في الأدبيات المتاحة تشير إلى عدم وجود تأثير واضح لعدم المساواة على تغيير الأنظمة: فالنظام الاستبدادي لن يتفكك ويتحول إلى ديمقراطي نتيجة عدم المساواة وحدها. وكذلك لن ينهار نظام ديمقراطي ذو معدل مرتفع من عدم المساواة بسبب ذلك (كنوتسن ٢٠١٥). ومع ذلك، يؤثر توزيع الثروة والسلطة والامتيازات بين السكان تأثيراً كبيراً على نوعية الحكم الديمقراطي ويقوض صلابة الديمقراطية وصمودها (هول ٢٠٠٩).

تواجه الديمقراطيات تحديات واضحة في سعيها لمعالجة عدم المساواة. ولكن هناك عوامل متنوعة أتاحت لدول مختلفة إحراز بعض التقدم على هذه الجبهة في إطار ديمقراطي. وهذه تشمل سياسات سليمة ومبتكرة تتصدى للطبيعة المتداخلة لعدم المساواة، إلى جانب قدرة الدولة المطلوبة، والتزام النخب والأحزاب السياسية الفعالة، وتحالفات الإصلاح، والتعبئة والأفكار من القاعدة، وتأطير الرؤى والمصائر الوطنية المشتركة. وتكتسي كيفية تفاعل هذه العوامل مع الدوافع والقوى المحركة الدولية أهمية كبيرة أيضاً.

عدم المساواة والرعاية الاجتماعية وتقديم الخدمات

إن قدرة الحكومات على النهوض بوظائفها الرئيسية وتوفير الخدمات الأساسية أمر بالغ الأهمية في صمود الديمقراطية. فالمواطنين يقيمون نوعية الديمقراطية بناء على قدرة الدولة على تقديم السلع العامة ورعاية التنمية والازدهار. أما الخدمات، التي تشمل المياه النظيفة والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم وشبكات الرعاية الاجتماعية واستحداث الوظائف والأمن والوصول إلى العدالة، فتشكل روابط واضحة وملموسة بين الدولة والسكان. ويعمل الفشل في تقديم تلك الخدمات على تقويض شرعية مؤسسات الدولة وكذلك التأييد للحكم الديمقراطي.

إن عدم المساواة والإقصاء متعدد الأبعاد الذي تولده، يحرف الرعاية الاجتماعية إلى أولئك الذين يستفيدون من الخدمات المقدمة. ويخلق فوارق اجتماعية هائلة بين مختلف الفئات، على الرغم من تقاربها (الشديد على الأغلب) في المساحات الجغرافية المشتركة، مما يقوض آفاق التفاعل الموضوعي والتجارب المشتركة. وينتج عن ذلك أنظمة مبعثرة للتوزيع والعدالة الاجتماعية لا تقدم الخدمات الجيدة إلا لمن يستطيع تسديد ثمنها (باز آراوكو وآخرون ٢٠١٤). وغالباً ما تختار النخب الاستغناء عن الخدمات العامة: فهي تبني مدارسها ومستشفياتها الخاصة، وتعيش في أحياء سكنية محاطة بأسوار (كارل ٢٠٠٠). أما الفقراء والمهمشين، فغالباً ما يفتقرون إلى الخدمات الأساسية والحماية والعدالة. وتظل قدرة الأنظمة الديمقراطية على تقديم أداء جيد، اقتصادياً واجتماعياً، قدرة غير منسجمة في أفضل أحوالها.

عدم المساواة والتلاحم الاجتماعي

على الرغم من أن عمليات الانتقال إلى الديمقراطية جرت في أوضاع متنوعة بغض النظر عن مستويات التنمية الاقتصادية، هناك توافق متنام حول وجود مستوى معين من الرخاء المطلوب لضمان استدامة الديمقراطية وصمودها (كاروذرز ٢٠٠٢؛ هول ٢٠٠٩؛ كارل ٢٠٠٠؛ روشا مينوكال ٢٠١٢). ومع ذلك، فقد لا يكون مستوى الرخاء هو المعضلة، بل طريقة تقاسم الثروة والرخاء بين السكان، التي تؤثر أكثر على توفير الظروف المواتية لصمود الديمقراطية.

فعدم المساواة يغذي الاستقطاب الاجتماعي ويقلص الوسط المعتدل الحيوي للمجتمعات. كما يحرف الصوت السياسي والتمثيل السياسي نحو أصحاب الموارد والسلطة. ويؤدي ذلك إلى توليد وإدامة وضع تتمتع فيه النخب بنفوذ واسع على السياسات وعمليات صنع القرار، التي تحدد بدورها آفاق البلاد في التنمية ومدى تقدمية وعدالة سياساتها، بما فيها المجالات الحيوية لأداء الدولة وتقديم خدماتها الاجتماعية. وعلى المدى الطويل، قد ينجم عن عدم المساواة اختلالات في الصوت والتمثيل والفرص والوصول إلى الخدمات بحيث تحرم شرائح من السكان وتقوض الثقة بالديمقراطية (وتأييدها).

تتمتع الديمقراطيات بقدرة أكبر على الصمود، وتعمل أفضل حين يرتبط مواطنوها بأواصر الثقة ومبادئ المعاملة بالمثل فيما بينهم ومع الدولة (البنك الدولي ٢٠١١). وينبغي أن تكون مثل تلك الروابط متعددة ومتداخلة ومتقاطعة، ولا تقوم على هويات ضيقة تربط الناس تبعاً لعامل رئيسي واحد كالقرابة أو العائلة أو الديانة أو الطبقة (فارشني ٢٠٠١). وتتضح صحة ذلك بوجه خاص عندما تتصدع العلاقات بين المواطنين بفعل النزاعات وأعمال العنف.

عدم المساواة والصوت السياسي والتمثيل

تتحول المجتمعات، التي تتصف بعدم مساواة متجذرة ومتداخلة، إلى متصدعة ومستقطبة، مما يزيد صعوبة التوافق السياسي حول السياسات الاجتماعية وإعادة التوزيع وضمان الاحتكام للعدالة. وفي بلدان متنوعة مثل كولومبيا والفلبين وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة، سمحت أوجه عدم المساواة والتفاوت في الوصول والفرص والسلطة بتمكين النخب من فرض نفوذ غير تناسبي على الحكومة. ومن خلال الهيمنة على السياسات والفساد وضخ المال السياسي غير الخاضع للتدقيق، تمكن بعض الأثرياء في هذه البلدان من توظيف مواردهم لتطويع القوانين لصالحهم وإضعاف دور المحاكم وانتهاك الحقوق وشراء مواقف السياسيين والأحزاب السياسية وترهيب وسائل الإعلام أو السيطرة عليها والاستخفاف بالدساتير والعقود (ليفن-فالدمان ٢٠١٦). ويقوض ذلك أيضاً مصالح البلاد (وقدرتها على توفير) خدمات جيدة في قطاعات التعليم والصحة والأمن وغيرها من الخدمات الأساسية.

وقد ساهم تعميق عدم المساواة، الذي تفاقم بفعل الصدمة والخلخلة التي نجمت عن الأزمة المالية في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، في خيبة أمل واسعة الانتشار تجاه عمل الأنظمة السياسية في ديمقراطيات أكثر عراقة. وكما أظهرت حركات على امتداد الطيف السياسي، من حزب الشاي في الولايات المتحدة وحركات 'احتلوا' التي ظهرت في بلدان مختلفة والحركات الشعبوية المناهضة للأوروبيين في المملكة المتحدة وفرنسا وهولندا، هناك عدم رضا عميق عن نوعية التمثيل. وتنبثق هذه المشاعر عن تخوف من أن الأصوات ليست متساوية وأن المؤسسة السياسية والاقتصادية تديم سيطرة نخب فقدت صلتها بالشعب (غيرشمان ٢٠١٦؛ كاريل ٢٠١٦).

عدم المساواة وشرعية المؤسسات السياسية

يفرض ارتفاع مستوى عدم المساواة ضغوطاً كبيرة على الحكم في النظام الديمقراطي بسبب تقويض شرعية مؤسسات الدولة (ستيوارت ٢٠١٠). وتتهدد هذه الشرعية إذا كانت سياسات الدولة متحيزة وإقصائية. ويقع ذلك عندما تقصّر سلطات الدولة في مراعاة حقوق الإنسان وحمايتها وتطبيقها، أو في التمسك بسيادة القانون بإنصاف على الجميع، أو عندما تقصى شرائح كبيرة من السكان عن السلطة وعن صنع القرار. وبدوره، يحرم الافتقار إلى الشرعية المؤسسات من 'منظومة المناعة' اللازمة لإثبات صمودها بمرور الوقت وفي توجيه التحديات والنزاعات توجيهاً سلمياً (البنك الدولي ٢٠١١).

وتظهر البحوث أن ارتفاع مستوى عدم المساواة يقلل على الدوام من تأييد المواطنين للديمقراطية عموماً (بيرغ وآخرون ٢٠١٤؛ كريكهاوس وآخرون ٢٠١٤). وعلى الرغم من التقدم الديمقراطي الملحوظ، وخصوصاً في مجال الانتخابات، يتولد عن عدم المساواة حس من الإحباط العام الجماعي تجاه ما تستطيع الديمقراطية تحقيقه وتجاه ما يمكن إنجازه من خلال المؤسسات والإجراءات السياسية الرسمية. فالشباب حول العالم يشعرون بخيبة أمل من نمط العمل السياسي السائد ويغبن في السياسة العامة (الأمم المتحدة ٢٠١٦أ). والأرجح أن جيل الألفية أقل اهتماماً من الفئات الأكبر سناً بالسياسات الانتخابية والتصويت في الانتخابات الوطنية.

ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن الشباب غير مبالين. فالاحتجاجات والمظاهرات أصبحت متنفساً مهماً في التعبير عن الموقف السياسي. وكانت فئة الشباب في طليعة كثير من الحركات السياسية الناشئة، التي انصب

كيف يقوض تزايد عدم المساواة الديمقراطية

كيف؟

- يقوض رفاه المهمشين
- يزيد قوة الأثرياء وأصحاب الامتيازات

ما هي التبعات؟

- إقصاء فئات من المجتمع عن العمليات السياسية
- يخلق تحيزاً في التعليم والصحة وغيرها من الخدمات
- يفاقم عدم الثقة
- يولد شعوراً بالعزلة
- يهدد شرعية الحكومة
- يمكن أن يزيد الاستقطاب والاستياء
- يمكن أن يقود إلى الشعبوية
- يمكن أن يزيد التطرف العنيف
- يمكن أن يسبب النزاعات والحروب

اهتمام عدد كبير منها على عدم المساواة. فمن حركات 'احتلوا' (Occupy) إلى حركة 'الساخطين' (Indignados) في إسبانيا إلى حركة 'أنا المناصر رقم ـ١٣٢' (#Yo Soy ١٣٢) في المكسيك، أطلق الشباب انتقادات مدوية للمؤسسة السياسية (أوكسفام ٢٠١٦).

ويدفع عدم تحسن أوضاع الفقراء، حتى في البلدان التي شهدت نمواً اقتصادياً، إلى بروز أو عودة الشعبوية والقومية والخطاب المناهض للمهاجرين في كثير من الديمقراطيات القائمة والناشئة (كالفلبين وتركيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، على التوالي) (بلاتنر ٢٠١٢؛ كاريل ٢٠١٦). وبينما تسهم عوامل كثيرة في صعود الشعبوية، بما فيها رهاب الأجانب، و'الخوف من الاختلاف والتغير الاجتماعي' (بوشان ٢٠١٧)، يبقى ثمة تداخل مهم بين العمل السياسي على صعيد الطبقات والهوية على ما يبدو.

عدم المساواة والعنف والنزاع المسلح

يشكل عدم المساواة دافعاً رئيسياً للاستقطاب الاجتماعي والنزاع المسلح. فالإقصاء الاجتماعي والنماذج المتجذرة من عدم المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تغذيه، عوامل حاسمة ترتبط بالعنف (إدارة التنمية الدولية ٢٠٠٥؛ ستيوارت ٢٠١٠). ويرجح أن يتزعزع الاستقرار السياسي مع اندلاع حالات عنف، وأن يكون القضاء عليها أكثر صعوبة في المجتمعات التي دفع فيها النمو الاقتصادي والسياسات الاجتماعية إلى الحد من الفقر دون التصدي للفوارق الشخصية والإقليمية الموضوعية أو المتصورة (البنك الدولي ٢٠١٦). ويهدد اتساع عدم المساواة الاستقرار الاجتماعي في البلدان النامية، التي تتسم غالباً بالتربح من جهات فاعلة محلية ودولية كالشركات العالمية الكبرى، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٣).

ويمكن لعدم المساواة أن يولد العنف والنزاع لأنه يؤجج الاستياء، ويفاقم الأسباب 'العميقة' الأخرى للصراع، ويقوض القدرات الجامعة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية اللازمة لمنع تصاعد النزاع (العنيف). وتكون الحال على هذا النحو خصوصاً إذا استند عدم المساواة على الهوية أو الجماعة.

وتتصف التسويات السياسية القائمة على مشروع شامل لبناء الأمة، أو على 'مجتمع متخيل' قادر على تجاوز الهويات الأضيق تعريفاً، باستقرار وصمود أكبر بمرور الوقت (آندرسون ١٩٨٣).

الديمقراطية وعدم المساواة: علاقة غير تلقائية

هل يمكن للديمقراطية أن تحد من عدم المساواة؟ يوصف الترابط الإيجابي بين الثروة والديمقراطية والمساواة بأنه أحد أشد العلاقات متانة وديمومة في العلوم الاجتماعية (آتشيموغلو وروبنسون ٢٠١١؛ هاغارد وكاوفمان ٢٠٠٩). والغالب أن تمتاز الديمقراطيات العريقة والثرية بحكم أفضل (آتشيموغلو وروبنسون ٢٠١١).

وهناك أسباب مقنعة تفترض بأن الديمقراطية، بطبيعتها، تحد من عدم المساواة. ففي النهاية يراد للديمقراطية أن تكون نظاماً سياسياً قادراً على منح سلطة شعبية تستند إلى التكافؤ السياسي في اتخاذ القرار. وتميل أغلبية الناخبين عموماً إلى تأييد إعادة توزيع الثروات من الأغنياء، لأن الأغنياء يشكلون أقلية على الأرجح. ومن حيث المبدأ، تشكل سمة إعادة التوزيع في النظام الديمقراطي الخطر الرئيسي على النخب. أما في الواقع، فالمسألة أكثر تعقيداً بكثير: فالتكافؤ السياسي الرسمي أمام القانون لا يفضي بحد ذاته إلى التكافؤ في مواضع أخرى، والديمقراطية لا تحد من عدم المساواة بصورة تلقائية.

وفي ظل النظام الديمقراطي، يتعين على السلطات العامة العمل مع مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة عند اتخاذ قرار بشأن سياسة ما وتنفيذها (البنك الدولي ٢٠٠٨). ويتجه المواطنون لتقييم شرعية الدولة بناء على أدائها وعلى قدرة الحكومات على تلبية الحاجات والتوقعات الأساسية، لا على الحقوق والإجراءات الديمقراطية كالانتخابات (تشانغ وتشو وويلش ٢٠١٣). ومن الآثار بالغة الأهمية، عند تساوي العوامل الأخرى جميعها، أن تأسيس مؤسسات ديمقراطية تمثيلية وتشاركية لن ينتج تأييداً شعبياً لنظام سياسي ما بصورة تلقائية، وخصوصاً بين الشباب، مالم يوفر السلع والخدمات المتوقعة.

ومثلما يبين مصير كثير من الديمقراطيات التي نشأت منذ ثمانينيات القرن العشرين، ظلت المؤسسات الرسمية الخاصة بالمشاركة والتمثيل والدمج جوفاء عموماً وغير فاعلة، بينما أخفقت أنظمة كثيرة أو أحجمت عن تلبية الاحتياجات والتوقعات الهامة لسكانها. وبمعنى آخر، لم تصبح الأنظمة السياسية أكثر شمولاً، لا على صعيد ما يتجاوز أشكال العمل الروتينية ولا من حيث محصلاتها (روشا مينوكال ٢٠١٥أ).

تحديات الإصلاحات والسياسات القائمة على إعادة التوزيع

إن صنع السياسات بطبيعته مسألة فنية وسياسية أيضاً. وتعمل عوائق ولوج المعترك السياسي وتوزيع السلطات بين الجهات الفاعلة، بما فيها صناع السياسات والبيروقراطيين وجماعات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنون الأفراد، على تحديد من يمكنه المشاركة في الميدان السياسي ومن هم أصحاب الكلمة المسموعة. ومن التحديات الرئيسية التي تواجه جميع البلدان، بما فيها البلدان الديمقراطية، هو كيفية تسخير العمل الجماعي بين النخب، وكذلك بين النخب وفئات المجتمع الأوسع، لتعزيز التنمية الشاملة.

ولذلك يواجه مناصرو الإصلاحات، التي تعزز التكافؤ عموماً والتنمية الشاملة، مهمة شاقة: لكي تصاغ السياسات وتنفذ، يتعين على الإصلاحيين التحكم بجميع مؤسسات صنع القرار والجهات الفاعلة ذات الصلة التي لديها القدرة على حرف هذه المساعي عن مسارها. ويتعين على من يعارضون إجراء إصلاحات تقوم على مزيد من إعادة التوزيع أن يكسبوا التأييد من عدد محدود فحسب من المؤسسات والجهات الفاعلة لإعاقة التغيير (وايلاند ١٩٩٦؛ كيفر ٢٠١١).

ويشير ذلك إلى تحدٍ ديمقراطي خطير: فعدم المساواة يقوض استدامة الديمقراطية وصمودها. ومع ذلك، فالديمقراطية لا تقلل عدم المساواة تلقائياً؛ فقد جرت بعض أنجح المحاولات تاريخياً للحد من عدم المساواة (كالإصلاح الزراعي مثلاً) في إطار غير ديمقراطي (بلاتنر ٢٠١٢). ومع ذلك، تمكنت مجموعة متنوعة من البلدان من الترويج لأشكال أكثر شمولاً من التنمية وتقليص عدم المساواة في إطار ديمقراطي. وقد تتخذ طبيعة التغير ووتيرته منهجاً أكثر تدرجاً وتكراراً وتراكماً. وقد تعمل الأطر والمؤسسات الديمقراطية الرسمية في الوقت المناسب على إتاحة مداخل مهمة للدفع نحو إصلاحات أوسع من شأنها تعزيز جودة الديمقراطية والمساعدة في تحولها إلى ديمقراطية أكثر صموداً بمرور الوقت (شتوكه وتورنكويست ٢٠١٣).

لقد شكلت صناعة السياسات السليمة جانباً مهماً أيضاً من مكافحة الفقر وعدم المساواة. فقد ساعدت السياسات والمبادرات التي تهتم بالفئات الضعيفة والمهمشة على تخفيض أوجه عدم المساواة، وخصوصاً التي تركز على الأوجه المتقاطعة لعدم المساواة بمرور الوقت (باز آراوكو وآخرون ٢٠١٤). وتجد بحوث مستجدة ضرورة إدراج الظروف العملية الملموسة التي تدفع إلى التهميش في أهداف برامج الحماية الاجتماعية وتصميمها وتنفيذها، وأن الصلات بين الحماية الاجتماعية والقطاعات الأخرى بالغة الأهمية. وعلى سبيل المثال، يمكن للبرامج، التي تتخذ منهجاً متكاملاً في التصدي لأوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي عند النساء من خلال التوعية بحقوقهن والتحويلات النقدية، أن تساند التمكين الاقتصادي للمرأة، والبدء بتفكيك المعايير الاجتماعية التمييزية (ستيوارت وآخرون ٢٠١٦). وقد نفذت بعض البلدان سياسات وتدابير إجرائية حاسمة لتدارك أوجه عدم المساواة المتقاطعة، كحصص المقاعد المخصصة للنساء والفئات المهمشة الأخرى.

فالدولة لديها الولاية والقدرة والشرعية التي تبيح لها إعادة توزيع الثروة والموارد، مما يمنحها دوراً رئيسياً في تعزيز محصلات التنمية الشاملة وتأمينها (لفتويتش ٢٠٠٨؛ تورنكويست وهاريس ٢٠١٦). وتمثل قدرة الدولة، التي تعرف بأنها الإدارة القادرة والنزيهة المصانة من الهيمنة عليها بغية تحقيق مكاسب خاصة أو شخصية أو محسوبية، عنصراً أساسياً في الصمود الديمقراطي. ومع ذلك، من أهم الدروس المستفادة في أوساط سياسات التنمية طوال العقدين الماضيين أن العمل السياسي في ميدان السياسات، لا السياسات في حد ذاتها، أساسي في تشكيل طرق تنفيذها وفعاليتها، وفي تحديد السياسات المجدية في المقام الأول (بوث ٢٠١٢؛ بوتزيل ودي جون ٢٠١٢؛ ليفاي ٢٠١٤؛ هيكي وسين وبوكينيا ٢٠١٤؛ روشا مينوكال ٢٠١٧؛ البنك الدولي ٢٠١٧). ورغم أن كثيراً من البلدان النامية التي شجعت بنجاح على التنمية الشاملة وقلصت عدم المساواة، كانت تحكمها أنظمة استبدادية، إلا أن بوتسوانا والبرازيل وغانا والهند وجنوب أفريقيا تشكل أمثلة أكثر تعقيداً على حالات من الشد والجذب للتقدم والنكسات على صعيد الديمقراطية وعدم المساواة.

لقد برهنت نخب الدولة والمجتمع، الملتزمة بمكافحة عدم المساواة، على فعاليتها في تنظيم وتعبئة الناس والموارد سعياً لتحقيق غايات أو أهداف محددة، وفي الجهود الإجمالية للتشجيع على التغيير التدريجي. كما أن التعبئة الاجتماعية والضغوط المفروضة من القاعدة إلى القمة تساعد على تحقيق تحولات جوهرية نحو مشاركة أوسع ورخاء مشترك.

وتعد الأحزاب السياسية أدوات فعالة في العمل والتنظيم الجماعيين، لأنها نقاط وصل مهمة بين الدولة والمجتمع. وقد اضطلعت أيضاً بدور رئيسي في دفع التسويات السياسية، فضلاً عن صياغة الحوافز الحكومية لاعتماد سياسات حكومية أكثر شمولاً (بوتزيل ودي جون ٢٠١٢).

إن بناء التحالفات على المستويين المحلي والدولي ضروري لتفعيل الإصلاحات المطلوبة. ويثبت دوره الإيجابي، بل الحاسم، حيث يرتقي إلى عملية مساومة على القضايا التي تحظى باهتمام عام واسع، وحيث تتاح فرص لمشاركة مجموعة واسعة من الأطراف المعنية في الدولة وخارجها على مستويات مختلفة، محلية ووطنية وإقليمية وعالمية.

لم تحظ أهمية الأفكار المعنية بتشكيل مسارات التنمية أو حتى فعاليتها، باهتمام كاف نسبياً في أوساط المساعدة الإنمائية الدولية (هدسون ولفتويتش ٢٠١٤). ومع ذلك، فالأفكار هي أحد المكونات الأساسية للعمل السياسي، ولها أهميتها في تشكيل التفكير والسلوك والمحصلات المتعلقة بالدمج والإقصاء، وبمقدار عدم المساواة الذي ينبغي التغاضي عنه. وتؤثر الأفكار والمعايير أيضاً على طبيعة التفاعلات ونوعيتها بين النخب المختلفة وأتباعها، وبين مجموعات مختلفة في الدولة والمجتمع (هدسون ولفتويتش ٢٠١٤). وإلى جانب إسهامها في تشكيل المفاهيم المتعلقة بشرعية الدولة، تلعب الأفكار دوراً مركزياً أيضاً في المناقشات حول الأطراف التي ينبغي إشراكها في (وإقصاؤها عن) عمليات بناء الدولة والأمة.

وفي حين يكون التحول المؤسسي مدفوعاً بوضوح من الداخل، فللعوامل الدولية أهميتها أيضاً. فقد تلعب

الدوافع والقوى المحركة الإقليمية والعالمية أدواراً مهمة في إرشاد (أو المساعدة في تشكيل) عمليات الإصلاح الداخلي والتأثير على الحوافز والقوى المحركة للجهات الفاعلة المحلية لدعم صمود الديمقراطية ونوعية الحكم الديمقراطي (وعدم المساواة مكون مهم في هذه العملية). وعلى سبيل المثال، استغلت الشبكات العابرة للبلدان، التي تروج لحقوق الإنسان وتمكين المرأة والشفافية والمحاسبة، العمل الجماعي على المستويين الدولي والعالمي، مما أثر على العمل السياسي والنقاشات المحلية (كيك وسيكينك ١٩٩٩). كما كان لشبكات حكم عالمية أخرى وعابرة للبلدان، تعمل في مجال الصحة والتعليم على مستوى العالم، أهمية في وضع التوقعات وتوليد حوافز أكثر للحكومات لتوفير الخدمات، وخصوصاً في البلدان المعتمدة على المعونات. وكان لمساعي الجهات المانحة الدولية لاستخدام الديمقراطية أو الحوافز والشروط المتصلة بالتنمية للحث على توجيه اهتمام أكبر بمحصلات التعليم والصحة في البلدان الشريكة، تأثير أيضاً، مع أن مثل هذه المنهجيات ليست ناجحة على الدوام. وبالتالي فإن السؤال المطروح ليس هل تؤثر الجهات المانحة على القوى المحركة للسلطة والسياسة الداخلية، وإنما كيف ينبغي تصميم مشاركتها ومشاريعها بناء على تقييم سليم لما تنطوي عليه هذه المشاريع من معضلات وعمليات مفاضلة متعددة (يانغواس ٢٠١٧).

خيارات وتوصيات لسياسات معالجة عدم المساواة

جميع الجهات الفاعلة

- الاستفادة من المناخ السياسي القائم في وضع أولويات العمل الجماعي وتسخيره في مواجهة عدم المساواة.
- بناء فهم معمق للظرف السياسي والقوى المحركة للسلطة التي تنشأ فيها عدم المساواة، بغرض تحديد سياسات سليمة ومجدية سياسياً.
- الاستثمار في البحوث لتطوير المعرفة وتبادلها بما يحقق فهماً أفضل لما يصلح وما لا يصلح، ولتتبع التقدم الحاصل بواسطة تحسين أساليب جمع البيانات ورصدها.

صناع السياسات الوطنيون والمحليون

- استخدام السياسات الاجتماعية والاقتصادية في تصحيح أوجه عدم المساواة المتقاطعة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتخفيف من عدم المساواة الاقتصادية والإقصاء الاجتماعي. وتشمل هذه الإجراءات السياسة الضريبية والتعليم والصحة والبطالة والتحويلات النقدية المشروطة والقروض الصغيرة والعمل التصحيحي. ولا بد من توجيه الاهتمام نحو الشباب لكسر الحلقات المفرغة لعدم المساواة بين الأجيال.
- تحديد والتصدي للقيود الفنية، والسياسية خصوصاً، التي تقيّد التطبيق الفعال للسياسات عن طريق إصلاح القوانين والمؤسسات الرسمية الأخرى اللازمة لمعالجة عدم المساواة، والسعي إلى التأثير على حوافز وسلوكيات وممارسات وقيم الأطراف الفاعلة الرئيسية والمعنية. وتوجيه اهتمام خاص نحو كيفية تفاعل الدوائر الرسمية وغير الرسمية، وهل تكمل بعضها بعضاً أم تتجاذب في اتجاهات مختلفة.
- تسخير تحالفات معنية بإعادة التوزيع وقادرة على الاستفادة من الضغوطات المحلية والدولية، في معالجة عدم المساواة كسياسة ذات أولوية.
- الانتباه إلى الآثار الجانبية المحتملة والعواقب غير المقصودة في السياسات الاجتماعية المراد منها إصلاح أضرار عدم المساواة وإيجاد توازن بين الأهداف المتزاحمة.

المجتمع الدولي

- التركيز على عدم المساواة كظاهرة متداخلة القطاعات، ووضع أولوية للحد منها عوضاً عن التركيز فقط على الحد من الفقر وزيادة الدخل.
- مراعاة السياق السياسي وتعديل المنهجيات والتدخلات لمعالجة أوجه عدم المساواة وفقاً لما تفرضه ظروف الواقع. وتكوين فهم أوضح حول كيفية تأثير التدخلات على مجال ما (دعم الديمقراطية مثلاً) على التدخلات في مجال آخر (بناء الدولة مثلاً)، وإدراك ما تنطوي عليه من أوجه توتر ومفاضلة ومعضلات. ويتطلب ذلك التفكير والعمل في مجموعة من القضايا، من تقديم الخدمات ومشاركة المواطنين وإصلاحات الحكم، إلى التنمية الاقتصادية وتعزيز الدمج، بطرق شتى، وعدم التركيز على 'الممارسة السليمة' بل على 'الممارسة الأنسب'.
- التركيز على إعادة تنشيط وابتكار الروابط بين الدول والمجتمعات بما يجدد مفعول الديمقراطيات وصمودها.
- دعم التعاون الدولي لمكافحة التهرب الضريبي وهروب رؤوس الأموال من خلال طلب التقارير من كل بلد على حدة، والحث على الشفافية وتبادل المعلومات وفرض ضرائب موحدة على رؤوس الأموال.

الفصل ٧. الهجرة والاستقطاب الاجتماعي والمواطنة والتعددية الثقافية

كثيراً ما يشغل موضوع الهجرة موقعاً مركزياً في النقاش حول العالم، وخصوصاً أثناء الحملات الانتخابية. ففي بعض البلدان تقطع المنابر الحزبية بصورة متزايدة وعوداً بطرد المهاجرين أو بتقييد دخولهم. وفي بلدان أخرى، أسفر إخفاق الحكومة في معالجة المخاوف بشأن الهجرة عن أحداث عنف مرتبطة برهاب الأجانب والاضطراب المدني. بيد أن كثيراً من البلدان تقر بالفوائد الاقتصادية للهجرة والحاجة المتزايدة إلى مهاجرين مهرة لمساندة اقتصاداتها.

وقد دفعت الأزمة السورية بأعداد غير مسبوقة من المهاجرين إلى بلدان مثل لبنان والأردن وتركيا والاتحاد الأوروبي، مما أثار سجالات إقليمية وعالمية بشأن تقاسم عادل للعبء، وكيف يمكن للبلدان أن تعالج تزايد تدفق المهاجرين. ولطالما كانت بلدان أخرى، مثل بوتسوانا وإثيوبيا وكينيا وناميبيا وجنوب أفريقيا، بلداناً مضيفة للمهاجرين الاقتصاديين إلى جانب اللاجئين الفارين من الحروب والنزاعات في أفريقيا.

وفي أواخر عام ٢٠١٥، شكل المهاجرون ما يزيد عن ٣ بالمئة من سكان العالم. وخلال الأعوام الـ ٤٥ الماضية، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون خارج بلدانهم الأصلية بمقدار ثلاثة أضعاف تقريباً، من ٧٦ مليون إلى ٢٤٤ مليون نسمة (المنظمة الدولية للهجرة ٢٠١٥أ). ومع ذلك، يجب الملاحظة أن نسبة المهاجرين إلى سكان العالم ظلت ثابتة تقريباً منذ عام ١٩٩٠، رغم الارتفاع الكبير في الأعداد المطلقة للمهاجرين (الأمم المتحدة ٢٠١٦ب).

واعتباراً من عام ٢٠١٥، شكلت النساء ٤٨ بالمئة من المجموع العالمي للسكان المهاجرين (الأمم المتحدة ٢٠١٦ب). وتواجه المهاجرات الإناث تحديات مختلفة عن المهاجرين الرجال. حيث تواجههن أشكالاً متعددة من التمييز (على أساس النوع الاجتماعي والعرق والجنسية والطبقة وعوامل أخرى) إضافة إلى صفتهن كمهاجرات. وهذا ما يقوض إلى حد كبير حقوقهن الإنسانية ومقدرتهن على المشاركة بفعالية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلد المضيف.

وتعد الهجرة بسبب طبيعتها العابرة للبلدان موضوعاً مثيراً للجدل يخلق معضلات لصناع السياسات في المؤسسات الديمقراطية. ففي كثير من بلدان المقصد، تؤدي المخاوف والمواقف العامة تجاه الهجرة إلى التأثير بصورة كبيرة على سياسات الحكومة والأجندات الحزبية والحملات الانتخابية. ويعبر عن ردود الفعل السلبية للسكان الأصليين تجاه الهجرة الوافدة من خلال الاحتجاجات المناهضة للمهاجرين، بالإضافة إلى تشكيل جماعات القصاص الأهلية واعتماد سياسات تقييدية. أما المخاطر التي تتهدد السير السلس لأعمال المؤسسات الديمقراطية وعملياتها، فتنشأ من الاستقطاب السياسي والاجتماعي والتحول الأمني والإقصاء والتهميش أو التمييز الناتج عن التعريف الضيق لمصطلح الأمة. كما تؤثر التغطية الإعلامية لأخبار الهجرة على مسلك الأصوات الناخبة وطنياً ومحلياً. وقد أحيت المخاوف من الهجرة الأحزاب الشعبوية اليمينية وزعماءها. فغالباً ما تدور المخاوف الاقتصادية تجاه الهجرة الوافدة حول شغل المهاجرين للوظائف الشحيحة أو طلبهم إعانات عامة. أما صعود التنظيمات الإرهابية التي تزعم أنها مدفوعة بالمعتقدات الإسلامية، فقد ساهمت في تفشي كراهية الإسلام في بلدان كثيرة، إذ غالباً ما يصبح المهاجرون واللاجئون، وخصوصاً المسلمون منهم، هدفاً سهلاً لجعلهم كبش فداء.

تؤثر الهجرة أيضاً على المؤسسات والعمليات الديمقراطية في بلدان المهاجرين الأصلية، إذ يسعى المواطنون في الخارج إلى التأثير على السياسة في الوطن الأم. ويتحول المهاجرون بصورة متزايدة إلى نشطاء سياسيين قادرين على التأثير على نوعية الديمقراطية في كلا البلدين، المقصد والأصلي. وقد أرهق الارتفاع الحاد في تدفق المهاجرين قدرات المؤسسات الديمقراطية على دمجهم بطريقة فعالة في المجتمع، وسلط الضوء على ضرورة النظر في مقدرة الحكومات على تمكينهم من المشاركة السياسية وتشجيعهم عليها. فالهجرة تؤثر

على قدرة الحكومة على توفير الخدمات العامة، وهو ما يفرض تحديات أمام المحاسبة الديمقراطية، ويكشف عن الحاجة إلى منظومة حكم مشتركة محلية ووطنية وعالمية.

يعد الدمج، وهو مدى قدرة المجتمعات على إشراك الوافدين سياسياً، عاملاً أساسياً في تقييم كيفية تأثير الهجرة على الديمقراطيات، والظروف التي يمكن للأنظمة الديمقراطية أن تستجيب فيها إلى تلك التحديات بأسلوب قادر على الصمود.

المهاجرون والدرب نحو المواطنة

تعد المواطنة حافزاً مهماً في تحقيق الشمول ، لأنها تزيل الحواجز التي تعترض سبيل مشاركة المهاجرين في الحياة السياسية. وتمنحهم الحقوق المدنية والسياسية الكاملة وتحميهم من التمييز، بما يزيد إحساسهم بالانتماء ورغبتهم في المشاركة.

وتكتسب المواطنة تلقائياً (وأساساً عند الولادة) أو عند تقديم طلب. أما التجنيس فيعرف هنا بأنه اكتساب الفرد المولود في بلد آخر حق المواطنة بطريقة غير تلقائية، إذ يتطلب من المهاجر أن يتقدم بطلب، ومن البلد المضيف أن يمنحه الجنسية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١١).

تختلف قواعد اكتساب المواطنة اختلافاً كبيراً بين دول العالم؛ فلكل بلد صلاحية كاملة في تنظيم شروط منح الوافدين حق المواطنة. وتنظم قواعد المواطنة معايير الأهلية كشروط الإقامة وهل تكتسب المواطنة عند الولادة بناءً على أصل الأبوين أو 'صلة الدم' (ius sanquinis) أو بناء على بلد مسقط الرأس (ius soli). وتنظم كذلك شروط منح المواطنة، وتشمل الكفاءة اللغوية واختبارات المواطنة أو الشمول والنوع الاجتماعي ومتطلبات السجل الاقتصادي والجنائي والتكاليف، إلى جانب التعهدات القانونية واجتهاد سلطات اتخاذ القرار. وأخيراً فإن هذه القواعد تنظم مسألة السماح بازدواج الجنسية.

ويتحول المهاجرون إلى مواطنين في البلدان التي تطبق سياسات مواطنة تسمح بالمشاركة بنسب أكبر من البلدان التي تفرض سياسات مقيدة. ففي أستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة، وهي جميعها بلدان تتصف بمعدلات تجنيس مرتفعة، يحصل المهاجرون على تصاريح الإقامة عند الدخول، ويشجعون على التجنس عند انتهاء فترة الاستيطان المبدئية. ويحث هذا النهج السياسي المهاجرين على التعريف عن أنفسهم بصفة 'مواطنين مستقبليين' منذ البداية، بالمقارنة بنهج سياسي (أوروبي) يشدد على 'إثبات الاندماج' كشرط مسبق للنظر في منح المهاجرين أوراق التجنيس. والأرجح أن يعمد المهاجرون من البلدان النامية إلى التجنس، وهم أكثر تأثراً بسياسات الهجرة المقيدة. وعلى نحو مماثل، يُرجح أن تتجه النساء والمهاجرون الحاصلون على تعليم عال نحو التجنس.

يشكل التجنيس أداة اندماج (سياسية) نافعة للمهاجرين. والترويج لسياسات تجنيس شاملة تسمح بازدواج الجنسية هو أحد المنهجيات المتبعة لتشجيع المهاجرين على المشاركة في الحياة السياسية على قدم المساواة مع السكان الأصليين وزيادة إحساسهم بالانتماء. وعادة ما تتبع اتجاهات التجنيس تدفقات الهجرة مع تأخر زمني، مما يعني أن البلدان يجب أن تركز على المقيمين لفترة طويلة، إذا ما رغبت في تشجيع التجنيس.

المهاجرون وحقوق التصويت

فرضت العولمة تحديات على شروط المواطنة والإقامة: فالمواطنين قد يجردون من حقوقهم بسبب الهجرة. وتسمح مجتمعات مضيفة كثيرة في الآونة الأخيرة للوافدين بالمشاركة في الانتخابات بدرجات متفاوتة. وفي الأعوام الـ ٥٠ الماضية، عقد أكثر من ٥٠ بلداً مناظرات برلمانية حول منح حق التصويت للمهاجرين بعد فترة معينة من إقامتهم في البلاد. وأصلحت أكثر من ٣٠ بلداً قوانينها الانتخابية ودساتيرها لتمكين المقيمين غير المواطنين من التصويت (بيدروزا ٢٠١٥). كما توجد حقوق تصويت لغير المواطنين أو تمنحها الدساتير من دون تطبيق أو تنفيذ في ٦٤ بلداً ديمقراطياً (بليه وآخرون ٢٠٠١؛ إيرنست ٢٠٠٤). وتتميز بلدان الشمال الأوروبي وإيرلندا بأنها تمنح أكثر حقوق التصويت شمولاً على المستوى المحلي في أوروبا. أما خارج أوروبا فتمنح نيوزيلندا أكثر حقوق التصويت الشاملة ديمقراطياً على المستوى المحلي (هدلستون وآخرون ٢٠١٥).

ويعد منح حق التصويت للمهاجرين مسألة مثيرة للجدل لأنه يعتبر تقليدياً من مزايا المواطنة. وسواء كانت المواطنة تعرف بأنها مجموعة الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية أو صفة العضوية الكاملة في نظام سياسي، هناك اتجاه في عدد متزايد من البلدان إلى ربط حقوق المهاجرين في التصويت على المستوى المحلي بحالة الإقامة، بينما نادراً ما يمنحون حقوق التصويت على المستوى الوطني قبل التجنيس (باوبوك ٢٠٠٥). وفي بعض المناطق مثل أمريكا اللاتينية والكاريبي، ارتبط التحول الديمقراطي بمنح حقوق التصويت لغير المواطنين، مع أنه يظل مسألة حساسة سياسياً. وفي ميانمار، كان لدى غير المواطنين، كمسلمي الروهينغا، 'حاملو البطاقات البيضاء' الحق في التصويت حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ حين سحب ذلك الحق منهم، وهو ما منعهم من المشاركة في أول انتخابات ديمقراطية في البلاد. وفي اليابان، يسمح للأجانب بالمشاركة في بعض الاستفتاءات المحلية، غير أنهم لا يمنحون حق التصويت المحلي (هدلستون وآخرون ٢٠١٥).

تؤثر النظم الانتخابية والظرف السياسي والاجتماعي على تطبيق حقوق تصويت أكثر شمولاً. فالسياسات التي تمنح الحق العام في التصويت، حتى إذا اقتصر على المستوى المحلي، تعطي المقيمين من غير المواطنين فرصة

الاندماج في العمل السياسي بناءً على التكافؤ مع منحهم أيضاً فرصة اختبار حس جديد بالانتماء.

المهاجرون وتأثير إقبال الناخبين على التصويت - هل هي رغبة في المشاركة السياسية؟

إن إقبال الناخبين على التصويت مؤشر على مدى المشاركة المدنية. ويحدد بالتالي، إن كان تصويت المواطنين من أصول مهاجرة عنصراً مهماً في استراتيجيات الحكومة والأحزاب السياسية للعمل مع السكان، من المهاجرين وأهل البلاد. بيد أن المهاجرين الحاصلين على حقوق التصويت لا يصوتون بالضرورة، وقد أظهرت دراسات حديثة أن إقبالهم على الانتخابات الوطنية أقل عموماً من إقبالهم على الانتخابات المحلية. بل حتى في الانتخابات المحلية، تقل نسبة إقبالهم عن نسبة إقبال المواطنين. وتشكل كندا استثناءً (بيرد وسالفيلد وفاست ٢٠١٦). ويصح قول كهذا بغض النظر عما إذا كانت البلاد تشرك المهاجرين سياسياً، أو تضع نظاماً مفتوحاً للمواطنة، أو تسمح للمهاجرين بالتصويت في الانتخابات المحلية. فهناك عوامل مختلفة تؤثر على إقبال المهاجرين على الاقتراع، وتشمل التنشئة الاجتماعية السياسية للمهاجرين، وحالتهم الاقتصادية والاجتماعية، ورغبتهم في المشاركة السياسية في مجتمعاتهم المضيفة. وبالتالي لا بد للأحزاب السياسية واستراتيجيات الحكومة من التصدي لشكوك الناخب العام سواء كان مهاجراً أم من أهل البلاد.

الدمج السياسي للمهاجرين

يعد انفتاح النظام التشريعي والسياسي لبلد ما على الدمج السياسي للمهاجرين شرطاً مسبقاً أساسياً لاندماج المهاجرين وقدرتهم على المشاركة في الحياة السياسية لبلدانهم المضيفة. واستناداً إلى مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية وبيانات مؤشر سياسة إشراك المهاجرين، فإن الأنظمة السياسية المنفتحة أو التي تشرك المهاجرين تحقق نتائج كبيرة في جودة الديمقراطية (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٧ب؛ هدلستون وآخرون ٢٠١٥). ويعني ذلك أن هذه البلدان تشرك المهاجرين سياسياً وتتيح التجنيس أيضاً، وتحقق نتائج مرتفعة في سمات أساسية من سمات ديمقراطيتها.

ومن الأمثلة على ذلك نتيجة مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية حول الحكومة التمثيلية، التي تقيس مدى وجود انتخابات نظيفة وحق اقتراع جامع وأحزاب سياسية حرة وحكومة منتخبة في بلد ما قياساً بمؤشر سياسة إشراك المهاجرين ومؤشرات الحق في الحصول على الجنسية (التي تقيس سياسات الهجرة في بلد ما من حيث الحقوق الانتخابية، والحريات السياسية، والهيئات الاستشارية وسياسات التنفيذ، إلى جانب معايير التجنيس وشروط الحصول على المواطنة وأمن وضعية المواطنة وقبول ازدواج الجنسية). ويضم ذلك جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب أستراليا وكندا وأيسلندا واليابان ونيوزيلندا والنرويج وجمهورية كوريا وسويسرا وتركيا والولايات المتحدة بحسب ١٦٧ مؤشراً بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٤.

في أوروبا، تدل النتائج المرتفعة في مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية ومؤشر سياسة إشراك المهاجرين ومؤشرات الحق في الحصول على الجنسية، أن سياسات البلدان المرحبة بالمهاجرين مثل فنلندا والنرويج والسويد تركز على ضمان حصولهم على حقوق قانونية متساوية مع المواطنين وعلى مستوى مرتفع من سياسات دعم الاندماج. وبالمقابل، فإن النتائج المنخفضة في مؤشر سياسة إشراك المهاجرين والحق في اكتساب الجنسية والنتائج المتوسطة لمؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية في البلدان المقيدة للهجرة مثل بلغاريا وتشيكيا وهنغاريا وبولندا ورومانيا، تعني أن تلك البلدان تمنح فقط فرصاً أساسية لإشراك المهاجرين، مع مشاركة سياسية محدودة ومسارات صعبة لنيل المواطنة (هدلستون وآخرون ٢٠١٥).

وفي حين تحقق كندا وإسبانيا وسويسرا والولايات المتحدة نتائج مرتفعة في جودة الديمقراطية ضمن مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية، فإنها تحقق نتائج متوسطة في مؤشرات سياسة إشراك المهاجرين والحق في الحصول على الجنسية، بما يعكس سياساتها المقيدة لحقوق المهاجرين في التصويت وغياب الهيئات الاستشارية (في حالة كندا) وصعوبة نيل المواطنة (في حالة الولايات المتحدة). وتحقق

الشكل ٧-١:

المشاركة السياسية والحصول على الجنسية في حكومة تمثيلية، ٢٠١٤

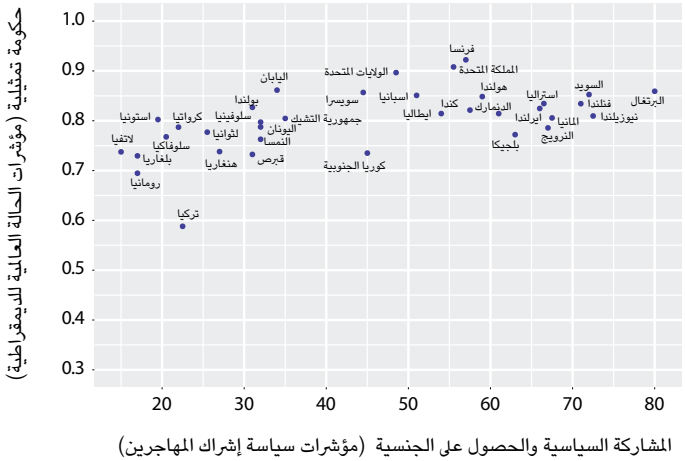

ملاحظة: يظهر هذا الرسم البياني نتائج البلدان عند مقارنة سمة الحكومة التمثيلية في مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية (المحور- ص) بمعدلات مؤشر سياسة إشراك المهاجرين ومؤشرات الحق في الحصول على الجنسية (المحور- س). وكلما حقق البلد نتيجة أعلى على كلا المحورين كان أكثر احتواء للمهاجرين وذا حكومة تمثيلية أفضل. معامل ارتباط بيرسون: العدد (ن) = ٣٥، النسبة (ر) = ٠,٥٦٧، حيث القيمة الاحتمالية (p-value) تكون < ٠,٠٠٥.

المصدر: مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠١٧ (مؤشر الحكومة التمثيلية)؛ هدلستون وآخرون ٢٠١٥ (مؤشر سياسة إشراك المهاجرين ومؤشرات الحق في الحصول على الجنسية).

بلدان أخرى مثل اليابان نتائج مرتفعة في مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية الخاصة بجودة الديمقراطية، ولكن نتائجها منخفضة في مؤشر سياسة إشراك المهاجرين ومؤشرات الحق في اكتساب الجنسية، مما يعكس سياسات اليابان المتشددة تجاه منح المهاجرين الحق في التصويت والمشاركة السياسية. وعلى الرغم من الإصلاحات الأخيرة في سياسات اللاجئين واللجوء السياسي، حققت تركيا نتيجة متدنية في كل من مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية ومؤشر نوعية الديمقراطية ومؤشرات سياسة إشراك المهاجرين والحق في اكتساب الجنسية، بما يعكس إطاراً قانونياً غير داعم لدمج المهاجرين ومشاركتهم السياسية إلى جانب صعوبة نيل المواطنة أو حتى الإقامة الشرعية. وبالتالي فإن سياسات الدمج السياسي للمهاجرين تفيد المجتمعات الديمقراطية وتساعد في إيجاد الظروف التي تسمح بديمقراطيات جيدة.

تمثيل المهاجرين في مؤسسات سياسية رئيسية وهيئات استشارية

تواجه الأحزاب السياسية والبرلمانات، فضلاً عن المجالس المحلية، صعوبات في دمج مصالح فئات السكان المتنوعة باطراد نظراً لتأثيرات الهجرة. وحيث أن الأحزاب هي الجهات الممثلة للناس في عمليات صنع القرار السياسي، عليها أن تناضل لتعكس مصالح جميع المواطنين (كيمب وآخرون ٢٠١٣).

وعلى الرغم من نقص البيانات عن مستوى تمثيل الأحزاب السياسية للفئات السكانية المتنوعة، إلا أن جماعات الأقلية غالباً ما تحظى بتمثيل ضعيف (بلويمراد ٢٠١٣). ويظل تمثيل المهاجرين ضعيفاً على المستوى المحلي، رغم وجود عدد أكبر من أعضاء المجالس من أصول مهاجرة على مستوى البلديات وفي المدن، كما أن الأحزاب ترشح عدداً لا بأس به من مرشحي الأقليات في الانتخابات المحلية.

ويضاف إلى العجز التمثيلي الصعوبات التي يواجهها المهاجرين في الانضمام إلى الأحزاب السياسية. وقد طبقت الأحزاب استراتيجيات مختلفة لزيادة تمثيل الأقليات، وتشمل تعزيز وجودها ضمن التجمعات العرقية المحلية، وتنفيذ حوافز تشجع ممثلي الأقليات العرقية على الترشح في الانتخابات، واعتماد أهداف عددية لمرشحي الأقليات. وقد وضعت الأحزاب السياسية في حالات قليلة جداً قوائم انتخابية عرقية. وعمدت أحزاب أخرى إلى استخدام أهداف وشبكات أقلية وحصص داخل الأحزاب لزيادة تمثيل الأقليات. وهناك أحزاب سياسية كثيرة تسمح للمهاجرين بشغل مناصب في هياكلها الحزبية، بما فيها قوائم المرشحين (هتون ٢٠٠٤)، ووضعت أحزاب أخرى حوافز لمشاركة المهاجرين سياسياً معها من خلال المنتديات أو الحملات الخاصة. ويعد كثير من هذه الهياكل غير رسمي وضعيف ويعتمد على التفاعلات الفردية عوضاً عن الهياكل المؤسسية. وإجمالاً، يمكن للأحزاب السياسية أن تكون أكثر فاعلية في اجتذاب الناس من أصول مهاجرة (دانكه وآخرون ٢٠١٤).

تؤثر النظم الانتخابية وأجندة الأحزاب والآراء بشأن الهجرة، بغض النظر عن موقعها في الطيف السياسي، على مستوى تمثيل المهاجرين في هياكل الأحزاب السياسية، وعلى إمكانية ترشحهم في الانتخابات، وحصولهم على فرصة واقعية في الفوز نظراً لموقعهم في لائحة مرشحي الحزب. ويؤثر مستوى الدعم الذي يقدمه الحزب إلى المهاجرين على مستوى تمثيلهم. وبالتالي تستطيع الأحزاب السياسية التي تضع سياسات مراعية للمهاجرين أن تجعل قوائم مرشحيها وبرامجها الانتخابية وقوانينها الحزبية أكثر شمولاً، وأن تعمل على إشراك المهاجرين بغرض توطيد قاعدتها التمثيلية.

يجوز للبلدان أن تشرك المهاجرين في عمليات صنع القرار من خلال هيئات استشارية، حتى إذا لم تكن تمنحهم حقوق التصويت أو تيسر مشاركتهم في الأحزاب السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من تعزيز مبادرات المجتمع المدني ومبادرات المجتمعات المحلية التي تركز على إشراك المهاجرين، لتسهيل عملية اندماجهم. ويسهم إشراك المهاجرين والمجتمعات المضيفة، ولاسيما المهاجرين الأقل مهارة وتعليماً، على نحو بناء في تخطيط السياسات الحكومية وتنفيذها في إشراك المواطنين، وذلك عن طريق منصات الحوار ووضع سياسات تشاركية على سبيل المثال. وتساعد هذه المنهجية في بناء التلاحم الاجتماعي والثقة بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة، حيث تمنح الفئتين حيزاً للتفاعل كي تدرك كل فئة وجهات نظر ومخاوف الفئة الأخرى.

تحدي الأحزاب المناهضة للمهاجرين

أحيت المخاوف تجاه المهاجرين الأحزاب الشعبوية اليمينية وزعماءها في بلدان مثل ألمانيا والدنمارك والنمسا وفنلندا وفرنسا وهولندا والسويد، وكذلك في أستراليا والولايات المتحدة. وتستغل أحزاب كثيرة في مجمل الطيف السياسي وسائل الإعلام بصورة متزايدة لنقل أخبار النخب السياسية المنعزلة عن الشعب، ونشر عقلية 'نحن مقابل هم' التي تقوم على الهويات المركزية العنصرية وكراهية الأجانب (غريفن ٢٠١٦). كما تبدي الأحزاب الرئيسية تساهلاً متزايداً تجاه خطاب الأحزاب المناهضة للمهاجرين في الحملات الانتخابية، مما يؤجج المواقف العامة المناهضة للمهاجرين ويؤثر على برامج الأحزاب السياسية.

وتتحدى آراء المواطنين حول الهجرة وسلوكهم الانتخابي الناتج القيم الجوهرية للمشاريع الديمقراطية كالاتحاد الأوروبي، مثلما ظهر في استفتاء 'بريكزت' على خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، الذي تأثر بمسألة الهجرة في إطار حرية التنقل ضمن بلدان الاتحاد الأوروبي.

تؤثر الهجرة، التي تغذيها العولمة، على الديمقراطية من خلال زيادة الدعم الشعبي للأحزاب الشعبوية (وخصوصاً الجناح اليميني) وأجنداتها المناهضة للمهاجرين. ويبقى السبب في صعود الأحزاب الشعبوية، سواء كان عدد السكان الأجانب في بلد ما أو حجم تدفق المهاجرين وسرعته، مسألة جدلية. فهناك أمثلة إيجابية على تصويت الجمهور لصالح الأحزاب السياسية المراعية للمهاجرين أو زعمائها المناصرين لسياسات الهجرة الشاملة والعادلة، ومنها انتخاب صادق خان عمدة لمدينة لندن في عام ٢٠١٦.

وترى دراسة أوروبية أجريت في عام ٢٠١٠ أن مخاوف الجمهور من مسألة الهجرة هو أحد أسباب انعدام ثقة المواطنين بالمؤسسات السياسية والسياسيين، وليست فقط نتيجة الخطاب اليميني المتطرف أو النزعة التشاؤمية أو بسبب ارتفاع مستويات الهجرة (مكلارين ٢٠١٠). وتحديداً، إذا كانت تصورات المواطنين لآثار الهجرة الوافدة سلبية فستضعف ثقتهم بالنظام السياسي. أما من يحملون تصورات أقل سلبية تجاه المهاجرين، فكانت ثقتهم بنظامهم السياسي وسياسييهم أعلى من ثقة المتخوفين جداً من مسألة الهجرة. وتوجد هذه العلاقة بين القلق من مسألة الهجرة وانعدام الثقة السياسية بغض النظر عن وجود أحزاب يمينية. ويمكن لردم الهوة بين المواطنين والمؤسسات السياسية والحكومات، وزيادة الثقة بينهم، أن يساعد المواقف الشعبية تجاه الهجرة على إنتاج حكم أفضل (مكلارين ٢٠١٠).

من التبعات الرئيسية المؤثرة على السياسات الحكومية، بالإضافة إلى مراعاة قدرات الدولة على وضع سياسات للهجرة، ضرورة أن تعمل البلدان، التي لديها معدلات هجرة مرتفعة وسياسات ملائمة للمهاجرين أو سياسات تعدد ثقافي، على الحد من ردود الأفعال المحتملة من المواطنين الذين يحملون تصورات سلبية تجاه المهاجرين. ويسري الأمر كذلك على أوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريبي والولايات المتحدة، التي شهدت صعوداً للأحزاب الشعبوية وزعمائها نتيجة لاستياء الناخبين، وغالباً ما ارتبط ذلك بمشاعر مناهضة للمهاجرين. ويبدو أن هذه التوجهات تؤيدها تفسيرات ظهرت مؤخراً تجد أن بروز الشعبويين الاستبداديين في المجتمعات الغربية أفضى إلى ردود أفعال ثقافية شديدة ضد التغير الاجتماعي طويل المدى والقيم الليبرالية (نوريس ٢٠١٦).

المهاجرون بصفتهم عوامل معززة للديمقراطية - كيف يمكن للديمقراطيات أن تستفيد من الهجرة؟

يمكن لبلدان المهاجرين الأصلية أن تحقق مكاسب ديمقراطية من الهجرة: فقد يكون المهاجرون بمثابة عوامل معززة للديمقراطية قادرة على نشر المعايير الديمقراطية. ومجتمعات الشتات قادرة على نقل المعلومات والأفكار المبتكرة، والقدرات الفكرية، ومهارات التكنولوجيا الحديثة، وممارسات الأعمال والتجارة، والعادات السياسية الديمقراطية وممارساتها. وبالتالي، قد يطالب العائدون منهم بمحاسبة الحكومات، وهذا يعزز المشاركة الانتخابية والسياسية ويشجع على تشكيل أحزاب سياسية جديدة.

ويمكن لبلدان المهاجرين الأصلية أن تستفيد فائدة جمة من إعادة دمج المهاجرين، وخصوصاً من أجبروا على الخروج ولكنهم قادرون على العودة بعد النزاع. فإذا منحتهم المجتمعات المضيفة أثناء وجودهم فيها الفرصة، فقد يتمكنوا من شحذ مهاراتهم وتنمية ثروتهم واهتماماتهم السياسية وقدراتهم. وربما يتمكنون من الترشح في الانتخابات البلدية واكتساب خبرات سياسية مهمة بحيث يمكنهم تطبيقها في بلدانهم الأصلية. وربما يشكل المهاجرون في الشتات جمعيات أهلية أو حتى جماعات سياسية تحضيراً لطرح (أو إعادة طرح) الديمقراطية في حال بدأت مواطنهم الأصلية في الانتقال الديمقراطي. ويضطلع المغتربون في بعض الحالات بدور أساسي في التوعية بالوضع السياسي في أوطانهم الأصلية، وفي تعبئة الحكومات الأجنبية والمجتمع الدولي للمناداة بإصلاحات ديمقراطية (كوينوفا ٢٠٠٩؛ إغريتو ٢٠١٢).

المواطنة والمهاجرون

يشكل الاحتفاظ بالمواطنة الأصلية اعتباراً مهماً لكثير من المهاجرين عندما يحصلون على الجنسية في بلدانهم المستضيفة. وهناك بلدان كثيرة تقبل بازدواج الجنسية، وخصوصاً إذا كان التخلي عن جنسية البلد الأم يخلف عواقب سلبية على المهاجرين المغتربين ممن أقاموا روابط في بلدانهم الأصلية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١١). ويسهل ازدواج الجنسية مشاركة المغتربين في الحياة السياسية في بلدانهم الأصلية، ويسهم بالتالي (وبإمكانه التأثير) في تحسين جودة الديمقراطية في تلك البلدان.

ويمكن اكتساب جنسيتين إما بالولادة أو بالتجنس. وتقبل البلدان عموماً بالنمط الأول، وغالباً مع الالتزام باختيار أحدى الجنسيتين عند بلوغ سن الرشد، في حين أن اكتساب جنسية أخرى لاحقاً في الحياة يتطلب عادة الاختيار بين الجنسيتين أو فقدان إحداهما تلقائياً.

لقد شهدت مناطق العالم جميعها، منذ عام ١٩٧٥، زيادة كبيرة في نسبة بلدانها التي تقبل بازدواج المواطنة أو الجنسية. وبات ذلك هو المعيار حالياً (مركز ماسترخت للمواطنة والهجرة والتنمية، قاعدة بيانات المواطنة المزدوجة العالمية للمغتربين ٢٠١٥). واعتباراً من عام ٢٠١٥، باتت المواطنة المزدوجة مقبولة في معظم بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (٩١ بالمئة)، وأمريكا الشمالية (١٠٠ بالمئة)، وأوروبا (٧٦ بالمئة)، والشرق الأوسط وإيران (٩٠ بالمئة)، وأفريقيا (٦٣ بالمئة)، ولكن حتى في المنطقة ذات المعدل الأدنى، وهي آسيا والمحيط الهادئ، كانت أغلبية البلدان (٥٧ بالمئة) تقبلها. قد يثير قبول المواطنة المزدوجة أو السماح بها الجدل، وينطوي على مشاكل قانونية كالتجنيد العسكري والمساءلة الضريبية التي قد تنشأ عن تعارض الأنظمة الإدارية، وكذلك على جدالات

سياسية واجتماعية حول منح حقوق تصويت متعددة للمهاجرين في كلا البلدين، المضيف والأصلي.

توسيع حقوق التصويت الخارجية للمهاجرين؟

هل يؤدي منح المهاجرين حق التصويت إلى تعزيز الديمقراطية في بلدانهم الأصلية؟ مثلما هي الحال مع حقوق الاقتراع، فإن السماح للمهاجرين المغتربين بالتصويت قد يثير الجدل، لأنه يسمح لهم بالتأثير على العملية السياسية في بلدانهم الأصلية دون التأثر بالضرورة بنتائج الانتخابات أو بسياسات الحكومة (لوبيز-غويرا ٢٠٠٥). ويذهب البعض إلى أن السماح لمزدوجي الجنسية بالتصويت في بلدين يقوض مبدأ 'لكل شخص صوت انتخابي واحد'. ويعتقد آخرون بأن العولمة قد أفضت إلى تداخل في الولايات القضائية، وأن للناخبين المغتربين نصيب كافٍ في بلدانهم الأم لتبرير حقهم في المشاركة السياسية (سبيرو ٢٠٠٦).

يعود قرار منح المهاجرين الحق في التصويت لتقدير كل بلد. فالقانون الدولي لا يلزم الدول بحفظ حقوق التصويت للمهاجرين المغتربين. وهناك بلدان كثيرة توسع حقوق التصويت لتشمل مواطنيها غير المقيمين، مع أن القيود الفنية والإدارية قد تشكل حاجزاً أمام إجراءات التصويت في الخارج. وتسمح القوانين في ١٤٦ بلداً ديمقراطياً من بين ٢٠٦ بلداً لمواطنيها غير المقيمين بالتصويت من خارج البلاد (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٥). ومن هذه البلدان، هناك ٤٨ بلداً تسمح للمغتربين بالتصويت في نوع واحد فقط من الانتخابات، بينما تسمح معظم البلدان الأخرى بالتصويت في نوعين أو أكثر. والممارسة الأكثر شيوعا (في ٤٣ بلداً) هي السماح بالتصويت من خارج البلاد في نوعين أو أكثر من الانتخابات؛ وهي تسمح به في الانتخابات الرئاسية والتشريعية (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٥). أما اللاجئين، فعادة ما كانوا بين آخر الفئات المهمشة التي تمنح الحق في الاقتراع. فليست هناك ممارسات دولية معيارية معنية بتعزيز الحقوق السياسية للاجئين؛ إذ توجد تباينات إقليمية في تخصيص الموارد والممارسات والقيادات المؤسسية.

ومع ذلك، ليس هناك ترابط واضح بين السماح بالتصويت من الخارج والمزايا السياسية أو الاقتصادية الاجتماعية للبلدان. وفي حين وسعت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي حق الاقتراع للمغتربين عموماً منذ تسعينيات القرن العشرين، إلا أن الأدلة على ذلك مختلطة. فقد منحت الديمقراطيات الجديدة في أمريكا الجنوبية حق الانتخاب للمغتربين، بينما لم تفعل ذلك البلدان الأفريقية، وغالباً لأن المغتربين كانوا يؤيدون أحزاب المعارضة. أما البلدان التي منحت المغتربين حقوق التصويت، فتشمل ديمقراطيات راسخة إلى جانب أخرى ناشئة أو مستعادة، وحتى بعض البلدان التي لا يمكن تصنيفها ضمن البلدان الديمقراطية (نافارو وموراليس وغراتشيو ٢٠٠٧). وأما آثار حقوق التصويت على الأنظمة الديمقراطية، فتتوقف على عوامل كثيرة، كالظروف الاجتماعية والسياسية والنظم الانتخابية التي تنفذ من خلالها تلك الحقوق، إلى جانب نسبة المواطنين بين المغتربين والسبل المتاحة للمشاركة ومعدلاتها.

إقبال المهاجرين على الاقتراع

عندما يمنح المهاجرين حق التصويت، يمكنهم التأثير على الانتخابات التي تتسم بمنافسة شديدة. ففي الانتخابات الرئاسية الفرنسية لعام ٢٠١٧، سجل ٢,٦ بالمئة من المواطنين الفرنسيين المقيمين في الخارج للتصويت في الانتخابات. وفي الجولة الأولى من الاقتراع، فاز إيمانويل ماكرون بنسبة ٢٤ بالمئة من الأصوات، بينما حصلت مارين لوبان على ٢١,٣ بالمئة من الأصوات. وفاز ماكرون بالجولة الأولى من الانتخابات بفارق مليون صوت، بما يعطي المواطنين الفرنسيين في الخارج المؤهلين للتصويت، والبالغ عددهم ١,٣ مليون نسمة، القدرة على حسم نتيجة الانتخابات (لوي ٢٠١٧).

ومع ذلك، عادة ما تكون معدلات تسجيل المهاجرين في الانتخابات وإقبالهم عليها، في البلدان التي تسمح لهم بالتصويت، أدنى منها داخل البلد، وتقدم إيطاليا والفلبين والسنغال وإسبانيا والسويد أمثلة على ذلك. أما في بعض البلدان، ورغم تراجع أعداد الأشخاص الذي يدلون بأصواتهم في الخارج، تظل نسبة المهاجرين الذي يصوتون مرتفعة. وتتفاوت أسباب تدني الإقبال بين الناخبين خارج البلاد، مثلما تتفاوت بين الناخبين داخل البلاد، غير أن بعض العوامل ترتبط بالتصويت في الخارج. كما أن تصويت المهاجرين مكلف مادياً ويحد من منافع التصويت، ويتأثر الإقبال بمدى سهولة الإجراءات المتخذة في اقتراع المهاجرين (كوستيلكا ٢٠١٧).

ومع أن معدلات تصويت المهاجرين أدنى عادة من معدلات تصويت المواطنين في الداخل ارتفاع التكاليف، فإن حجم الشتات يؤثر على إقبالهم على الاقتراع، لأن الجاليات الكبيرة في المهجر تحفز الأحزاب السياسية على تعبئة المهاجرين انتخابياً. ولذلك، كلما زاد حجم الجاليات في المهجر، ارتفع على الأرجح معدل إقبال المهاجرين على الاقتراع. وفي الوقت ذاته، يرجح أن ينخفض إقبال المقترعين الإجمالي في بلدانهم الأصلية (كوستيلكا ٢٠١٧). ولدعم الديمقراطية يتعين على صناع السياسات في البلد الأصلي أن يضعوا في الاعتبار إمكانية المشاركة السياسية للمهاجرين في أوطانهم الأصلية نظراً للاتجاهات العامة التي تظهر تراجع إقبال المقترعين.

التمثيل السياسي للمهاجرين المغتربين في مؤسسات سياسية رئيسية وهيئات استشارية

تسمح معظم البلدان (٦٧ بالمئة) بتصويت المهاجرين وتيسيره في الانتخابات الوطنية من خلال تعيين أصوات لدائرة انتخابية تربط المهاجر بها أواصر ما، كمحل إقامة

سابق (نافارو وموراليس وغراتشيو ٢٠٠٧). ولدى ١٣ بلداً مقاعد محفوظة أو 'تمثيل خاص' للمواطنين غير المقيمين في برلماناتها، وهي: أنغولا والجزائر وكابو فيردي وكولومبيا وكرواتيا والإكوادور وفرنسا وإيطاليا وموزمبيق ورومانيا وتونس وبنما والبرتغال. إلا أن أنغولا وبنما لا تنفذان هذا التشريع (سندبيرغ ٢٠٠٧؛ قاعدة بيانات المواطنة في مرصد الاتحاد الأوروبي للديمقراطية، غير مؤرخ).

تشير الدلائل إلى أن الهجرة إلى البلدان التي تحظى بمستويات مرتفعة من التمكين السياسي للإناث تزيد حصة النساء في البرلمانات في بلدانهم الأصلية (لوديجياني وسالموني ٢٠١٢). وقد لعبت المؤسسات النسائية والناشطات في بلاد المهجر دوراً كبيراً في بناء القدرات وفي التمكين السياسي عموماً للنساء لزيادة مشاركتهن السياسية في البلد الأم. وتشمل الأمثلة جهود المناصرة الناجحة لشبكة تمكين نساء جنوب السودان التي أنشأتها مهاجرات سودانيات يقمن في الولايات المتحدة وناشطة السلام الليبيرية ليما روبرتا غبوي.

لا تسمح بعض البلدان للمهاجرين بالتصويت في الانتخابات البلدية أو المجالس المحلية. ومن الاستثناءات أستراليا والنمسا وكندا وقبرص وإيطاليا ومالطا والمكسيك ونيوزيلندا وأوروغواي، مع أن حقوق التصويت المحلية للمواطنين غير المقيمين هي من الحقوق المرتبطة بشروط إقامة إضافية، وشروط العودة إلى الوطن للتصويت، أو بحالة الخدمة المدنية (قاعدة بيانات المواطنة في مرصد الاتحاد الأوروبي للديمقراطية، غير مؤرخ).

ويرغب كثير من بلدان المهاجرين الأصلية في الحفاظ على روابط مع مواطنيها في الخارج، لأنهم قد يشكلون مصدراً قيماً للتحويلات المالية أو للنفوذ السياسي في البلد المقصد (إتزيغزون ٢٠٠٠؛ باوبوك ٢٠٠٣). وفي الوقت ذاته، يسعى كثير من البلدان المذكورة إلى الحفاظ على بعض السلطة السياسية على جالياتها في بلاد المهجر. فقد أنشأ ١٥ بلداً أفريقياً مؤسسات ووزارات مرتبطة بالمغتربين في المهجر، بينها إثيوبيا وغانا ومالي ونيجيريا ورواندا والسنغال وتنزانيا وأوغندا.

يتعين على البلدان الأصلية، إلى جانب نظرها في منح المغتربين حقوق التصويت، أن تعمل على تمكين المهاجرين العائدين من المشاركة في حياتها السياسية. وعليها أن تستشير جالياتها بشأن قضايا الهجرة لتشجعهم على العمل بمثابة سفراء نوايا حسنة في بلدان المقصد، والاستثمار في تنمية بلدانهم الأصلية، بما يسهم في زيادة التلاحم الاجتماعي وتعزيز التفاهم الثقافي.

آثار السياسات: منهجيات مواجهة تحديات الهجرة

هنالك ردود أفعال عالمية متزايدة تجاه التعددية الثقافية في الرأي العام والخطاب السياسي وسياسات الهجرة والنظرية السياسية. وقد انتقلت بلدان كثيرة، كانت تشدد كثيراً في سياساتها على التعددية الثقافية، مثل أستراليا وهولندا والسويد، إلى مطالبة المهاجرين ببذل مقدار أكبر من 'التكيف' و'تشاطر القيم' و'الاندماج'، وغالباً بضغط من أحزاب أقصى اليمين الشعبوية الصاعدة.

لا بد للمؤسسات الديمقراطية من الاستفادة من المبادرات المحلية التي نجحت في إشراك المهاجرين في الحياة السياسية، وربط تلك الدروس بأطر الحكم الإقليمية والدولية. وتشكل بعض المدن في أوروبا (مثل أثينا وبرلين وبلباو ودبلن) وفي آسيا والمحيط الهادئ (مثل فوزهو في الصين وسنغافورة، وشبكة من المدن في اليابان) هياكل مؤسسية بدعم من السلطات الوطنية تعمل على الاستفادة من اهتمامات المهاجرين المتنوعة وزيادة التعاون الشامل. وتعمل مدن مثل برلين ودبلن وليل على إنشاء شراكات مع جمعيات المهاجرين لتعزيز المواطنة والمشاركة السياسية للمهاجرين. ويستخدم التخطيط التشاركي للموازنة (أي أن أفراد المجتمع يقررون مباشرة كيفية إنفاق جزء من الموازنة العامة) في تمويل سياسات الدمج البلدية في أكثر من ١,٧٠٠ حكومة محلية في أكثر من ٤٠ بلداً، وخصوصاً في البلدان ذات الدخل المنخفض، حيث تبقى الموازنات البلدية ضئيلة على الرغم من اللامركزية (المنظمة الدولية للهجرة ٢٠١٥ب).

إن اتباع 'سياسة تفاعلية متعددة الثقافات' مع مكون أهلي، يسمح للناس بالالتقاء والتفاعل في مساحات مشتركة، كأماكن العمل والأحزاب السياسية والمدارس ومرافق الأحياء السكنية وأنظمة النقل العام، يساعد في خلق هوية وطنية جماعية مع احترام تنوع الهويات الفئوية. وباستثناء المواطنة، يجري عادة تسهيل إشراك المهاجرين محلياً، من حيث تعلم اللغة والحصول على التعليم والتوعية المدنية والخدمات الصحية والتعرف على إجراءات السلامة العامة.

وعموماً، يجب على المؤسسات الديمقراطية أن تتبنى سياسات تهدف إلى تمكين المهاجرين من اتخاذ القرار بشأن كيفية مشاركتهم في الحياة العامة، عوضاً عن النماذج القائمة على 'المواطنة بصفتها مجرد جنسية' أو على 'الحق في الاقتراع بغير جنسية'. ولتوطيد الديمقراطية، لا بد لصناع السياسات من اعتبار منح حقوق التصويت، وخصوصاً على المستوى المحلي، سبيلاً نحو المواطنة. ويؤدي ذلك إلى تعزيز احترام اختيار الأفراد أكثر من منهجية في صنع السياسات تركز على المجموعات أو الأمم العرقية.

على المؤسسات الديمقراطية أن تواجه التحديات التي تفرضها الهجرة على الديمقراطية بسياسات لا تعتمد فقط على الهياكل السياسية الرسمية التقليدية ومفهوم الدولة الأمة. فشمول الجميع يجب أن يكون المبدأ الأساسي في سياسات الهجرة لتنمية قدرة النظام الديمقراطي على الصمود من خلال الإصغاء إلى مختلف الأصوات وتسخير سبل شتى للتعامل مع السخط والحاجة إلى التغيير.

خيارات وتوصيات السياسات لمواجهة تحديات الهجرة

الحكومات الوطنية والمحلية

- الاستثمار في جمع البيانات والأبحاث حول الارتباط بين الهجرة والديمقراطية، بما يشمل تدفقات الهجرة والعوامل التي تتحكم بالآثار الإيجابية والسلبية للهجرة، بهدف زيادة الفائدة.
- تصميم سياسات محور اهتمامها تغيير تصورات الجمهور عن الهجرة وتشجيع المساءلة السياسية.
- مراعاة ظروف كل بلد، وتيسير تجنيس المهاجرين، مع النظر في منح حقوق التصويت المحلية بوصفها أحد سبل الدمج والحصول على المواطنة بسهولة أكبر.
- إشراك الجهات المدنية الفاعلة في عملية دمج المهاجرين على المستويين الوطني والمحلي، وذلك بتوظيف خبراتها ومهاراتها في زيادة المشاركة السياسية للمهاجرين وتشجيع التفاهم الثقافي، وخصوصاً في المجتمعات المحلية.
- النظر في إمكانية منح المهاجرين حق التصويت، وتسهيل مشاركتهم السياسية في بلدانهم الأصلية بالاستفادة من المبادرات الناجحة للمجتمع المدني للجاليات، وضمان حصول الناخبين من المهاجرين على المعلومات وتسهيل تسجيلهم، وإشراكهم في الحوار مع البلدان المستضيفة لتفادي الخلاف السياسي.
- تمكين المهاجرين العائدين من المشاركة السياسية والحوار والتشاور بشأن قضايا الهجرة مع الجاليات في بلاد الاغتراب. وتشجيعهم على العمل بمثابة سفراء نوايا حسنة في بلدان المقصد، وعلى الاستثمار في تنمية بلدانهم الأصلية.

الأحزاب السياسية

- المشاركة في حوار ديمقراطي عن الهجرة يستند إلى الحقائق لتعزيز التسامح تجاه المهاجرين ومكافحة المعتقدات والمعارف والسلوكيات العامة غير الدقيقة السائدة حول الهجرة.
- لا بد أن تكون الأنظمة الأساسية للأحزاب السياسية وبرامجها الانتخابية وقوائم مرشحيها شاملة وأن تشرك المهاجرين لتوطيد قاعدتهم التمثيلية، بما يشمل إيجاد ظروف متكافئة لهم ضمن هياكلها الداخلية.
- وضع منظور طويل الأمد عند تحديد استراتيجيات الحزب لتوطيد مصداقيته بين الناخبين.

أنظمة الحكم العالمية والإقليمية

- يجب على المنظمات الإقليمية والوطنية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني أن تتعاون لتحقيق غايات وأهداف ومؤشرات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخصوصاً الهدف ١٦، 'تشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة'.
- التعاون في المنظمات الإقليمية والدولية لتحديد سياسات توزع بإنصاف مسؤوليات حماية المهاجرين واللاجئين، والتمسك بالقانون الدولي ذي الصلة كالاتفاق العالمي حول المهاجرين واللاجئين.
- تعزيز حكم الهجرة الدولية من خلال مشاورات إقليمية أوسع والتعاون في مسائل سياسية أساسية كالصلات بين الهجرة والديمقراطية والتنمية والأمن وحقوق الإنسان والتجارة.
- توسيع آليات التعاون لتحصين المنافع المتبادلة للمهاجرين لتحسين الفهم الثقافي وتشجيع التسامح والاندماج، وتيسير المشاركة السياسية للمهاجرين في كلا البلدين، الأصلي والمقصد.
- لا بد لعمليات التشاور الدولية والإقليمية بشأن الهجرة أن تعزيز إشراك المهاجرين في المجتمع المدني، وخصوصاً في جمعيات المهاجرين، لتشجيع دمج المهاجرين ومشاركتهم عوضاً عن التحكم بهم. ولا بد لهذه العمليات أيضاً أن تشرك الجهاز الأكاديمي والمؤسسات والقطاع الخاص.

الفصل ٨. بناء السلام الشامل في الدول المتأثرة بالنزاعات: تصميم يعزز صمود الديمقراطية

تواجه البلدان الخارجة من نزاع مسلح درباً طويلة شاقة، تتخللها عوائق متعددة، وفرص كثيرة أيضاً. وللخطوات المتخذة بعد النزاع مباشرة تأثير هائل على مستقبل البلاد يشمل استقرار الحكومة والقدرة على تأمين السلام لبناء ديمقراطيات مستقرة. وتتخلل الفترات الانتقالية بعد النزاع فرص وتحديات لبناء مؤسسات ديمقراطية قادرة على المساعدة في درء النزاعات في المستقبل. فإذا كانت عمليات الانتقال جامعة ومملوكة وطنياً ومنفتحة وديمقراطية، سيتصف النظام الديمقراطي الناتج بقدرته على الصمود. ومن المهم تغذية شعور واسع بملكية القرارات المتخذة في الفترات الانتقالية. فشعور الناس بأن لهم نصيب في اتخاذها، يزيد أرجحية احترامهم للقواعد، واستمرار تفاعلهم معها على المدى الطويل.

إن طريقة إدارة النخب السياسية لتنمية الدولة الجديدة وإدراج مبادئ الشمول والمشاركة في تصميم المؤسسات السياسية الجديدة عقب نزاع عنيف، عوامل رئيسية فاصلة تحدد مدى انتقال الدولة نحو ديمقراطية قابلة للصمود. ويعزز الدمج النشط والموجه استقرار وصمود المؤسسات الديمقراطية الجديدة من خلال إعطاء الأولوية للتواصل بين النخب السياسية والمواطنين، ومنح صوت لأكثر الفئات تهميشاً في المجتمع.

تشكل آليات الدمج النشطة والموجهة في صياغة الدستور، وكذلك في التسوية السياسية وتصميم النظم الانتخابية، الأساس في وضع قواعد الدولة الجديدة، وتحدد من يمكنهم المشاركة في الدولة، وتصمم مفاتيح تلك المشاركة. وتشكل معاً بعض العناصر الأساسية في تحقيق الصمود الديمقراطي. وتضمن عمليات بناء الدستور الشاملة أن تتمتع التسوية الدستورية بالشرعية من الشعب والنخبة، وأن تعزز التفاعل بين النخب والدوائر الانتخابية. ويساعد السماح للثوار السابقين بإعادة التفكير وإعادة تعريف أنفسهم كسياسيين في توسيع قاعدة التأييد الشعبي لشرعية الدولة. وتقدم النظم الانتخابية الشاملة، التي تشجع النخب على السعي إلى الحصول على الدعم الانتخابي خارج مناطقها 'الآمنة'، حوافز لبناء التوافق عوضاً عن العمل بأسلوب 'الفائز يحصل على كل شيء'. كما أن النظم الانتخابية، التي تتيح لعدد أكبر من المثلين المنتخبين الوصول إلى أرفع مستويات سلطة اتخاذ القرار، تفضي إلى الصمود أكثر من النظم التي تعتبر الشمول مجرد تمثيل عددي بسيط أو أكثر قليلاً. وعلى النظم الانتخابية الشاملة فعلاً أن تتيح الوصول إلى صنع القرار وأصحاب السلطة، وأن تكفل نمو أطراف جديدة ومحلية مهتمة بالعملية الديمقراطية.

إن الشمول النشط والموجه يفعّل تعريف الأمين العام للأمم المتحدة له، وهو 'مدى وأسلوب تمثيل آراء واحتياجات أطراف النزاع والأطراف المعنية الأخرى، وسماعها ودمجها في عملية سلام' (الأمم المتحدة ٢٠١٢: ١١).

اتجاهات في بناء السلام والتحول الديمقراطي

تعد دراسة النموذج السائد في بناء السلام خطوة مهمة للغاية في فهم مدى مراعاة الشمول وإدراجه في نظرية بناء السلام وتطبيقه. لقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة فيضاً من بعثات حفظ السلام التي تولت الأمم المتحدة عدداً كبيراً منها. وبين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٤، أجاز مجلس الأمن الدولي ٢٠ بعثة حفظ سلام جديدة، بينما ارتفع عدد أفراد قوات حفظ السلام في العالم من ١١ ألف فرد إلى ٧٥ ألف فرد (قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام ٢٠١٦). وألقي على عاتق تلك البعثات مجموعة واسعة من المسؤوليات تراوحت بين تنفيذ اتفاقيات سلام وإعادة تنظيم قوات عسكرية وأمنية والإشراف على انتخابات. ولا يمكن لنموذج حفظ السلام لفترة ما بعد الحرب الباردة، وميل منفذيه نحو فرض إطار واحد

يناسب كل المقاسات (وخصوصاً المقاس الذي يركز على الأطراف المعنية الوطنية) أن يفضي إلى تهيئة الظروف المواتية لسلام دائم.

يظهر الشكل ٨-١ كيف كان أداء البلدان التي تضم بعثات حفظ سلام رئيسية (المنتشرة لمدة ستة أشهر أو أكثر تضم ٥٠٠ جندي على الأقل) بمرور الوقت فيما يتعلق بالحكومة التمثيلية، والمستخدم هنا بمثابة مؤشر تقليدي للديمقراطية. ونجد النتائج مختلطة. فقد شهدت كمبوديا وجمهورية أفريقيا الوسطى وهايتي وليبيريا فترات انحسار كبيرة في الحكومات التمثيلية، بينما حافظت البوسنة والهرسك وتيمور الشرقية ومقدونيا وناميبيا وطاجيكستان على الاستقرار النسبي بمرور الوقت. بيد أن بلداناً أخرى شهدت فترات من النمو الواضح. ولكن كرواتيا وحدها حافظت طوال الوقت على مسار صاعد في الحكومة التمثيلية. وبلا شك، أثرت مجموعة من العوامل غير بعثات حفظ السلام على الاتجاهات التي اتخذتها الحكومات التمثيلية في تلك البلدان.

الشمول والدول القادرة على الصمود

لدى مواجهة التحديات المصاحبة لإعادة بناء الدول التي مزقتها النزاعات، لا بد لصناع السياسات من التفكير في كيفية تعديل النموذج الليبرالي السائد لبناء السلام بما يجعل الشمول الموجه والنشط أولوية أكثر مركزية.

لقد أثبت إشراك الثوار السابقين في التسوية السياسية للعملية الانتقالية أهمية بالغة في استمرار السلام وقدرة الديمقراطية على الصمود على حد سواء. وتجمع الآراء على أن منح المحاربين القدامى فرصة الإدلاء برأيهم في مصيرهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي يقلل احتمالات عودة اندلاع العنف (توفت ٢٠١٠: ١٠)، ويسمح بالتالي باستقرار المؤسسات الديمقراطية واكتسابها ثقة الجمهور. وتشير بعض الدلائل إلى أن شمول المحاربين القدامى في المؤسسات السياسية الجديدة يزيد أرجحية أن تفضي العملية الديمقراطية إلى إنشاء مؤسسات ديمقراطية وتعزيزها (هودي وهارتزل ٢٠٠٣). فقد أثبت إشراك المحاربين السابقين من خلال مشاركة واسعة أو تفويضهم بمسؤوليات مشتركة فاعليته في كولومبيا والسلفادور وغواتيمالا (انظر المثال في ترافيسي وريفيرا ٢٠١٦؛ هيربرت ٢٠١٣).

ومن المهم أيضاً جسر الانقسامات الأخرى، وإشراك الممثلين القادرين على طرح وجهات نظر الفئات المحلية والأقليات والطبقات الاجتماعية والنوع الاجتماعي وكافة الفئات العمرية (مركز عمليات السلام الدولية ٢٠١٥؛

الأمم المتحدة ٢٠١٥). ومجدداً يؤكد قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ على الدور المهم الذي تلعبه النساء في منع النزاعات وحلها، وفي مفاوضات السلام وبناءه وحفظه والاستجابة الإنسانية، وفي إعادة الإعمار ما بعد النزاع. كما يؤكد على مواطن القوة والقدرات الفريدة لدى النساء في إحداث التغيير، ويشدد على أهمية المشاركة المتكافئة والانخراط التام في جميع مساعي الحفاظ على الأمن والسلام وتعزيزهما (مجلس الأمن الدولي ٢٠٠٠). والشمول ليس مجرد إشراك مجموعات متنوعة في عمليات صنع القرار. فهو يساعد أيضاً في الحث على اتساع الأفق في المجتمع وزيادة التسامح الاجتماعي. والنظم التشاركية والتوافقية تشجع على الاحترام المتبادل والتسامح، وتساعد في تيسير المداولات (كيرشتر وفرايتاغ وراب ٢٠١١: ٢١٠).

حدود الشمول

نظراً لتعذر شمول كافة فئات المجتمع في عمليات صنع القرار، فقد شدد البنك الدولي على تحالفات قائمة على الظرف العياني و'شاملة بما يكفي'. وعلى هذه التحالفات أن تمنح الأولوية إلى الفئات التي تجلب شرعية سياسية وموارد مالية وفنية، وتواصل الضغط لإحداث إصلاحات مؤسسية عميقة، مثل رجال الأعمال والعمال والنساء وعناصر أخرى من المجتمع المدني (البنك الدولي ٢٠١١: ١٢٤).

ويمكن إقصاء بعض الفئات عن مفاوضات السلام بطريقة مشروعة إذا وجد السكان، على سبيل المثال، أنها ضحت بحقها في المشاركة بسبب ما ارتكبته من انتهاكات في الماضي. وقد يؤدي اتساع الشمول إلى تخفيض الكفاءة أيضاً: فعندما يتم إشراك وزارات أو منظمات كثيرة، سيتباطأ صنع القرار والتقدم أو يغدو مكلفاً (البنك الدولي ٢٠١١: ١٢٤؛ مركز عمليات السلام الدولية ٢٠١٥).

دساتير ما بعد النزاع - الشمول في الممارسة

تقع مسؤوليات جسام على عاتق دساتير ما بعد النزاع. فالدساتير لا تؤدي وظيفتها المعتادة فحسب كإطار عمل

الشكل ٨-١:

مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية: تطور الحكومة التمثيلية في ٢٠ بلداً خارجاً من النزاع

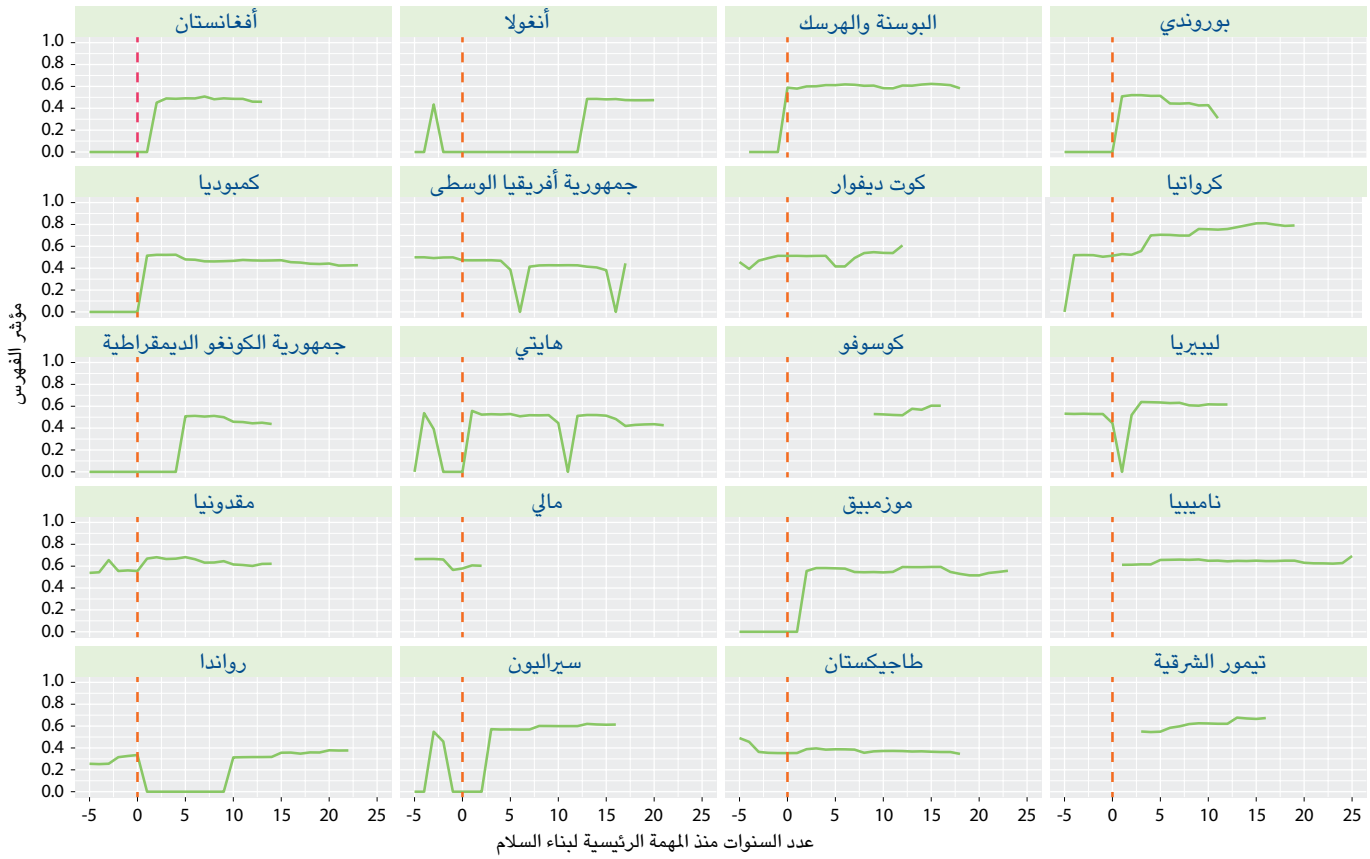

ملاحظة: يظهر المحور ص النتيجة التي حققها الحكومة التمثيلية، ويظهر المحور س السنوات قبل بعثة حفظ السلام الرئيسية وبعدها. ويشير الخط الأحمر المنقوط إلى بداية عمليات بعثة حفظ السلام (السنة صفر على المحور). تتراوح النتائج في المحور ص من صفر إلى واحد. تشير النتائج الأعلى إلى نتائج أفضل في الحكومة التمثيلية.

المصدر: مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠١٧ (مؤشر الحكومة التمثيلية).

للحكومة، بل تجسد كذلك اتفاق السلام، بما فيه تسوية الخلافات المتصلة بالهوية والأيديولوجيا والحكم الذاتي والحصول على السلطة العامة والموارد. ومع وجود مشاكل كثيرة عالقة، تجري عمليات صياغة الدستور بعد النزاع في ساحات سياسية متنازع عليها بشدة حيث تطالب كل مجموعة بما يخدم مصالحها. وصياغة الدستور في عملية تشاركية تشمل الجميع هي السبيل الأفضل إلى وضع دستور قادر على الصمود، من حيث إطالة أمد التسوية الدستورية (إلكنز وبلاونت وغينزبورغ ٢٠٠٩) وتقليل احتمالات تجدد النزاع (ويدنر ٢٠٠٥) على حد سواء.

تعريف 'نحن الشعب'

وصف توماس بين الدستور بأنه 'ليس فعل حكومة، بل فعل شعب يكون حكومة' (بين [١٧٩١] ١٩٩٩). غير أن الشعب لا يمكن أن يقرر، حتى يقرر أحد ما من هو 'الشعب'. (جنينغز ١٩٥٦). ومن جوانب كثيرة، يعد هذا القرار الأكثر أهمية أيضاً، لأنه يؤثر في *الناتج الموضوعي* لعملية صياغة الدستور (وهو النص) إلى جانب الشرعية الإجرائية للعملية، وبالتالي إلى الحس الواسع بملكية الدستور الناتج (هارت ٢٠٠٣).

وفي حين أن جميع المواطنين يمنحون، في بعض الحالات، فرصة المصادقة على دستور من خلال استفتاء، فإن مهمة صياغة الدستور توكل إلى هيئة لصياغة الدستور كالجمعية التأسيسية. وبالتالي، فإن القرارات المبدئية المهمة تشمل تحديد 'الشعب'، والمشمولين (والمستبعدين) في هيئة وضع الدستور، وكيف يشملون ومن يمثلون.

الشمول عبر التمثيل

يوفر الشمول عبر التمثيل فرصاً للمشاركة على مستويين: (أ) شمول أفقي (موجه) يسعى إلى منح صوت لأكبر عدد ممكن من الفئات الاجتماعية الرئيسية، بما فيها فئات هامشية مثيرة للجدل، (ب) شمول عمودي (فعال) يهدف إلى إشراك أوسع شريحة من المواطنين غير النخب التي اختيرت لإجراء المفاوضات. ويجب وضع كلا البعدين في الاعتبار عند تصميم عمليات صنع الدستور بعد النزاع.

ولتلبية مطالب المجتمعات المحلية، لا بد أن يعتمد الشمول الموجه في عمليات صنع الدستور على مفهوم 'نحن الشعوب' المشاركون كشركاء متساوين، حتى لو ضمت المجتمعات المحلية أعداداً غير متساوية، وكانت بعض الهويات المحلية محل جدل. ويجب أن تستند شرعية هيئة وضع الدستور إلى قدرتها على عكس التصورات الذاتية الجماعية للمجتمع الأوسع؛ وقد يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات خاصة لضمان شمول فئات قد تكون ناقصة التمثيل بغير ذلك، كالنساء.

ويعتقد البعض أن التصميم الأمثل للجمعية التأسيسية يجب أن يتخذ شكل الساعة الرملية: مشاركة واسعة في مستهله عبر نقاش وطني أثناء انتخابات الجمعية، ومشاركة واسعة في خاتمته تأخذ شكل استفتاء شعبي. لكن هذا التحليل يستند أساساً إلى الجمعية التأسيسية الوطنية الفرنسية لعام ١٧٨٩ والجمعية الدستورية للولايات المتحدة لعام ١٧٨٧. صحيح أنه ينطبق على كثير من عمليات صنع الدستور الراهنة، إلا أن المعايير المعاصرة للتمثيل الديمقراطي ومضامين تحولات ما بعد النزاع على المجتمع المنقسم تتطلب منهجية أكثر دقة في تصميم العملية والشمول. وتعد الآلية السائدة لتحقيق شمول المشاركة في عمليات وضع الدستور فعالة من حيث سعيها إلى مساهمات منتظمة ومتسقة من الناس، وغالباً عبر المشاورات العامة. ولكن أطرافاً كثيرة تشكك في قيمة مثل تلك المشاركة العامة. والسبب هو أن المفاوضات السرية بين النخب عنصر أساسي في وضع الدستور، وقد تتعرض للخطر عند المبالغة في الانفتاح والشفافية. فالمشاورات العامة سطحية غالباً في أفضل حالاتها وضارة في أسوأ حالاتها لأنها تسفر عن تطلعات غير واقعية بشأن كيفية شمول آراء الجمهور في النص.

وقد أصبح الشمول بما يتخطى الانتخابات والاستفتاءات معياراً واسع الانتشار. وبناء عليه، لم يعد السؤال المطروح أمام مصممي الدستور هو إمكانية اللجوء إلى استشارة الجمهور، بل بكيفية ضمان فعاليتها كوسيلة لتحقيق توقعات المواطنين المتطورة. إن إشراك فئات مختلفة في عملية صياغة الدستور يمنح طيفاً واسعاً من الجهات الفاعلة نصيباً في التسوية الدستورية الناجزة، مما يجعل مختلف الفئات أكثر التزاماً على الأرجح بقيود النظام الدستوري الجديد، وأشد حرصاً على حمايته من الانتهاكات المحتملة. ويساهم النظام الدستوري المستقر في الصمود الديمقراطي على المدى الطويل من خلال توجيه النزاع وفق قواعد تتفق عليها جميع الأطراف، وبما يوفر اليقين والوضوح المستقبلي لكيفية توزيع السلطة وتقييد نزوات الأغلبية.

بناء السلام من خلال الانتخابات والأحزاب السياسية

تلعب الجماعات المتمردة سابقاً دوراً مهماً في الفترات الانتقالية بعد النزاع، وتنطوي قراراتها بشأن مشاركتها (وشكل هذه المشاركة) في العمل السياسي الانتخابي على آثار بعيدة المدى على صمود كل من الدولة الجديدة والنظام الديمقراطي. وفي حالات كثيرة، يشكل هؤلاء المتمردون أحزاباً سياسية تمثل مصالح فئات السكان التي كانت متضررة فيما مضى. وتشير الأدلة إلى أنه مع تساوي الجميع بمن فيهم متمردو الماضي في عملية بناء السلام، تصبح عودة النزاع أقل احتمالاً في المدين القصير والطويل (مارشال وإيشياما ٢٠١٦: ١٠٢٠؛ كول ٢٠١٢: ٤).

إن تحول جماعات المتمردين إلى أحزاب سياسية يجعلها تواجه تحديات ومخاطر كبيرة. فالتحول الهادف يتطلب تغيراً كبيراً في السلوك والمواقف، وهو أمر يستغرق وقتاً

(دي زيبو ٢٠٠٧: ١١-١٩؛ إيشياما وباتا ٢٠١١؛ ليونز ٢٠٠٥؛ ماننغ ١٩٩٨). ويمكن للتنافس في الانتخابات أن يغير أيضاً تراتبية الحزب الداخلية والتنظيم ويزعزعها. ولا بد من الإشارة إلى أن إشراك متمردين سابقين في هياكل السلطة ينطوي على مخاطر على الشرعية الديمقراطية. فقبل التسوية النهائية لجوانب النزاع، قد يوحي هذا الإشراك عن غير قصد للجماعات المنشقة بأنها ستشمل أيضاً في نهاية المطاف إذا ما عادت إلى حمل السلاح مجدداً.

يساعد إشراك المتمردين في العملية الانتقالية في بناء دولة أكثر قدرة على الصمود بطرق عدة. فالمتمردون الذين تحولوا إلى سياسيين يدركون غالباً أن المشاركة في العمل السياسي الانتخابي أكثر جدوى من العودة إلى ساحات القتال. والسياسيون الذين يفوزون بمقاعد في مجالس تشريعية أو بلدية أو محلية يحصلون على راتب منتظم ووجاهة ومنصة محتملة لتحقيق مزيد من التقدم السياسي. ولذلك، ينشأ اهتمام لدى هؤلاء بالمشاركة المتواصلة في العمليات الديمقراطية، وستسعى المؤسسات والسياسات الخاصة بالشمول الموجه إلى مساعدتهم في إدراك منافع النظام الجديد والإيمان بها. وعلى الأمد الطويل، تسهم مشاركة هؤلاء السياسيين الجدد في إنشاء مؤسسات أكثر صموداً (وشرعية).

المؤسسات الانتخابية

تغدو المؤسسات السياسية شديدة الأهمية على نحو خاص في بيئات ما بعد النزاع (وولف ٢٠١١ب: ١٧٧٨)، عندما يقيم الخصوم السابقون الشكل المحتمل للدولة الجديدة وصفتها، ويقدرون أدوارهم المحتملة فيها، ويقررون مدى إيمانهم بقدرة قواعد اللعبة الجديدة على معالجة تظلماتهم. ولذلك، من المهم للغاية اختيار النظام الانتخابي الأنسب (سيسك ورينولدز ١٩٩٨). والأنواع الرئيسية الثلاثة للنظم الانتخابية هي: الأغلبية والتمثيل النسبي والتمثيل المختلط (رينولدز ورايلي وإيليس ٢٠٠٥).

اختيار النظام الانتخابي

يحظى اختيار النظام الانتخابي بأهمية بالغة لأنه يؤثر على استقرار البلاد في المدى الطويل، ويعزز قدرتها على مواجهة الصدمات والأزمات بطريقتين رئيسيتين. أولاً، تؤثر النظم الانتخابية على سلوك السياسيين واستراتيجياتهم. فهناك، على سبيل المثال، نظم أغلبية تكافئ الاعتدال، ويمكنها أن تحقق نتائج مختلفة جداً عن النظم التي توفر منبراً لآراء أكثر تطرفاً (رايلي ٢٠٠٢: ١٥٦). ثانياً، يمكن للنظم الانتخابية تخفيف النزاع أو مفاقمته (هورويتز ١٩٨٥؛ بينوا ٢٠٠٤: ٣٦٩). ويذهب مؤيدو التوافقية، وهو نموذج حكم يستند إلى تشارك السلطة بين النخب والفئات الاجتماعية المختلفة، إلى أن التمثيل النسبي هو الخيار الأفضل للمجتمعات عميقة الانقسام لأنه يعطي نتائج تناسبية، ويسهل تمثيل الأقليات، ويتعامل مع جميع الفئات على قدم المساواة (ليبهارت ٢٠٠٤: ١٠٠).

النظم النسبية مقابل نظم الأغلبية

لا تؤمن نظم التمثيل النسبي علاجاً ناجحاً للمجتمعات المنقسمة. ومنتقدوها يؤكدون أنها تستنسخ الانقسامات المجتمعية داخل السلطة التشريعية الوطنية. ولا تطرح حوافز لتوسيع منابرها السياسية أو اجتذاب مؤيدين غير تقليديين. وغالباً ما ينتج عن انتخاباتها 'تحالفات مصلحة' لا تقوم على أيديولوجيا مشتركة أو أهداف طويلة الأمد (هوروفتز ٢٠١٢: ٢٦). ومع أن نظم الأغلبية تفضل الفئات المهيمنة عددياً، فإن بعضها يقدم أيضاً حوافز لإقناع المرشحين بتعديل سياساتهم ومواقفهم كي يكسبوا التأييد من خارج قواعدهم التقليدية. وتعمل بعض نظم الأغلبية على تحفيز الاعتدال السياسي، ويرجح أكثر أن تفضي إلى توافق في الآراء بين المنافسين (هوروفتز ٢٠١٢: ٢٦).

إن الأدلة على قدرة نظم التمثيل النسبي على إيجاد سلام دائم يعتريها الخلط. فبينما ترتبط بالسلام في بعض الدراسات (بوغاردز ٢٠١٣: ٨٠)، فإنها تتصل بالعنف السياسي في دراسات أخرى (سيلوي وتمبلمان ٢٠١٢: ١٥٥٨). وقد ظهر أن تأثيرها محدود على خفض العنف في أكثر المجتمعات تنوعاً، وأنها تخفض العنف في المجتمعات المتجانسة (سيلوي وتمبلمان ٢٠١٢: ١٥٦٠).

ولذلك، لا تضمن المقاعد التشريعية سلاماً دائماً أو صموداً ديمقراطياً على الأمد البعيد. فالفئات المجتمعية التي تشعر بالتهميش (أو تواجه خطر التهميش) تريد أن تمتلك القدرة على التأثير والوصول إلى عمليات صنع القرار رفيعة المستوى، وخصوصاً على المستوى التنفيذي. والشمول الواسع (أي شغل المعارضة لمقاعد في المجلس التشريعي) هو الوحيد الذي يسهم في الصمود على المدى الطويل. ولإحداث تغيير طويل الأمد، لا بد أن يكون الشمول بناءً أكثر.

ولذلك، فإن الشمول الموجه ضروري، كإشراك الفئات المهمشة في مستويات محددة من السلطة مثلاً. ومن الأمثلة على نظم التمثيل النسبي المعدلة تعديلاً طفيفاً، التي تيسر الوصول إلى السلطة التنفيذية، جنوب أفريقيا، حيث يحق لجميع الأحزاب التي تحظى بنسبة ٥ بالمئة على الأقل من المقاعد التشريعية أن تمثل في مجلس الوزراء؛ ولبنان، الذي يخصص الرئاسة بصورة دائمة لفئة واحدة ورئاسة الوزراء لفئة أخرى (ليبهارت ٢٠٠٤: ٩٩).

مع تزايد حركة الانتقال والهجرة العالمية، ترغب الديمقراطيات في التخلي عن تشجيع هويات مجموعات ضيقة تتعارض مع المجموعات المحددة بدقة. وقد تختار عوضاً عن ذلك بناء ورعاية مؤسسات سياسية تكافئ

التوافق من ناحية، وتسعى إلى الاستفادة من التنوع من ناحية أخرى. ولا تلبي نظم التمثيل النسبي في هذه الحالة احتياجات الديمقراطيات المستقبلية.

فبعد ما يزيد عن ٣٠ سنة من بناء السلام الدولي، يدرك الخبراء اليوم أن الخلل الأساسي في النموذج السائد لبناء السلام يكمن في عدم تركيزه على الشمول. ومع ذلك، فلا بد للشمول من تجاوز الحصص؛ وبالتالي أن يكون هادفاً وموجهاً. إن أحكام تيسير الشمول الحقيقي تحقق أكثر من ضمان التمثيل العددي؛ فهي تمنح حق الوصول إلى صنع القرار، وترعى نمو أطراف جديدة محلية مهتمة بالعملية الديمقراطية.

خيارات وتوصيات لسياسات مواجهة تحديات الديمقراطية وبناء السلام

جميع مفاوضي السلام/ المرحلة الانتقالية

- وضع واستخدام تعريف أوسع نطاقاً للشمول لا يقتصر على مجرد مراعاة عدد الأفراد والجماعات.
- إدراج استراتيجيات الشمول الفعالة والموجهة في تصميم جميع المؤسسات، بحيث تكون تلك التصاميم نتاجاً لتواصل منتظم مع الجمهور، ومنفتحة على الفئات التي تتحدى المفاهيم السائدة للدولة الديمقراطية.
- إيجاد طرق مبتكرة للاقتداء بالأطراف المحلية المعنية، بما فيه على المستوى المحلي.
- إشراك مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في عمليات صنع القرار خلال فترة التحول الديمقراطي.

السلطات المسؤولة عن الانتخابات والجهات الدولية لدعم الانتخابات

- توفير دعم متواصل لتنمية الأحزاب السياسية التي تستهدف جماعات فرعية حزبية مختلفة تساعد المشاركة في العمل السياسي الانتخابي في تمكينها. وتشمل هذه الجماعات ممثلي الأحزاب في المجلس التشريعي الوطني ومجلس الوزراء والمناصب المحلية والمرشحين لتلك المناصب، وزعماء الحزب الإقليميين من مناطق في البلد قد تختلف مصالحها عن مصالح زعماء الحزب في العاصمة.
- المساعدة في تحضير ممثلي الأحزاب لأداء مهامهم بفعالية عبر العمل مع ممثلي المجالس التشريعية لبناء صلات أوثق مع دوائرهم الانتخابية، وتوفير التدريب على دراسة التشريعات وإعدادها.
- التشجيع على شمول زعماء الأحزاب الجديدة في البرمجة على نحو يمنحهم نصيباً في النظام من خلال دعوة الأعضاء في التراتبية الحزبية للمشاركة في التدريبات وبرامج الدعم للمشرعين والمسؤولين المحليين، وضمان الشفافية والمشاركة في أنشطتهم.

مصممو النظام الانتخابي

- التفكير بما يتجاوز ترتيبات تقاسم السلطة على المستوى التنفيذي، وذلك بتصميم سبل جديدة لمنح ضمانات أمنية موثوقة وواسعة النطاق لأحزاب ما بعد التمرد دون استبعاد أحزاب المعارضة المنافسة 'غير المسلحة'.
- التركيز على نظم انتخابية توازن بين الشمول وإتاحة المشاركة في صنع القرار الحكومي، وتسعى إلى تحقيق الشمول بواسطة التأييد الشعبي العريض.
- إدراج أحكام تسمح بصلاحيات النقض، ولا تدفع بأحزاب معينة إلى مقاعد المعارضة.

مراجع مختارة

للاطلاع على قائمة كاملة بالمراجع انظر *الحالة العالمية للديمقراطية 2017: استكشاف صمود الديمقراطية*

Acemoglu, D. and Robinson, J., Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty (New York: Crown Publishers, 2011)
[لماذا تخفق الأمم: منشأ السلطة والرخاء والفقر]

Afrobarometer, 'Is democracy your preferred system of government?', 2016, <http://afrobarometer.org/online-data-analysis/analyse-online>
[هل الديمقراطية هي نظام الحكومة الذي تفضلونه؟]

Alexander, G., The Sources of Democratic Consolidation (Ithaca, NY and London: Cornell University Press, 2002)
[مصادر التعزيز الديمقراطي]

Altman, D., 'The potential of direct democracy: a global measure (1900–2014)', Social Indicators Research (2016)
[إمكانات الديمقراطية المباشرة: مقياس عالمي]

Anderson, B., Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism (New York: Verso, 1983)
[المجتمعات المتخيلة: تأملات حول منشأ القومية وانتشارها]

Arkhede Olsson, S., Corruption and Political Participation: A Multilevel Analysis (Gothenburg: Quality of Government Institute, 2014), <http://qog.pol.gu.se/digitalAssets/1551/1551580_2014_12_arkhede-olsson.pdf>
[الفساد والمشاركة السياسية: تحليل متعدد المستويات]

Asher, W., Brewer G. D., Shabbir Cheema, G. and Heffron, J. M., The Evolution of Development Thinking: Governance, Economics, Assistance, and Security (London: Palgrave, 2016)
[تطور الفكر الإنمائي: الحكم وعلم الاقتصاد والعون والأمن]

Bauböck, R., 'Towards a political theory of migrant transnationalism', International Migration Review, 37/3 (2003), pp. 700–23
[نحو نظرية سياسية للهجرة العابرة للأوطان]

—, 'Expansive citizenship—voting beyond territory and membership', Political Science and Politics, 38/4 (2005), pp. 683–87
[المواطنة الموسعة – التصويت خارج الأراضي السيادية والعضوية]

—, 'Stakeholder citizenship and transnational political participation a normative evaluation of external voting', Fordham Law Review, 75/5 (2007), pp. 2393–447
[مواطنة الطرف المعني والمشاركة السياسية العابرة للأوطان، تقييم معياري للتصويت الخارجي]

Beauchamp, Z., 'No easy answers: why left-wing economics is not the answer to right-wing populism', Vox, 13 March 2017, <https://www.vox.com/world/2017/3/13/14698812/bernie-trump-corbyn-left-wing-populism>
[لا إجابات سهلة: لماذا لا تشكل اقتصاديات أقصى اليسار حلاً لشعبوية أقصى اليمين]

Behrend, J. and Whitehead, L. 'The struggle for subnational democracy', Journal of Democracy, 27/2 (2016), pp. 155–169
[الكفاح من أجل ديمقراطية محلية]

Benoit, K., 'Models of electoral system change', Electoral Studies, 23 (2004), pp. 363–89
[نماذج لتغير النظام الانتخابي]

Bergh, G., Rocha Menocal, A. and Rodríguez Takeuchi, L., What Is Behind the Demand for Governance? (London: Overseas Development Institute, 2014), <https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/8837.pdf>
[ماذا وراء المطالب بالحكم؟]

Bermeo, N., 'On democratic backsliding', Journal of Democracy, 27/1 (2016), pp. 5–19
[حول التراجع الديمقراطي]

Bird, K., Saalfeld, T. and Wüst, A., The Political Representation of Immigrants and Minorities: Voters, Parties, and Parliaments in Liberal Democracies (London and New York: Routledge Taylor and Francis Group and ECPR, 2016)
[التمثيل السياسي للمهاجرين والأقليات: الناخبون والأحزاب والبرلمانات في الديمقراطيات الليبرالية]

Bishwa, N. T., An Assessment of the Causes of Conflict in Nepal, Tribhuvan University, 2007, <http://dspace.unm.edu/bitstream/handle/1928/3294/BishwaNathTiwari_Nepal_CausesofConflict_pdf.pdf?sequence=1>
[تقييم لأسباب النزاع في نيبال]

Blais, A. et al., 'Deciding who has the right to vote: a comparative analysis of election laws', Electoral Studies, 20 (2001), pp. 41–62
[تقرير من يحق له التصويت: تحليل مقارن لقوانين الانتخاب]

Bloemraad, I., 'Accessing the corridors of power: puzzles and pathways to understanding minority representation', West European Politics, 36/3 (2013), pp. 652–70
[الدخول إلى دهاليز السلطة: أحجيات ومسارات لفهم تمثيل الأقليات]

Bogaards, M., 'The choice for proportional representation: electoral system design in peace agreements', Civil Wars, 15 (2013), pp. 71–87
[خيار التمثيل النسبي: تصميم النظام الانتخابي في اتفاقيات السلام]

Booth, D., Development as a Collective Action Problem (London: Overseas Development Institute, 2012)
[التنمية بوصفها مشكلة في العمل الجماعي]

Booth, D. and Unsworth, S., Politically Smart, Locally Led Development (London: Overseas Development Institute, 2014)
[التنمية الذكية سياسياً والمدارة محلياً]

Briscoe, I. and Goff, D., Protecting Politics: Deterring the Influence of Organized Crime on Elections, C. Uribe Burcher (ed.) (Stockholm and The Hague: International IDEA and the Clingendael Institute, 2016), <http://www.idea.int/publications/catalogue/protecting-politics-deterring-influence-organized-crime-elections>
[حماية العمل السياسي: ردع تأثير الجريمة المنظمة على الانتخابات]

—, Protecting Politics: Deterring the Influence of Organized Crime on Political Parties, C. Uribe Burcher (ed.) (Stockholm and The Hague: International IDEA and the Clingendael Institute, 2016b), <http://www.idea.int/publications/catalogue/protecting-politics-deterring-influence-organized-crime-political-parties>
[حماية العمل السياسي: ردع تأثير الجريمة المنظمة على الأحزاب السياسية]

I. Briscoe, C. Perdomo and C. Uribe Burcher (eds), Illicit Networks and Politics in Latin America (Stockholm and The Hague: International IDEA, Netherlands Institute for Multiparty Democracy and Netherlands Institute for International Relations, 2014), <http://www.idea.int/publications/catalogue/illicit-networks-and-politics-latin-america>
[الشبكات غير المشروعة والعمل السياسي في أمريكا اللاتينية]

Brown, M., 'Democratic governance: toward a framework for sustainable peace', Global Governance, 9 (2003), pp. 141–46
[الحكم الديمقراطي: نحو إطار لسلام مستدام]

Brownlee, J., Authoritarianism in an Age of Democratization (New York: Cambridge University Press, 2007)
[الاستبداد في عصر التحول الديمقراطي]

Bulmer, E. W., Presidential Veto Powers, International IDEA Constitution-Building Primer No. 14, May 2015, <http://www.idea.int/publications/catalogue/presidential-veto-powers?lang=en>
[صلاحيات الرئيس في استخدام الفيتو (حق النقض)]

Call, C., Why Peace Fails: The Causes and Prevention of Civil War (Washington, DC: Georgetown University Press, 2012)
[لماذا يفشل السلام: أسباب الحرب الأهلية ومنعها]

Carothers, T., 'The end of the transition paradigm', Journal of Democracy, 13/1 (2002), pp. 5–2
[نهاية النموذج الانتقالي]

Caryl, C., 'The age of disillusionment', Foreign Policy, 11 January 2016, <http://foreignpolicy.com/2016/01/11/the-age-of-disillusionment/>
[عصر خيبة الأمل]

Casal Bértoa, F. et al., 'The world upside down: delegitimising political finance regulation', International Political Science Review, 35/3 (2014), pp. 355–75
[العالم رأساً على عقب: نزع الشرعية عن تنظيم التمويل السياسي]

Casas-Zamora, K. and Zovatto, D., The Cost of Democracy: Essays on Political Finance in Latin America (Washington, DC, and Stockholm: International IDEA, Organization of American States and Inter-American Dialogue, 2016), <http://www.idea.int/publications/catalogue/cost-democracy-essays-political-finance-latin-america>

[كلفة الديمقراطية: مقالات حول التمويل السياسي في أمريكا اللاتينية]
Chang, A., Chu, Y.-H. and Welsh, B., 'Southeast Asia: sources of regime support', Journal of Democracy, 24 (2013), pp. 150–64
[جنوب شرق آسيا: مصادر دعم النظام]

Cheema, S. and Popovski, V., Engaging Civil Society: Emerging Trends in Democratic Governance (Tokyo: United Nations University Press, 2010)
[إشراك المجتمع المدني: اتجاهات ناشئة في الحكم الديمقراطي]

Cheeseman, N., Democracy in Africa: Successes, Failures, and the Struggle for Political Reform (New York and Cambridge: Cambridge University Press, 2015)
[الديمقراطية في أفريقيا: حالات النجاح والفشل، والكفاح من أجل الإصلاح السياسي]

Choudhry, S. and Bisarya, S., 'Regional organizations and threats to constitutional democracy from within: self-coups and authoritarian backsliding', in R. Cordenillo and K. Sample (eds), Rule of Law and Constitution Building: The Role of Regional Organizations (Stockholm: International IDEA, 2014), <http://www.idea.int/publications/catalogue/rule-law-and-constitution-building-role-regional-organizations>
[المنظمات الإقليمية والأخطار على الديمقراطية من الداخل: الانقلابات الذاتية وانحسار الاستبداد
و[سيادة القانون وبناء الدستور: دور المنظمات الإقليمية]

CIVICUS, State of Civil Society Report 2016 (Washington, DC: CIVICUS, 2016), <http://www.civicus.org/index.php/socs2016>
[تقرير حالة المجتمع المدني لعام ٢٠١٦]

Collyer, M., 'A geography of extra-territorial citizenship: explanations of external voting', Migration Studies, 2/1 (2014), pp. 55–72, <http://www.wnyc.org/story/218897-explainer-why-do-french-expats-get-representative-parliament/?utm_source=sharedUrl&utm_medium=metatag&utm_campaign=sharedUrl>
[جغرافية المواطنة خارج الأراضي السيادية: شروحات للتصويت الخارجي]

Coppedge, M. et al., 'Defining and measuring democracy: a new approach', Perspectives on Politics, 9/2 (2011), pp. 247–67
[تعريف الديمقراطية وقياسها: منهجية جديدة]

Council of Europe, 'Recommendation: Financing of political parties', Rec 1516(2001), 22 May 2001, <http://www.assembly.coe.int/nw/xml/XRef/Xref-DocDetails-EN.asp?FileID=16907&lang=EN>
[توصية: تمويل الأحزاب السياسية]

Dahlberg, S., Linde, J. and Egreteau, R., 'Burma in diaspora: a preliminary research note on the politics of Burmese diasporic communities in Asia', Journal of Current Southeast Asian Affairs, 31/2 (2012), pp. 115–47
[بورما في الشتات: مذكرة بحثية تمهيدية حول العمل السياسي لمجتمعات الشتات البورمية في آسيا]

Dähnke, I., Markard, L., Wiesner, A. and Zapata-Barrero, R., Diversity in Political Parties' Programmes, Organisation and Representation (Hamburg: DIVPOL, 2014), <https://www.upf.edu/documents/3329791/3455370/DIVPOL_EN_screen.pdf/b5106c57-bf20-426b-bb75-b5cf46a718e5>
[التنوع في برامج الأحزاب السياسية وتنظيمها وتمثيلها]

Davies, W., 'The age of post-truth politics', New York Times, 24 August 2016, <http://www.nytimes.com/2016/08/24/opinion/campaign-stops/the-age-of-post-truth-politics.html>
[عصر العمل السياسي ما بعد الحقيقة]

De Zeeuw, J., Soldiers into Politicians: Transforming Armed Opposition Groups after Civil War (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2007)
[من جنود إلى سياسيين: تحويل جماعات المعارضة المسلحة بعد الحرب الأهلية]

Department for International Development (DFID), Reducing Poverty by Tackling Exclusion (London: DFID, 2005)
[الحد من الفقر بمواجهة الإقصاء]

Diamond, L., 'The democratic rollback: the resurgence of the predatory state', Foreign Affairs (March/April 2008), <https://www.foreignaffairs.com/articles/2008-03-02/democratic-rollback>
[الردة الديمقراطية: عودة ظهور الدولة المتوحشة]

—, Democracy in decline', Foreign Affairs, 13 June 2016
[الديمقراطية في تراجع]

Earnest, D. C, 'Voting Rights for Resident Aliens: Nationalism, Post-nationalism and Sovereignty in an Era of Mass Migration, Dissertation, George Washington University (2004), unpublished
[حقوق التصويت للأجانب المقيمين: القومية وما بعد القومية والسيادة في عصر الهجرة الجماعية]

The Economist, 'Art of the lie', 10 September 2016, <http://www.economist.com/news/leaders/21706525-politicians-have-always-lied-does-it-matter-if-they-leave-truth-behind-entirely-art>
[فن الكذب]

Economist Intelligence Unit (EIU), 'Democracy on the edge: Populism and protest,' 2015, <http://ifuturo.org/documentacion/Democracy-on-the-edge.pdf>
[الديمقراطية على شفا الهاوية: الشعبوية والاحتجاج]
—, Democracy Index 2016: Revenge of the 'Deplorables' (London: EIU, 2017), <http://www.eiu.com/Handlers/WhitepaperHandler.ashx?fi=Democracy-Index-2016.pdf&mode=wp&campaignid=DemocracyIndex2016>
[مؤشر الديمقراطية لعام ٢٠١٦: انتقام التعساء]

Edelman Insights, '2013 Edelman trust barometer global results', 2013, <http://www.edelman.com/trust-downloads/executive-summary/>
[نتائج مؤشر إيدلمان العالمية للثقة لعام ٢٠١٣]

Egreteau, R., 'Burma in diaspora: a preliminary research note on the politics of Burmese diasporic communities in Asia', Journal of Current Southeast Asian Affairs, 31/2 (2012), pp. 115–47
[بورما في الشتات: مذكرة بحثية تمهيدية حول العمل السياسي لمجتمعات الشتات البورمية في آسيا]

Elkins, Z., Blount, J. and Ginsburg, T., 'Does the process of constitution-making matter?', Annual Review of Law and Social Science, 5 (2009), pp. 201–30
[هل لعملية صنع الدستور أهمية؟]

European Union Democracy Observatory on Citizenship (EUDO) Database, <http://eudo-citizenship.eu/databases/national-electoral-laws>
[قاعدة بيانات المواطنة في مرصد الاتحاد الأوروبي للديمقراطية]

E. Falguera, S. Jones and M. Ohman (eds), Funding of Political Parties and Election Campaigns: A Handbook on Political Finance (Stockholm: International IDEA, 2014), <http://www.idea.int/publications/catalogue/funding-political-parties-and-election-campaigns-handbook-political-finance>
[تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية: كتيب حول التمويل السياسي]

Fish, M. S., 'Stronger legislatures, stronger democracies', Journal of Democracy, 17/1 (2006), pp. 5–20
[مجالس تشريعية أقوى، ديمقراطيات أقوى]

Fox, J. and Halloran, B., Connecting the Dots for Accountability: Civil Society Policy Monitoring and Advocacy Strategies (London: Open Society Foundation, 2016), <https://jonathanfoxucsc.files.wordpress.com/2011/11/fox_halloran_eds_connecting-the-dots-for-accountability.pdf>
[الربط بين النقاط للمحاسبة: السياسة الرقابية للمجتمع المدني واستراتيجيات أنشطة المناصرة]

Gates, B. and Gates, M., 'Promises to keep in 2016', Bill and Melinda Gates Foundation, 20 January 2016, <https://www.project-syndicate.org/commentary/gates-foundation-2016-priorities-by-bill-gates-and-melinda-gates-2016-01>
[وعود للوفاء بها في عام ٢٠١٦]

Gershman, C., 'Democracy and democracies in crisis', World Affairs, 2016, <http://www.worldaffairsjournal.org/article/democracy-and-democracies-crisis>
[الديمقراطية والديمقراطيات في أزمة]

Ginsburg, T., Melton, J. and Elkins, Z. 'On the evasion of executive term limits', William & Mary Law Review, 52 (2011), pp. 1807–69, <https://ssrn.com/abstract=1683594>
[حول التهرب من حدود فترة الولاية]

Gleditsch, N.-P., and Hegre, H., 'Peace and democracy: three levels of analysis', Journal of Conflict Resolution, 41/2 (1997), pp. 283–310
[السلام والديمقراطية: ثلاثة مستويات من التحليل]

Greven, T., The Rise of Right Wing Populism in Europe and the United States: A Comparative Perspective (Bonn: Friedrich Ebert Stiftung, 2016), <http://www.fesdc.org/fileadmin/user_upload/publications/RightwingPopulism.pdf>
[صعود شعبوية الجناح اليميني في أوروبا والولايات المتحدة: منظور مقارن]

Grimm, R., 'The rise of the German Eurosceptic party Alternative für Deutschland: between Ordoliberal critique and popular anxiety', International Political Science Review, 3 (2016), pp. 264–78
[صعود الحزب الألماني المتشكك في الاتحاد الأوروبي 'البديل لألماني': نقد الليبرالية الاجتماعية
والقلق الشعبي]

The Guardian, 'Panama Papers: a special investigation', 2016, <https://www.theguardian.com/news/series/panama-papers>
[وثائق بنما: تحقيق خاص]
Haggard, S. and Kaufman, R., 'Poverty, inequality, and democracy: how regions differ', Journal of Democracy, 20/4 (2009), p. 36–49
[الفقر وعدم المساواة والديمقراطية: كيف تختلف المناطق]

Hart, V., Democratic Constitution Making (Washington, DC: United States Institute of Peace, 2003), <https://www.usip.org/sites/default/files/resources/sr107.pdf>
[صناعة الدستور الديمقراطي]

Herbert, S., Lessons from Implementing Peace Agreements: What next for Colombia? (Birmingham: GSDRC, 2013)
[دروس من تنفيذ اتفاقيات السلام: ما هو التالي في كولومبيا؟]

Hickey, S., Sen, K. and Bukenya, B., 'Exploring the politics of inclusive development: towards a new conceptual approach', in S. Hickey, K. Sen and B. Bukenya (eds), The Politics of Inclusive Development: Interrogating the Evidence (Oxford: Oxford University Press, 2014)
[استكشاف الجوانب السياسية للتنمية الشاملة: نحو منهجية نظرية جديدة]

Hochschild, J. and Einstein, K. L., Do Facts Matter? Information and Misinformation in American Politics (Norman: University of Oklahoma Press, 2015)
[هل للحقائق أهمية؟ المعلومات والتضليل في العمل السياسي الأمريكي]

Hoddie, M. and Hartzell, C., 'Civil war settlements and the implementation of military power-sharing arrangements', Journal of Peace Research, 40/3 (2003), pp. 303–20
[تسويات الحرب الأهلية وتنفيذ ترتيبات تقاسم السلطة]

Holmberg, S., 'Democratic discontent in old and new democracies: assessing the importance of democratic input and governmental output', Political Studies, 63 (2015), pp. 18–37
[السخط الديمقراطي في الديمقراطيات القديمة والجديدة: تقييم أهمية المدخلات الديمقراطية والمخرجات الحكومية]

Holmberg, S., Rothstein, B. and Nasiritousi, N., 'Quality of government: what you get', Annual Review of Political Science, 12 (2009), 135–61 [نوعية الحكومة: ما الذي تحصلون عليه]

Holmes, L. Rotten States? Corruption, Post-communism, and Neoliberalism (Durham, NC: Duke University Press, 2006)
[دول عفنة؟ الفساد وما بعد الشيوعية والليبرالية الجديدة]

Horowitz, D., Ethnic Groups in Conflict (Berkeley, CA: University of California Press, 1985)
[حال الجماعات العرقية في الصراعات]

—, 'Encouraging electoral accommodation in divided societies', in B. V. Lal and P. Larmour (eds), Electoral Systems in Divided Societies: The Fiji Constitution Review (Canberra: Australian National University Press, 2012)
[تشجيع الاستيعاب الانتخابي في المجتمعات المنقسمة]

Houle, C., 'Inequality and democracy: why inequality harms consolidation but does not affect democratization', World Politics, 61/4 (2009), pp. 589–622
[عدم المساواة والديمقراطية: لماذا تضر عدم المساواة بالتوطيد ولا يؤثر على التحول الديمقراطي]

Htun, M., 'Is gender like ethnicity? the political representation of identity groups', Perspectives on Politics, 2/3 (2004), pp. 439–58
[هل النوع الاجتماعي مشابه للعِرق؟ التمثيل السياسي للجماعات المتصلة بالهوية]

Huddleston, T., Bilgili, Ö., Joki, A. L. and Vankova, Z., 'Migrant Integration Policy Index', 2015, <http://mipex.eu/political-participation>
[مؤشر سياسة دمج المهاجرين]

Hudson, D. and Leftwich, A., 'From Political Economy to Political Analysis', Developmental Leadership Program Research Paper No. 25, 2014, <http://publications.dlprog.org/From%20Political%20Economy%20to%20Political%20Analysis.pdf>
[من الاقتصاد السياسي إلى التحليل السياسي]

Huq, A. Z. and Ginsburg, T., 'How to lose a constitutional democracy', UCLA Law Review, 65 (2017), <https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2901776>
[كيف نضيع ديمقراطية دستورية]

Human Rights Watch (HRW), World Report 2017 (New York: HRW, 2017), <https://www.hrw.org/world-report/2017>
[تقرير هيومن رايتس ووتش العالمي لعام ٢٠١٧]

Inglehart, R. and Norris. P., 'Trump, Brexit, and the Rise of Populism: Economic Have-nots and Cultural Backlash', Harvard University Kennedy School of Government Faculty Research Working Paper No. 16-026, August 2016, <https://research.hks.harvard.edu/publications/getFile.aspx?Id=1401>
[ترامب وبريكزت وصعود الشعبوية: الحرمان الاقتصادي والانتقام الثقافي]

International Crisis Group (ICG), Burundi: A Dangerous Third Term (Brussels: ICG, 2016), <https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/burundi/burundi-dangerous-third-term>
[بوروندي: ولاية ثالثة خطرة]

International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), Digital Parties Portal, [n.d.], <http://digitalparties.org>
[بوابة الأحزاب الرقمية]

—, Voting from Abroad Database, [n.d.], <http://www.idea.int/data-tools/data/voting-abroad>
[التصويت من خارج البلاد]

—, The Global State of Democracy 2017: Exploring Democracy's Resilience (Stockholm: International IDEA, 2017a), <http://www.idea.int/gsod>
[الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠١٧أ: عوامل صمود الديمقراطية]

—, The Global State of Democracy Indices, 2017b, <http://www.idea.int/gsod-indices>
[مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية، ٢٠١٧ب]

— 'Geographical definitions of regions and international organizations in The Global State of Democracy', Background Paper, 2017c, <http://www.idea.int/gsod>
[الحالة العالمية للديمقراطية، ورقة المعلومات الأساسية، ٢٠١٧جـ]

International Organisation for Migration (IOM), 'Global Migration Trends Factsheet 2015', 2015a, <http://gmdac.iom.int/global-migration-trends-factsheet>
[صحيفة وقائع اتجاهات الهجرة العالمية ٢٠١٥]

—, World Migration Report 2015: Migrants and Cities, New Partnerships to Manage Mobility (Geneva: IOM, 2015b)
[تقرير الهجرة في العالم 2015: المهاجرون والمدن، شراكات جديدة لإدارة التنقل]

Inter-Parliamentary Union (IPU), 'Women in Parliament, 20 Years in Review', 2015
[النساء في البرلمان، استعراض ٢٠ عاماً]

—, 'Youth Participation in National Parliaments', 2016, <http://www.ipu.org/pdf/publications/youthrep-e.pdf>
[مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية]

—, 'Women in National Parliaments, situation as of 1st of March 2017', 2017, <http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm>
[النساء في البرلمانات الوطنية، الأوضاع اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١٧]

Ishiyama, J. and Batta, A., 'Swords into ploughshares: the organizational transformation of rebel groups into political parties', Communist and Post-Communist Studies, 44 (2011), pp. 369–79
[من السيف إلى المحراث: التحول التنظيمي لجماعات المتمردين إلى أحزاب سياسية]

Itzigsohn, J., 'Immigration and the boundaries of citizenship', International Migration Review, 34/4 (2000), pp. 1126–54.
[الهجرة وقيود المواطنة]

Jennings, I., The Approach to Self-Government (Cambridge: Cambridge University Press, 1956)
[منهجية الحكومة الذاتية]

Kane, S. and Haysom, N., Electoral Crisis Mediation: Responding to a Rare but a Recurring Challenge (Stockholm: International IDEA, 2016)
[الوساطة في الأزمات الانتخابية: الاستجابة إلى تحديات نادرة ولكنها متكررة]

Karl, T. L., 'Economic inequality and democratic instability', Journal of Democracy, 11/1 (2000), pp. 149–56
[عدم المساواة الاقتصادية وعدم الاستقرار الديمقراطي]

Keck, M. E. and Sikkink, K., 'Transnational advocacy networks in international and regional politics', International Social Science Journal, 51 (1999), pp. 89–101
[شبكات أنشطة المناصرة العابرة للأوطان في العمل السياسي الدولي والإقليمي]

Keefer, P., Collective Action, Political Parties and Pro-Development Public Policy (Washington, DC: World Bank, 2011)
[العمل الجماعي والأحزاب السياسية والسياسة العامة المؤيدة للتنمية]

Keen, R. and Apostolova, V., 'Membership of political parties', House of Commons Library Briefing Paper No. SN05125, 28 March 2017, <http://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/SN05125/SN05125.pdf>
[العضوية في الأحزاب السياسية]

Kemp, B., van der Staak, S., Tørå, B. and Magolowondo, A., Political Party Dialogue: A Facilitator's Guide (Stockholm, The Hague and Oslo: International IDEA, Netherlands Institute for Multiparty Democracy and Oslo Center for Peace and Human Rights, 2013)
[حوار الأحزاب السياسية: دليل للميسرين]

Kirchner, A., Freitag, M. and Rapp, C., 'Crafting tolerance: the role of political institutions in a comparative perspective', European Political Science Review (2011), pp. 201–27
[صناعة التسامح: دور المؤسسات السياسية في منظور مقارن]

Klaas, B., The Despot's Accomplice: How the West is Aiding and Abetting the Decline of Democracy (London: C. Hurst & Co. Publishers, 2016)
[أعوان الطغاة: كيف يعين الغرب ويتواطأ على تراجع الديمقراطية]

Knutsen, C.H., 'Reinvestigating the reciprocal relationship between democracy and income inequality', Review of Economics and Institutions, 6/2 (2015), pp. 1–37
[إعادة التحقيق في العلاقة التبادلية بين الديمقراطية وعدم المساواة في الدخل]

Koinova, M, 'Conditions and Timing of Moderate Diaspora Mobilization,' Working Paper, George Mason University, 2009
[ظروف وتوقيت تعبئة الشتات المعتدل]

Kostelka, F., 'Voter turnout and emigration: what affects transnational electoral participation?', Journal of Ethnic and Migration Studies, 43/7 (2017), pp. 1061–83
[إقبال الناخبين والهجرة: ما الذي يؤثر على المشاركة الانتخابية العابرة للأوطان]

Krieckhaus, J., Son, B., Bellinger, N. M. and Wells, J. M., 'Economic inequality and democratic support,' The Journal of Politics, 76/1 (2014), pp. 139–51
[عدم المساواة الاقتصادية والتأييد الديمقراطي]

Kurlantzick, J., Democracy in Retreat: The Revolt of the Middle Class and the Worldwide Decline of Representative Government (New Haven, CT: Yale University Press, 2014)
[الديمقراطية في انتكاس: ثورة الطبقة المتوسطة والتراجع العالمي للحكم التمثيلي]

Landman, T., Assessing the Quality of Democracy: An Overview of the International IDEA Framework (Stockholm: International IDEA, 2008), <http://www.idea.int/publications/catalogue/assessing-quality-democracy-practical-guide>
[تقييم نوعية الديمقراطية: استعراض عام لإطار المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات]

La República, 'Vladivideos: 16 años de la primera grabación que hizo caer al régimen fujimorista' [Vladivideos: 16 years of the first tape that caused the fall of the Fujimori regime], 14 September 2016, <http://larepublica.pe/politica/802860-vladivideos-16-anos-de-la-primera-grabacion-que-hizo-caer-al-regimen-fujimorista>
[فيديوهات فلادي: ١٦ عاماً على الشريط الأول الذي تسبب في سقوط نظام فوجيموري]

Latinobarometro, 'Is democracy your preferred system of government?', 2016, <http://www.latinobarometro.org/latOnline.jsp>
[هل الديمقراطية هي نظام الحكومة الذي تفضلونه؟]

Latinobarómetro 2016, 'Latinobarómetro Análisis de datos' ('Latinobarometer data analysis'), Corporación Latinobarómetro , <http://www.latinobarometro.org/latOnline.jsp>
[تحليل بيانات المقياس اللاتيني]

Leftwich, A., Developmental States, Effective States and Poverty Reduction: The Primacy of Politics (New York: United Nations Research Institute For Social Development, 2008)
[الدول الإنمائية والدول الفعالة والحد من الفقر: أسبقية العمل السياسي]

Leterme, Y. and van der Staak, S., 'Active citizenship and political movements in Europe: the evolution of political representation', Turkish Policy Quarterly, 15/2 (2016) p. 47–57
[المواطنة النشطة والحركات السياسية في أوروبا: تطور التمثيل السياسي]

Levin-Waldman, O., 'How inequality undermines democracy', E-International Relations (2016), <http://www.e-ir.info/2016/12/10/how-inequality-undermines-democracy/>
[كيف يقوض انعدام المساواة الديمقراطية]

Levitsky, S. and Way, L., Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War (New York and Cambridge: Cambridge University Press, 2010)
[الاستبداد التنافسي: الأنظمة الهجينة بعد الحرب الباردة]

—, 'The myth of democratic recession', Journal of Democracy, 26/1 (2015), pp. 45–58
[خرافة الانحسار الديمقراطي]

Levy, B., Working with the Grain: Integrating Governance and Growth in Development Strategies (Oxford: Oxford University Press, 2014)
[مسايرة الاتجاه: تكامل الحكم والنمو في استراتيجيات التنمية]

Lijphart, A., 'Constitutional design for divided societies', Journal of Democracy, 15/2 (2004), pp. 96–109
[التصميم الدستوري للمجتمعات المنقسمة]

Lodigiani, E. and Salomone, S., 'Migration-induced transfers of norms: the case of female political empowerment', Centro Studi Luca d'Agliano Development Studies Working Paper No. 343, 2012
[انتقال المعايير الناجم عن الهجرة: حالة التمكين السياسي للإناث]

Lopez-Guerra, C., 'Should expatriates vote?', Journal of Political Philosophy, 13 (2005), pp. 216–34
[هل ينبغي للمغتربين أن يصوتوا؟]

Lui, K., 'Expatriate voters like those in Hong Kong could be decisive in the French election', Time Magazine, 5 May 2017, <http://time.com/4752023/france-presidential-election-voters-hong-kong/>
[الناخبون المغتربون كأولئك في هونغ كونغ قد يحسمون نتيجة الانتخابات الفرنسية]

Lust, E. and Waldner, D., Unwelcome Change: Understanding, Evaluating, and Extending Theories of Democratic Backsliding (Washington, DC: United States Agency for International Development, 2015), <http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PBAAD635.pdf>
[التغير غير المرحب به: فهم نظريات الانحسار الديمقراطي وتقييمها وطرحها]

Lührmann, A., Lindberg, S., Mechkova, V., Olin, M., Casagrande, F., Petrarca, C. and Saxer, L., V-Dem Annual Report 2017. Democracy at Dusk? (Gothenburg: V-Dem Institute, 2017)
[التقرير السنوي لمشروع أنواع الديمقراطية ٢٠١٧. هل الديمقراطية إلى أفول؟]

Lyman, R., and Gillet, K., 'Romania protests simmer despite leaders' promise to back down', New York Times, 5 February 2017, <https://www.nytimes.com/2017/02/05/world/europe/romania-protests-corruption-sorin-grindeanu.html>
[احتجاجات رومانيا تغلي بهدوء على الرغم من تعهد القادة بالتراجع]

Lyons, T., Demilitarizing Politics: Elections on the Uncertain Road to Peace (Boulder, CO: Lynne Rienner Press, 2005)
[الجوانب السياسية لنزع السلاح: الانتخابات في الطريق المبهم نحو السلام]

Maastricht Centre for Citizenship, Migration and Development, MACIMIDE Global Expatriate Dual Citizenship Database, 2015, <https://macimide.maastrichtuniversity.nl/dual-cit-database/>
[قاعدة بيانات المواطنة المزدوجة العالمية للمغتربين]

Manning, C., 'Constructing opposition in Mozambique: Renamo as political party', Journal of Southern African Studies, 24/1 (1998), pp. 161–89
[بناء المعارضة في موزمبيق: المقاومة الوطنية الموزمبيقية 'رينامو' كحزب سياسي]

Manning, C. and Smith, I., 'Political party formation by former armed opposition groups after civil war', Democratization, 23/6 (2016), pp. 972–89
[تشكيل الأحزاب السياسية بواسطة جماعات المعارضة المسلحة السابقة بعد الحرب الأهلية]

Marshall, M. C. and Ishiyama, J., 'Does political inclusion of rebel parties promote peace after civil conflict', Democratization, 23/6 (2016), pp. 1009–25
[هل يعزز الشمول السياسي لأحزاب التمرد السلام بعد النزاع الأهلي]

Mazzuca, S., 'Access to power versus exercise of power: democratization and bureaucratization in Latin America', Studies in Comparative International Development, 45/3 (2010), pp. 334–57
[الوصول إلى السلطة مقابل ممارسة السلطة: التحول الديمقراطي والتحول البيروقراطي في أمريكا اللاتينية]

McLaren, L. M., 'Cause for concern? The impact of immigration on political trust', Policy Network Paper, University of Nottingham, September 2010, <http://www.policy-network.net/uploads/media/154/7080.pdf>
[أهو مدعاة للقلق؟ أثر الهجرة الوافدة على الثقة السياسية]

McMann, K. M. et al., 'Democracy and Corruption: A Global Time-series Analysis with V-Dem Data' (Gothenburg: Varieties of Democracy Institute, 2017), <https://gupea.ub.gu.se/bitstream/2077/52086/1/gupea_2077_52086_1.pdf>
[الديمقراطية والفساد: تحليل لسلسلة زمنية عالمية من خلال بيانات مشروع أنواع الديمقراطية]

Merkel, W., 'Are dictatorships returning? Revisiting the "democratic rollback" hypothesis', Contemporary Politics, 16/1 (2010), pp. 17–31
[هل للدكتاتوريات رجعة؟ إعادة النظر في فرضية التراجع الديمقراطي]

Ministère de l'Intérieur [Ministry of Interior], France, Résultats de l'élection présidentielle 2007 [2007 Presidential election results], <https://www.interieur.gouv.fr/Elections/Les-resultats/Presidentielles/elecresult__presidentielle_2007/(path)/presidentielle_2007/FE.html>, accessed 26 September 2017
[نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٧]

—, Résultats de l'élection présidentielle 2017 [2017 Presidential election results], <https://www.interieur.gouv.fr/Elections/Lesresultats/Presidentielles/elecresult__presidentielle-2017/(path)/presidentielle-2017/FE.html>, accessed 26 September 2017
[نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٧]

Ministry of Interior (Greece), 'Parliamentary Elections September 2015', 2015, <http://ekloges.ypes.gr/current/v/public/index.html?lang=en#{'cls':'main','params':{}}>
[الانتخابات البرلمانية أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥]

Møller, J. and Skaaning, S., 'The third wave: inside the numbers', Journal of Democracy, 2/4 (2013), pp. 97–109
[الموجة الثالثة: في قلب الأعداد]

Moore, J. and Velasquez, T., 'Sovereignty negotiated: anti-mining movements, the state and multinational mining companies under "Correa's twenty-first century socialism"', in A. Bebbington (ed.), Social Conflict, Economic Development and Extractive Industry (London: Routledge, 2012)
[التفاوض على السيادة: الحركات المكافحة للتنقيب والدولة وشركات التنقيب عن المعادن المتعددة الجنسيات تحت اشتراكية الرئيس كوريا للقرن الحادي والعشرين]

—, 'The problem with populism,' The Guardian, 17 February 2015, <https://www.theguardian.com/commentisfree/2015/feb/17/problem-populism-syriza-podemos-dark-side-europe>
[مشكلة الشعبوية]

Navarro, C., Morales, I. and Gratschew, M., 'External Voting: a comparative overview', in Ellis, A., Navarro, C., Morales, I., Gratschew, M. and Braun, N., Voting from Abroad: The International IDEA Handbook (Stockholm: International IDEA, 2007), <http://www.idea.int/publications/catalogue/voting-abroad-international-idea-handbook>
[التصويت من الخارج: استعراض عام مقارن]، [التصويت من الخارج: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات]

Norris, P., Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior (Cambridge: Cambridge University Press, 2004)
[الهندسة الانتخابية: قواعد التصويت والسلوك السياسي]

—, Democratic Deficit: Critical Citizens Revisited (Cambridge: Cambridge University Press, 2011)
[العجز الديمقراطي: إعادة استطلاع الآراء النقدية للمواطنين]

—, Why Elections Fail (New York and Cambridge: Cambridge University Press, 2015)
[لماذا تفشل الانتخابات]

—, 'It's not just Trump, authoritarian populism is rising across the West. Here's why', The Washington Post, 11 March 2016, <https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2016/03/11/its-not-just-trump-authoritarian-populism-is-rising-across-the-west-heres-why/?utm_term=.5e5572b48c1a>
[لا يتعلق الأمر بترامب وحده، بل الشعبوية الاستبدادية في ارتفاع في سائر أنحاء الغرب. وإليكم السبب]

Norris, P., van Es, A. and Fennis, L., Checkbook Elections: Political Finance in Comparative Perspective (Sydney: Sunlight Foundation, Global Integrity and the Electoral Integrity Project, 2015)
[انتخابات دفاتر الشيكات: التمويل السياسي في منظور مقارن]

—, Democracy, Agency and the State: Theory with Comparative Intent (Oxford: Oxford University Press, 2010)
[الديمقراطية والوكالة والدولة: نظرية بنية المقارنة]

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Naturalisation: A Passport for the better integration of immigrants?, 2011, <http://www.oecd-ilibrary.org/docserver/download/8111061e.pdf?expires=1497951866&id=id&accname=ocid54026704&checksum=611ED9A3F0DEA71BF6816FCEDF69A017>
[التجنيس: أهو جواز سفر لتحقيق اندماج أفضل للمهاجرين؟]

—, Phase 2 Report on Implementing the OECD Anti-Bribery Convention in Latvia, 2015a, <http://www.oecd.org/corruption/anti-bribery/Latvia-Phase-2-Report-ENG.pdf>
[تقرير المرحلة الثانية حول تنفيذ اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة في لاتفيا، ٢٠١٥]

—, In it Together: Why Less Inequality Benefits Us All (Paris: OECD, 2015b)
[الأمر يعنينا جميعاً: لماذا مقدار أقل من عدم المساواة مفيد لنا جميعاً]

—, Financing Democracy: Funding of Political Parties and Election Campaigns and the Risk of Policy Capture (Paris: OECD, 2016)
[تمويل الديمقراطية: تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية والمجازفة بالهيمنة على السياسات]

Ortiz, I., Burke, S., Berrada, M. and Cortes, H., World Protests 2006–2013 (New York: Initiative for Policy Dialogue and Friedrich-Ebert-Stiftung, 2013)
[الاحتجاجات في العالم ٢٠٠٦-٢٠١٣]

Osueke, A. and Tsounta, E., What is Behind Latin America's Declining Income Inequality? (Washington, DC: International Monetary Fund, 2014)
[ما السبب وراء تراجع التفاوت في الدخل في أمريكا اللاتينية؟]

Ottaway, M. Democracy Challenged: The Rise of Semi-Authoritarianism (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2003)
[تحدي الديمقراطية: صعود شبه الاستبداد]

Oxfam, Youth and Inequality: Time to Support Youth as Agents of their own Future (Oxford: Oxfam, 2016)
[الشباب وعدم المساواة: آن الأوان لدعم الشباب كوكلاء عن مستقبلهم الخاص]

—, An Economy for the 99% (Oxford: Oxfam, 2017)
[اقتصاد في مصلحة الـ ٩٩ بالمئة]

Paine, T., The Rights of Man (Dover: Thrift Publishing, [1791] 1999)
[حقوق الإنسان]

Paz Arauco, V. et al., Strengthening Social Justice To Address Intersecting Inequalities Post-2015 (London: Overseas Development Institute, 2014)
[تعزيز العدالة الاجتماعية للتصدي لأوجه عدم المساواة المتقاطعة ما بعد ٢٠١٥]

Pedroza, L., 'The democratic potential of enfranchising resident migrants', International Migration, 53/3 (2015), pp. 23–24
[الإمكانية الديمقراطية في منح حق الاقتراع للمهاجرين المقيمين]

Perdomo, C. and Uribe Burcher, C., Protecting Politics: Deterring the Influence of Organized Crime on Local Democracy (Stockholm and Geneva: International IDEA and the Global Initiative against Transnational Organized Crime, 2016), <http://www.idea.int/publications/catalogue/protecting-politics-deterring-influence-organized-crime-local-democracy>
[حماية العمل السياسي: ردع نفوذ الجريمة المنظمة في الديمقراطية المحلية]

Pevehouse, J. C., Democracy from Above: Regional Organizations and Democratization (Cambridge: Cambridge University Press, 2005)
[الديمقراطية من الأعلى: المنظمات الإقليمية والتحول الديمقراطي]

Plattner, M., 'Introduction', in F. Fukuyama, L. Diamond and M. Plattner (eds), Poverty, Inequality, and Democracy (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2012)
[المقدمة – الفقر وعدم المساواة والديمقراطية]

Przeworski, A. 'Ruling against rules', in T. Ginsburg and A. Simpser (eds), Constitutions in Authoritarian Regimes (Cambridge: Cambridge University Press, 2014)
[الحكم ضد الأحكام] و [الدساتير في الأنظمة الاستبدادية]

Puddington, A. and Roylance, T., 'The Freedom House survey for 2016: the dual threat of populists and autocrats', Journal of Democracy, 28/2 (2017), pp. 105–19
[استبيان فريدوم هاوس لعام ٢٠١٦: التهديد المزدوج للشعبويين والمستبدين]

Putzel, J. and Di John, J., Meeting the Challenges of Crisis States (London: Crisis States Research Centre, 2012)
[مجابهة تحديات الدول ذات الأزمات]

Reilly, B., 'Electoral systems for divided societies', Journal of Democracy, 13/2 (2002), pp. 156–70
[نظم انتخابية لمجتمعات منقسمة]

Reitano, T. and Hunter, M., 'Case study: Colombia', in C. Uribe Burcher (ed.), Protecting Politics: Deterring the Influence of Organized Crime on Public Service Delivery (Stockholm and Geneva: International IDEA and the Global Initiative against Transnational Organized Crime, 2016), <http://www.idea.int/publications/catalogue/protecting-politics-deterring-influence-organized-crime-public-service>
[دراسة حالة: كولومبيا (في) حماية العمل السياسي: ردع نفوذ الجريمة المنظمة على توفير الخدمات العامة]

Reporters without Borders, 'World Press Freedom Index', 2016, <https://rsf.org/en/ranking_list/analysis>
[المؤشر العالمي لحرية الإعلام، ٢٠١٦]

Reynolds, A., Reilly, B. and Ellis, A., Electoral System Design: The New International IDEA Handbook (Stockholm: International IDEA, 2005), <http://www.idea.int/publications/catalogue/electoral-system-design-new-international-idea-handbook>
[أشكال النظم الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (نسخة جديدة ومنقحة)]

Rocha Menocal, A., 'Analysing the relationship between democracy and development', Commonwealth Good Governance 2011/2012, 2012, <http://www.commonwealthgovernance.org/assets/uploads/2014/04/GG11-Analysing-the-relationship-between-democracy-and-development.pdf>
[تحليل العلاقة بين الديمقراطية والتنمية]

—, 'Political settlements and the politics of inclusion', Developmental Leadership Program State of the Art Research Series, October 2015, <http://publications.dlprog.org/PoliticalSettlementsSOTA.pdf>
[التسويات السياسية والجوانب السياسية للشمول]

—, 'Inclusive development and the politics of transformation: Lessons from Asia', Developmental Leadership Program Research Paper No. 45, 2017, <http://www.dlprog.org/publications/inclusive-development-and-the-politics-of-transformation-lessons-from-asia.php>
[التنمية الشاملة والجوانب السياسية للتحول: دروس من آسيا]

Rothstein, B. and Holmberg, S., Correlates of Corruption (Gothenburg: Quality of Government Institute, 2014), <http://qog.pol.gu.se/digitalAssets/1551/1551577_2014_17_rothstein_holmberg.pdf>
[معاملات ارتباط الفساد]

Rovni, J., 'Communism, federalism, and ethnic minorities: explaining party competition patterns in Eastern Europe', World Politics, 22/4 (2014), pp. 669–708
[الشيوعية والاتحادية والأقليات العرقية: تفسير أنماط التنافس الحزبي في أوروبا الشرقية]

Russett, B., and Oneal, J. R., Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations (New York: Norton, 2001)
[السلم الثلاثي: الديمقراطية، التكافل، والمنظمات الاقليمية]

Schedler, A., The Politics of Uncertainty: Sustaining and Subverting Electoral Authoritarianism (Oxford: Oxford University Press, 2013)
[الجوانب السياسية لعدم اليقين: إدامة وتقويض الاستبدادية الانتخابية]

Schmitter, P., 'Crisis and transition, but not decline', Journal of Democracy, 26/1 (2015), pp. 32–44
[الأزمة والتحول، وليس التراجع]

Schumpeter, J., Capitalism, Socialism and Democracy (London: Unwin University Books, 1974)
[الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية]

Schwertheim, H., Measuring Public Support for Democracy: A Resource Guide (Stockholm: International IDEA, 2017), <http://www.idea.int/gsod>
[قياس التأييد الجماهيري للديمقراطية: دليل موارد]

Selway, J. and Templeman, K., 'The myth of consociationalism? Conflict reduction in divided societies', Comparative Political Studies, 45/12 (2012), pp. 1542–71
[خرافة التوافقية؟ الحد من النزاعات في المجتمعات المنقسمة]

Sen, A. 'Democracy as a universal value', Journal of Democracy, 10/3 (1999a), pp. 3–17
[الديمقراطية بوصفها قيمة عالمية]

—, Development as Freedom (Oxford: Oxford University Press, 1999b)
[الديمقراطية بوصفها الحرية]

Shale, V. and Gerenge, R., 'Electoral mediation in the Democratic Republic of Congo, Lesotho, and Kenya: a comparative perspective', Conflict Trends, 16 February 2017, <http://www.accord.org.za/conflict-trends/electoral-mediation-democratic-republic-congo-lesotho-kenya/>
[الوساطة الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليسوتو وكينيا: منظور مقارن]

Shirky, C., 'The political power of social media', Foreign Affairs, January/February (2011)
[السلطة السياسية للإعلام الاجتماعي]

Sisk, T. and Reynolds, A., Elections and Conflict Management in Africa (Washington, DC: United States Institute of Peace, 1998)
[الانتخابات وإدارة النزاع في أفريقيا]

Skaaning, S.-E., The Global State of Democracy Indices Methodology: Conceptualization and Measurement Framework (Stockholm: International IDEA, 2017), <http://www.idea.int/gsod>
[منهجية مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية: تحديد المفاهيم وإطار القياس]

Spiro, P., 'Perfecting political diaspora', New York University Law Review, 81 (2006), pp. 207–33
[إتقان التعامل مع الشتات السياسي]

Stewart, F., Horizontal Inequalities as a Cause for Conflict: A Review of CRISE Findings (Washington, DC: World Bank, 2010)
[عدم المساواة الأفقية كأحد أسباب النزاع: استعراض لنتائج مركز البحوث حول عدم المساواة والأمن البشري والعرقية]

Stiglitz, J., The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers our Future (New York: W.W. Norton, 2013)
[ثمن عدم المساواة: كيف يعرض المجتمع المنقسم اليوم مستقبلنا للخطر]

Stokes, B., 'The Rise of Nontraditional, Eurosceptic Parties', in B. Stokes, Faith in European Project Reviving, Pew Research Center, 2 June 2015, <http://www.pewglobal.org/2015/06/02/chapter-4-the-rise-of-nontraditional-eurosceptic-parties/>
[صعود الأحزاب غير التقليدية المتشككة بالاتحاد الأوروبي]

Stokke, K. and Törnquist, O. (eds), Democratization in the Global South: The Importance of Transformative Politics (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2013)
[التحول الديمقراطي في الجنوب العالمي: أهمية العمل السياسي التحولي]

Stuart, E. et al., Leaving No One Behind: A Critical Path for the first 1,000 days of the Sustainable Development Goals (London: Overseas Development Institute, 2016), <https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/resource-documents/10692.pdf>
[عدم تخلف أحد عن الركب: الدرب الحرج للأيام الألف الأولى من أهداف التنمية المستدامة]

Sundberg, A., 'Diasporas Represented in their Home Country Parliaments', Overseas Vote Foundation, 2007, <https://www.overseasvotefoundation.org/files/Diasporas_Represented_in_their_Home_Country_Parliaments.pdf>
[جاليات الشتات ممثلة في برلمانات أوطانها الأصلية]

Toft, M. D., 'Ending civil wars: a case for rebel victories?', International Security, 34/4 (2010), pp. 7–36
[إنهاء الحروب الأهلية: أهي دليل على انتصار الثوار؟]

Törnquist, O. and Harriss, J., Reinventing Social Democratic Development: Insights from Indian and Scandinavian Comparisons (Copenhagen: NIAS Press, 2016)
[إعادة ابتكار التنمية الديمقراطية الاجتماعية: رؤى متعمقة من مقارنات هندية واسكندنافية]

Travesi, F. and Rivera, H., 'Political crime, amnesties and pardons: scope and challenges', International Center for Transitional Justice Briefing, March 2016, <https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ_Colombia_2016_Political_Crime.pdf>
[الجريمة السياسية والعفو والصفح: النطاق والتحديات]

D. Treisman (ed.), The New Autocracy: Information, Politics, and Policy in Putin's Russia (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2017)
[الأوتوقراطية الجديدة: المعلومات والعمل السياسي والسياسة في روسيا تحت حكم بوتين]

Venice Commission (European Commission for Democracy Through Law), Report on Out Of Country Voting (Strasbourg: Council of Europe, 2011)
[تقرير حول التصويت من خارج البلاد]

United Nations, Peacebuilding in the Aftermath of Conflict: Report of the Secretary General, A/67/499, S/2012/746, 8 October 2012, <http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/SG%20report%20PB%202012.pdf>
[بناء السلام في أعقاب النزاع: تقرير من الأمين العام]

—, Global Study on Homicide 2013, 2014, <http://www.unodc.org/documents/gsh/pdfs/2014_GLOBAL_HOMICIDE_BOOK_web.pdf>
[دراسة عالمية حول جرائم القتل]

—, Transforming our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development (New York: UN, 2015)
[تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠]

—, Leaving No One Behind: The Imperative of Inclusive Development (New York: UN, 2016a), <http://www.un.org/esa/socdev/rwss/2016/full-report.pdf>
[عدم تخلف أحد عن الركب: ضرورة التنمية الشاملة]

—, 'International Migration 2015', Department for Economic and Social Affairs, Population Division, 2016b, <http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/wallchart/docs/MigrationWallChart2015.pdf>
[الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥]

United Nations Development Programme (UNDP), Humanity Divided: Confronting Inequality in Developing Countries (New York: UNDP, 2013), <http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Poverty%20Reduction/Inclusive%20development/Humanity%20Divided/HumanityDivided_Full-Report.pdf>
[البشرية منقسمة: مجابهة عدم المساواة في البلدان النامية]

UNDP–DPA, Joint UNDP–DPA Annual Report 2015 (New York: UNDP and DPA, 2015), <http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governance/conflict-prevention/undp-dpa-joint-programme-annual-report-2015.html>
[التقرير السنوي المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية لعام ٢٠١٥]

United Nations Peacekeeping, 'Post Cold-War Surge', 2016, <http://www.un.org/en/peacekeeping/operations/surge.shtml>
[طفرة ما بعد الحرب الباردة]

United Nations Security Council Resolution 1325 (2000), 31 October 2000, <http://www.un.org/Docs/journal/asp/ws.asp?m=S/RES/1325(2000)>
[قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠]

Valladares, J., Sample, K. and Van der Staak, S., 'Implications for action: enablers, triggers, lockers and agents of programmatic parties', in N. Cheeseman et al., Politics Meets Policies: The Emergence of Programmatic Political Parties (Stockholm: International IDEA, 2014), <http://www.idea.int/publications/catalogue/politics-meets-policies-emergence-programmatic-political-parties>
[مضامين من أجل العمل: ممكنات ومحفزات ومثبتات ومساعدات الأحزاب البرامجية]

Varshney, A., 'Ethnic conflict and civil society: India and beyond', World Politics, 53/3 (2001), pp. 362–98
[النزاع العرقي والمجتمع المدني: الهند وما بعدها]

Warren, M., 'What does corruption mean in a democracy?', American Journal of Political Science, 48/2 (2003), pp. 328–43
[ماذا يعني الفساد في نظام ديمقراطي؟]

Weyland, K., Democracy Without Equity: Failures of reform in Brazil (Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press, 1996)
[ديمقراطية بلا عدالة: إخفاقات الإصلاح في البرازيل]

Widner, J., 'Constitution writing and conflict resolution', The Round Table, 94/381 (2005), pp. 503–18
[كتابة الدستور وحل النزاع]

Will, G., Money in Politics: What's the Problem? [Film], Prager University Foundation, 2014, <https://www.youtube.com/watch?v=c5-4jW5dLSI>
[المال في العمل السياسي: ما المشكلة؟]

Wolff, S., Conflict Management in Deeply Divided Societies: Theories and Practice (London: Wiley-Blackwell, 2011a)
[إدارة النزاعات في مجتمعات عميقة الانقسام: النظريات والتطبيق]

—, 'Post-conflict state building: the debate on institutional choice', Third World Quarterly, 32/10 (2011b), pp. 1777–1802
[بناء الدولة ما بعد النزاع: السجال حول الخيار المؤسسي]

World Bank, Governance, Growth, and Development Decision-Making—Reflections by Douglass North, Daron Acemoglu, Francis Fukuyama, and Dani Rodrik (Washington, DC: World Bank, 2008)
[الحكم والنمو واتخاذ القرار الإنمائي – تأملات لدوغلاس نورث وداورن أسيموغلو وفرانسيس فوكوياما وداني رودريك]

—, World Development Report 2011: Conflict, Security, and Development (Washington, DC: World Bank, 2011), <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/4389>
[تقرير التنمية في العالم ٢٠١١: النزاع والأمن والتنمية]

—, Poverty and Shared Prosperity 2016: Tackling Inequality (Washington, DC: World Bank, 2016), <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/25078/9781464809583.pdf>
[الفقر والرخاء المشترك ٢٠١٦: معالجة عدم المساواة]

—, World Development Report 2017: Governance and the Law (Washington, DC: World Bank, 2017), <http://www.worldbank.org/en/publication/wdr2017>
[تقرير التنمية في العالم ٢٠١٧: الحكم والقانون]

World Economic Forum, The Global Risks Report 2016 (Cologne and Geneva: World Economic Forum, 2016)
[تقرير المخاطر العالمية ٢٠١٦]

World Values Survey, 'Wave 6: 2010–2014', <http://www.worldvaluessurvey.org/WVSOnline.jsp>
[المسح العالمي للقيم، الموجة السادسة : ٢٠١٠-٢٠١٤]

Yanguas, P., 'The role and responsibility of foreign aid in recipient political settlements', Journal of International Development, 29/2 (2017), pp. 211–28
[دور الإعانة الأجنبية ومسؤوليتها في التسويات السياسية للدول المستفيدة]

Zamfir, I., Democracy in Africa: Power Alternation and Presidential Term Limits (Brussels: European Parliament, 2016), <http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2016/580880/EPRS_BRI(2016)580880_EN.pdf>
[الديمقراطية في أفريقيا: تداول السلطة وحدود فترة الولاية الرئاسية]

Zentrum für Internationale Friedenseinsatze (ZIF), The Challenge of Sustaining Peace: The Report on the Review of the UN Peacebuilding Architecture, ZIF Kompakt (Berlin: ZIF, 2015), <http://www.zif-berlin.org/fileadmin/uploads/analyse/dokumente/veroeffentlichungen/ZIF_kompakt_PBA_Review.pdf>
[تحدي الحفاظ السلام: تقرير حول استعراض هياكل بناء السلام في الأمم المتحدة]

المشـــهد الســـياسي المعـــاصر يضـــع تحديـــات عالميـــة معقـــدة أمـــام الأنظمـــة الديمقراطيـــة.

تواجـه الأنظمـة الديمقراطيـة تحديـات عالميـة مركبـة يفرضهـا المشـهد السـياسي المعـاصر، الـذي ترسـمه العولمـة وتحـولات القـوة الجيوسياسـية والأدوار والهيـاكل المتغيرة للمؤسسـات فـوق الوطنيـة وتطـور تقنيـات الاتصـالات الحديثـة. وتؤثـر ظواهـر عابـرة للحـدود الوطنية كالهجـرة وتغـير المنـاخ عـلى القـوى المحركـة للنـزاع، والتنميـة، والمواطنـة وسـيادة الدولـة. أمـا أوجـه عـدم المسـاواة الآخـذة في التزايـد، ومـا تجـره مـن اسـتقطاب وإقصـاء اجتماعـي، فتـؤدي إلى تشـويه التمثيـل والصـوت السـياسي، وتقليـص الوسـط المعتـدل الحيـوي مـن الناخبـين.

لقـد سـاهمت هـذه العوامـل المحركـة في ظهـور وجهـة نظـر، واجهـت انتقـادات واسـعة، تـرى أن الديمقراطيـة في تراجـع. ومـا زالـت الأحـداث الجاريـة في العالـم تختـبر فكـرة قـدرة الديمقراطيـة عـلى الصمـود وتجعـل النظـم الديمقراطيـة تبـدو هشـة ومهـددة. بيـد أن قيـم الديمقراطيـة السـائدة في صفـوف المواطنـين والمؤسسـات عـلى الصعيديـن الوطنـي والـدولي مـا زالـت تعـبر عـن نفسـها وتحظـى بالحمايـة.

تستكشـف هـذه النظـرة العامـة *الحالـة العالميـة للديمقراطيـة ٢٠١٧: إستكشـاف صمـود الديمقراطيـة* للمؤسسـة الدوليـة للديمقراطيـة والانتخابـات، التحديـات الرئيسـية الحاليـة الماثلـة أمـام الديمقراطيـة والظـروف المواتيـة لقدرتهـا عـلى الصمـود. واسـتناداً إلى مـؤشرات الحالـة العالميـة للديمقراطيـة الموضوعـة حديثـاً، كقاعـدة أدلـة رئيسـية أساسـية لإرشـاد التدخـلات في السياسـة العامـة وتحديـد منهجيـات حـل المشـاكل، يعـرض المنشـور تقييمـات عالميـة وإقليميـة لحالـة الديمقراطيـة مـن عـام ١٩٧٥، عنـد بدايـة الموجـة الثالثـة مـن التحـول الديمقراطـي، إلى عـام ٢٠١٥، وتسـتكمل بتحليـل نوعـي للتحديـات الماثلـة أمـام الديمقراطيـة حتـى عـام ٢٠١٧.

International IDEA
Strömsborg
SE-103 34, Stockholm
Sweden
Tel: +46 8 698 37 00
info@idea.int
www.idea.int

الرقم المعياري الدولي للكتاب: 978-91-7671-128-6